المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي
لعام 2005

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويجوز إعادة استنساخ ونشر مواد هذه الإصدارة للأغراض غير التجارية، دون الحاجة لترخيص مكتوب من المنظمة، شريطة الإشارة الكاملة للمصدر. ويمنع إعادة استنساخ هذا المطبوع للأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مشفوعة بالغرض منه وحدود استعماله إلى :

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص.ب : 474 – الخرطوم
بريد الكتروني :**info@aoad.org**
aoad@sudanmail.net.sd

AOAD 2004 ©

Design By Abd Elrazig

تقـــديم

ترتبط أهمية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي بالأهمية التي تمثلها قضية الأمن الغذائي في الوطن العربي، والتي برز اهتمام الدول العربية بها منذ منتصف السبعينات بعد أزمة الغذاء العالمية، حيث كرست طاقاتها وإمكانياتها لتأمين مستويات مناسبة من الغذاء للمواطن العربي. وتواصل الدول العربية جهودها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي في ظل ما يسود العالم من متغيرات تجارية واقتصادية وسياسية تتطلب التفاعل معها بقدر كافٍ من المرونة بما يمكن من تعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية على مسيرة الأمن الغذائي العربي. إضافة إلى ذلك فإن هذه المتغيرات تؤكد أهمية تعزيز أواصر التعاون والتنسيق العربي وبخاصة في مجالات إنتاج وتجارة السلع الغذائية والاستغلال التكاملي للموارد الزراعية العربية.

كما أن التزامات الدول العربية أمام المجتمع الدولي في إطار مقررات قمة الغذاء العالمي والأهداف التنموية للألفية تفرض عليها المضي قدماً في تطوير قطاعاتها الزراعية لتعزيز قدراتها على إنتاج الغذاء، بما يسهم في دفع مسيرة الأمن الغذائي في الوطن العربي وفق المفهوم والمضمون الذي تضمنه إعلان تونس للأمن الغذائي. ذلك المفهوم الذي يُعنى بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للغذاء والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة عربية، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية.

وبطبيعة الحال، فإن العديد من الأنشطة والبرامج الدراسية البحثية، والمشروعات التنفيذية التي تتعاون المنظمة في إعدادها وتنفيذها مع الدول العربية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي وفق ذلك المفهوم، وتهتم بمجالات إتاحة الغذاء، نوعية وسلامة الغذاء، وتداول وتوزيع الغذاء، وإمكانية الحصول عليه باستمرار.

وفي إطار التحديث المستمر لهذه الإصدارة الهامة، وتمشياً مع توجهات تحديث وتطوير برامج عمل المنظمة تم تطوير إعداد هذا التقرير ليتم إصداره من جزأين أساسيين، يتناول الجزء الأول مؤشرات الأمن الغذائي العربي شاملة مؤشرات المعروض من السلع الغذائية في الوطن العربي ومنها الأرقام القياسية للإنتاج العربي من الغذاء، والأرقام القياسية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية، والتطورات في تجارة تلك المجموعات، ومؤشرات استهلاك الغذاء ومنها المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، ومتوسطات نصيب الفرد منها والفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي. ويتناول الجزء الثاني القضايا الرئيسية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي والجهود القطرية المبذولة لدعم مساراته في الوطن العربي، إضافة إلى دور القطاع الخاص والشركات والمشروعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وإذ تؤكد المنظمة العربية للتنمية الزراعية على مضاعفة جهودها لمواصلة إصدار هذا التقرير وتطويره، يسعدها أن تعبر عن خالص شكرها وتقديرها واعتزازها بما يقدمه أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب ووزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من دعم متواصل لتعزيز إمكانات المنظمة. كما تود أن تتقدم بالشكر والتقدير للمؤسسات ذات الصلة لتعاونها المثمر في إعداد هذا التقرير، والشكر موصول للخبرات القطرية، وخبراء الإدارة العامة للمنظمة لما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحـــتويات

الموضوعـــــــات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ب
الملخص التنفيذي	1
مقدمة	8
الجزء الأول - مؤشرات الأمن الغذائي العربي	9
1 - 1 مؤشرات المعروض من السلع الغذائية	10
1 - 1 - 1 الأرقام القياسية لإجمالي الإنتاج العربي من الغذاء	10
1 - 1 - 2 الأرقام القياسية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية	11
1 - 1 - 2 - 1 الأرقام القياسية لمحاصيل الحبوب	11
1 - 1 - 2 - 2 الأرقام القياسية لمجموعات السلع النباتية	12
1 - 1 - 2 - 3 الأرقام القياسية لمجموعات سلع المنتجات الحيوانية	13
1 - 1 - 3 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية	15
1 - 1 - 3 - 1 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب	15
1 - 1 - 3 - 2 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع النباتية	16
1 - 1 - 3 - 3 معدل التغير النسبي لإنتاج سلع المنتجات الحيوانية	17
1 - 1 - 4 معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية	19
1 - 1 - 4 - 1 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة الحبوب	19
1 - 1 - 4 - 2 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعات السلع النباتية	19
1 - 1 - 4 - 3 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة سلع المنتجات الحيوانية	22
1 - 2 مؤشرات استهلاك الغذاء	22
1 - 2 - 1 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب	23
1 - 2 - 2 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج النباتي	24
1 - 2 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني	26
1 - 3 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية	27
1 - 3 - 1 متوسط نصيب الفرد من مجموعة الحبوب	27
1 - 3 - 2 متوسط نصيب الفرد من السلع النباتية	29
1 - 3 - 3 متوسط نصيب الفرد من سلع الإنتاج الحيواني	31
1 - 3 - 4 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي	32
1 - 4 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي	32
1 - 4 - 1 الأرقام القياسية لقيمة الفجوة من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	32
1 - 4 - 2 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع محاصيل الحبوب	33
1 - 4 - 3 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة السلع النباتية	34
1 - 4 - 4 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع الإنتاج الحيواني	35
1 - 4 - 5 مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية	36
1 - 5 اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية	37
1 - 5 - 1 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب	37
1 - 5 - 2 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع النباتية	38
1 - 5 - 3 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة الإنتاج الحيواني	38

الجزء الثاني - القضايا الرئيسية والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي العربي	39
2 - 1 القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي	40
2 - 1 - 1 العوامل الطبيعية والظروف المناخية	40
2 - 1 - 2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية	42
2 - 1 - 3 مستويات الدخول	43
2 - 1 - 4 مستويات الأسعار	45
2 - 1 - 5 سياسات المخزون من السلع الغذائية	46
2 - 1 - 6 توفير مدخلات الإنتاج	47
2 - 1 - 6 - 1 الأصناف والبذور المحسنة	47
2 - 1 - 6 - 2 استخدام الأسمدة	49
2 - 1 - 6 - 3 استخدام المبيدات	50
2 - 1 - 6 - 4 استخدام الجرارات الزراعية وآلات الحصاد	51
2 - 1 - 7 نظم تسويق وسلامة الغذاء	52
2 - 1 - 8 المعونات الغذائية	53
2 - 2 دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي	55
2 - 2 - 1 جهود ودور القطاع الخاص العربي في تحقيق الأمن الغذائي	55
2 - 2 - 2 نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية	58
2 - 2 - 3 نماذج من البرامج الخاصة للأمن الغذائي	62
2 - 3 نماذج من الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي العربي	63
2 - 3 - 1 الجهود القطرية في مجال زيادة إنتاج وعرض الغذاء	63
2 - 3 - 2 الجهود في مجال توزيع وتوفير الغذاء	65
2 - 3 - 3 الجهود في مجال التمكين من الحصول على الغذاء	66
2 - 3 - 4 الجهود في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك	67

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1-1): الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)	10
جدول(1-2): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعة الحبوب بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس(1999-2001)	11
جدول (1-3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)	12
جدول (1-4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء الحيوانية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)	13
جدول (1-5): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	15
جدول (1-6): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	16
جدول (1-7): إنتاج مجموعات السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	18
جدول (1-8): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2004-2005	20
جدول (1-9): المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	24
جدول (1-10): المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	25
جدول (1-11): المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	26
جدول (1-12): الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003 – 2005	28

جدول (1-13): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	29
جدول (1-14): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	30
جدول (1-15): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	31
جدول (1-16): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2002 و2003	32
جدول (1-17): الأرقام القياسية لقيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2002- 2005	33
جدول (1-18): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	34
جدول (1-19): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	34
جدول (1-20): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	35
جدول (1-21): مساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي عام 2005:	36
جدول (1-22): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	37
جدول (1-23): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	38
جدول (1-24): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	38
جدول (2-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2002 – 2005	44
جدول (2-2): اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة 2002 – 2005	45
جدول (2-3): تطور إنتاج الأسمدة الأزوتية في دول الوطن العربي المنتجة الرئيسية خلال الفترة 1997 -2004	48
جدول (2-4): تطور إنتاج الأسمدة الفوسفاتية في دول الوطن العربي المنتجة الرئيسية خلال الفترة 1997 -2004	49

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
شكل (1-1): الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2003-2005) سنة الأساس (1999-2001)	11
شكل (1-2): الأرقام القياسية لإنتاج الحبوب في الوطن العربي عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)	12
شكل (1-3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)	13
شكل (1-4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)	14
شكل (1-5): التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعة الحبوب في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)	16
شكل (1-6): معدل التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)	17
شكل (1-7): معدل التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية الرئيسية في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)	18
شكل (1-8): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعة الحبوب بين عامي 2004-2005	21
شكل (1-9) معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية بين عامي (2004-2005)	21
شكل (1-10): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية بين عامي 2004-2005	22

شكل (1-11): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع محاصيل الحبوب خلال الفترة (2003-2005)	24
شكل (1-12): معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من سلع الإنتاج النباتي في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004	25
شكل (1-13): معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004	26
شكل (1-14): الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي والعالم خلال الفترة (2003-2005) سنة الأساس (99-2001)	28
شكل (1-15): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع محاصيل الحبوب الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005	29
شكل (1-16): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية	30
شكل (1-17): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004	31
شكل (1-18): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع محاصيل الحبوب خلال الفترة (2003-2005)	33
شكل (1-19): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2003-2005)	35
شكل (1-20): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2003-2005)	36
شكل (1-21): مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي عام 2005	37

قائمة الإطارات

الإطارات	الصفحة
إطار (1): الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات الغذاء	10
إطار (2): الاستزراع السمكي في الوطن العربي	14
إطار (3): الأمن الغذائي والتغذية	23
إطار (4): البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمن الغذائي	41
إطار (5): التجارة الزراعية والأمن الغذائي	54
إطار (6): البحث الزراعي والأمن الغذائي	57
إطار (7): إمدادات الطاقة وحالة نقص الأغذية على المستوى العالمي	64

الملخص التنفيذي

1 - مقدمة:

استعرض تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2005 أهم مؤشرات إنتاج وتداول السلع الغذائية وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها في الوطن العربي، وما يرتبط بذلك من موازين تجارية وغذائية وجهود مبذولة من القطاعين العام والخاص على المستويين القطري والقومي لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي. كما استعرض التقرير القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي في الوطن العربي. واشتمل التقرير أيضاً على استعراض دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي ونماذج من النتائج التي حققتها المشروعات والشركات الزراعية، إضافة إلى نماذج من الجهود القطرية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

2 - مؤشرات المعروض من السلع الغذائية في الوطن العربي:

2 - 1 الأرقام القياسية للإنتاج العربي من الغذاء:

بينت الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء التطور النسبي في قيمة الإنتاج من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة 2003-2005 بما في ذلك التطور الإيجابي لقيمة الناتج الغذائي العربي والعالمي وإن كان ذلك قد اتسم بالبطء عام 2005 على المستوى العالمي وتراجع على المستوى العربي مقارنة بنظيره عام 2004.

2 - 2 الأرقام القياسية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية:

بينت الأرقام القياسية لمجموعة الحبوب تطور إنتاجها خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على المستويين العربي والعالمي، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع إنتاج هذه المجموعة في الدول العربية عام 2005 مقارنة بعام 2004. واتجه إنتاج محاصيل القمح والذرة والأرز إلى الارتفاع المستمر خلال الفترة 2003-2005. ويوضح الرقم القياسي للإنتاج العربي للذرة الرفيعة تراجعه بشدة عام 2004 ويعاود ارتفاعه عام 2005، بينما يشهد الإنتاج العالمي استقراراً نسبياً خلال عامي 2004-2005 عند مستوى إنتاج فترة الأساس.

وتشير الأرقام القياسية لاتجاه إنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية النباتية، أن هناك ارتفاعاً في حجم الإنتاج العربي من البقوليات رغم تراجعه عام 2004 وعودته لمستواه مرة أخرى عام 2005 مقارنة بعام 2003، بينما استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع خلال تلك الفترة وإن كان بمعدلات أقل من الزيادة في الإنتاج العربي مقارنة بفترة الأساس.

كما ارتفع إنتاج محصول البطاطس بشكل واضح خلال سنوات الفترة 2003-2005 مقارنة بفترة الأساس واستقر في العامين الأخيرين، بينما تسود حالة استقرار في الإنتاج العالمي تقارب مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

وعلى الرغم من أن إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة قد شهدتا ارتفاعاً في السنوات الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، إلا أنه شهد استقراراً نسبياً بين عامي 2004-2005 على المستوين العربي والعالمي.

وتوضح الأرقام القياسية لمجموعة الزيوت النباتية تراجعاً واضحاً في إنتاجها على المستويين العربي والعالمي مقارنة بفترة الأساس، وفي المقابل ينمو الإنتاج العربي والعالمي من السكر المكرر، وإن كان هذا النمو أسرع في الدول العربية منه عالمياً.

وبالنسبة لإنتاج مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية فتشير الأرقام القياسية إلى أن إنتاج مجموعة اللحوم الحمراء شهد تراجعاً ملحوظاً في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، بينما شهد نمواً مضطرداً على المستوى العالمي. أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد شهد نمواً متزايداً على المستويين العربي والعالمي. وبالمثل شهد إنتاج مجموعة الألبان ومنتجاتها نمواً متزايداً ومتسارعاً في الوطن العربي لتطور هذه الصناعة، بينما شهد الإنتاج العالمي استقراراً نسبياً يعادل إنتاج فترة الأساس تقريباً.

أما أن الإنتاج العربي من الأسماك فقد شهد تطوراً ملحوظاً بين عامي 2003 و2004 إلا أنه تراجع قليلاً عام 2005، وإن كان الإنتاج في السنوات الثلاث يرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الأساس، وعلى المستوى العالمي فإن الإنتاج السمكي شبه مستقر.

2 - 3 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية:

أشارت معدلات التغير النسبي في إنتاج مجموعة الحبوب بين عامي 2004-2005 إلى ارتفاعها على مستوى الوطن العربي من نحو 54.3 مليون طن عام 2004 إلى نحو 55.6 مليون طن عام 2005 وبمعدل يقدر بنحو 2.5%، مقارنة بتراجع نسبي على المستوى العالمي يقدر بنحو 1.9%. ويساهم الإنتاج العربي من الحبوب بنحو 2.5% من الإنتاج العالمي عام 2005.

كما وضح التغير النسبي لمجموعة البقوليات انخفاض إنتاجها عام 2004 إلى نحو 1.4 مليون طن مقارنة بنحو 1.6 مليون طن عام 2003، إلا أن التقديرات تشير إلى ارتفاعه في عام 2005 إلى نحو 1.6 مليون طن تعادل 2.5% من حجم الإنتاج العالمي.

وتوضح الإحصاءات بين عامي 2004-2005 الاستقرار النسبي في إنتاج مجموعات الخضر والفاكهة والبطاطس وذلك عند نحو 44 مليون طن لمجموعة الخضر تعادل نحو 5.2% من الإنتاج العالمي، ونحو 27 مليون طن لمجموعة الفاكهة تعادل نحو 5.3% من الإنتاج العالمي، وحوالي 9.4 مليون طن للبطاطس التي يعادل إنتاجها نحو 2.9% من حجم الإنتاج العالمي عام 2005.

وشهد إنتاج الزيوت النباتية عربياً تراجعاً نسبياً عام 2005 يقدر بنحو 2.1% مقارنة بإنتاجها عام 2004 ليصل إلى نحو 1.5 مليون طن عام 2005، يمثل نحو 1.4% من حجم الإنتاج العالمي. وعلى المستوى العربي استمر إنتاج السكر الخام في الارتفاع ليصل إلى نحو 3 ملايين طن عام 2005 يساهم بنحو 2% من الإنتاج العالمي.

ووضح معدل التغير النسبي لإنتاج المنتجات الحيوانية ارتفاع الإنتاج على المستوى العربي عام 2005 مقارنة بعام 2004، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 2.7% وبلغ نحو 4.1 مليون طن يساهم بنحو 5.4% من حجم الإنتاج العالمي. وارتفع إنتاج لحوم الدواجن بنحو 2.5% حيث بلغ نحو 2.9 مليون طن يعادل 3.6% من الإنتاج العالمي. كما ارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها بين هذين العامين إلى نحو 22.8 مليون طن يساهم بنحو 3.6% من حجم الناتج العالمي.

وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج العربي من الأسماك إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2004، إلا أنه من المتوقع تراجعه قليلاً وبنحو 2% ليصل إلى نحو 3.8 مليون طن في عام 2005، يساهم بنحو 2.9% من الإنتاج العالمي.

2 - 4 معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية:

اتسمت قيمة الصادرات العربية من مجموعات الغذاء الرئيسية بالثبات النسبي عند حوالي 4.8 مليار دولار عامي 2004-2005، بينما تراجعت قليلاً قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية بين هذين العامين بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 1.16% ليصل عام 2005 إلى نحو 20.3 مليار دولار، وهو يرجع لمحصلة التغيرات النسبية في صادرات وواردات هذه المجموعات السلعية، والذي يمكن توضيحها فيما يلي:

معدل التغير النسبي في صادرات وواردات مجموعة الحبوب والدقيق:

حققت كمية الصادرات العربية من إجمالي الحبوب والدقيق زيادة بين عامي 2004-2005 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 3.1% لتصل لحوالي 2.8 مليون طن عام 2005. على الجانب الآخر حققت كمية الواردات من هذه المجموعة معدل تغير نسبي أكثر ارتفاعاً قدر بنحو 9.7% ليصل عام 2005 إلى نحو 49.3 مليون طن. ويأتي ارتفاع كمية الصادرات كنتيجة لارتفاع صادرات كل من القمح والدقيق والشعير على الرغم من تراجع كمية صادرات سلعتي الذرة الشامية والأرز بين هذين العامين.

ارتفعت واردات القمح والدقيق عام 2005 إلى نحو 23.6 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 7.5% مقارنة بعام 2004. كما ارتفعت واردات الذرة الشامية بنحو 16.4% لتصل عام 2005 لنحو 10.9 مليون طن، وارتفعت واردات الشعير لتصل عام 2005 لنحو 7 ملايين طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.9% عن واردات عام 2004.

وفي المقابل تراجعت واردات الأرز بحوالي 7.9% لتقدر عام 2005 بنحو 3.2 مليون طن، وتجدر الإشارة إلى أن كمية الصادرات العربية من الحبوب لا تمثل سوى نحو 5.4% من حجم تجارة الحبوب في المنطقة العربية.

معدل التغير النسبي لكمية الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية النباتية الرئيسية الأخرى:

أوضحت مؤشرات التغير النسبي للتجارة الخارجية لهذه المجموعات أن صادرات وواردات البطاطس شهدت تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2004-2005، حيث تراجعت الصادرات بنحو 6.2% مقابل تراجع للواردات يقدر بنحو 7.2%، وكانت محصلة ذلك أن حققت تجارة البطاطس (البطاطا) فائضاً تصديرياً على المستوى العربي بلغ كميته في هذين العامين نحو 77 ألف طن.

وأشار معدل التغير النسبي لمجموعة البقوليات إلى تراجع واضح في حجم صادراتها بين عامي 2004-2005 بنحو 12%، بينما ارتفعت كمية وارداتها بنحو 2.8%. تراجعت كمية صادرات مجموعة الخضر عام 2005 بنحو 3.6% مقرنة بعام 2004، كما تراجعت واردات هذه المجموعة بين نفس العامين بنحو 7.5%. أما تجارة مجموعة الفاكهة، فقد حققت تقدماً واضحاً في صادراتها بين عامي 2004 و2005، حيث قدرت هذه الصادرات بنحو 1.73 مليون طن عام 2005 بزيادة نسبية تقدر بنحو 7.2% عن صادرات عام 2004، كما كان هناك تراجع واضح في كمية واردات الفاكهة بين نفس العامين قدر بنحو 6.2%.

تراجعت صادرات السكر عام 2005 بنحو 11.1% مقارنة بصادرات عام 2004، وفي الاتجاه الآخر ارتفعت الواردات العربية من سلعة السكر بين نفس العامين بنحو 3.1%. وعلى النقيض من ذلك شهدت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً في حجم صادراتها العربية بين عامي 2004-2005 بنحو 4.3%، بينما شهدت تراجعاً واضحاً في كمية الوارد منها بين نفس العامين قدر بنحو 18.3%.

معدل التغير النسبي لكمية الصادرات والواردات من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية الرئيسية:

أشارت الإحصاءات إلى ارتفاع كميات الصادرات العربية من اللحوم الحمراء عام 2005 إلى حوالي 30.8 ألف طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 20.1% عنها في عام 2004، كما ارتفعت الواردات العربية من اللحوم الحمراء لتصل لنحو 597 ألف طن عام 2005 محققة زيادة نسبية قدرت بنحو 3.7% عن واردات عام 2004.

وحققت الصادرات العربية من لحوم الدواجن ارتفاعاً نسبياً قدر بنحو 37.3% بين عامي 2004-2005 ليصل

لنحو 24.7 ألف طن عام 2005. وعلى العكس من ذلك تراجعت الواردات العربية من لحوم الدواجن عام 2005 لتصل لنحو 784 ألف طن بتراجع نسبي يقدر بنحو 17% عن واردات عام 2004.

كما تراجعت بشكل واضح التجارة العربية من منتجات الألبان عام 2005، حيث تراجعت كميات صادرتها إلى نحو 909 ألف طن وبنحو 12.5% مقارنة بعام 2004، وفي نفس الاتجاه تراجعت وارداتها بنحو 8.5% حيث بلغت نحو 9.51 مليون طن في عام 2005.

تراجعت صادرات وواردات الأسماك في المنطقة العربية بين عامي 2004 و 2005، حيث انخفضت الصادرات بنحو 3.3% وبلغت نحو 598 ألف طن عام 2005 وتراجعت الواردات أيضاً بنحو 3.3% وبلغت نحو 507 ألف طن عام 2005. ومع ذلك فإن مجموعة الأسماك تظل من السلع الرئيسية التي تحقق فائضاً كمياً للتصدير على المستوى القومي العربي.

3 - مؤشرات استهلاك الغذاء:

3 - 1 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب:

يمثل المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2005 نحو 5.34% من حجم المعروض العالمي من الحبوب عام 2003 والمقدر بنحو 1911 مليون طن. وفيما بين عامي 2003 و2004 انخفض المتاح للاستهلاك من جملة محاصيل الحبوب في الوطن العربي بنحو 4.4% نتيجة للانخفاض الذي صاحب حجم إنتاج وواردات الحبوب بين هذين العامين. وفيما بين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الحبوب بمعدل 5.8% تبعاً للزيادة التي تحققت لكل من إنتاج وواردات الحبوب بين العامين.

استمر المتاح للاستهلاك من القمح في الوطن العربي في التزايد، وبمعدل 3.6% بين عامي 2003 و2004، و3.9% بين عامي 2004 و2005، حيث بلغت كميته نحو 50.7 مليون طن تعادل نحو 8.2% من حجم المعروض العالمي من القمح عام 2003.

بالرغم من انخفاض المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية بنحو 6.9% بين عامي 2003 و2004 نتيجة انخفاض حجم وارداتها، إلا أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2004 و2005 وبنسبة 10.4% حيث بلغ نحو 18.5 مليون طن يعادل نحو 2.8% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

بلغ معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من الأرز بين عامي 2003 و2004 نحو 7.0% تبعاً للزيادة المحققة في إنتاج المحصول بين هذين العامين والمقدرة بنحو 5.5%. وبين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الأرز نحو 1.4% حيث بلغ نحو 9.3 مليون طن يعادل نحو 1.6% حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الشعير فقد ازداد بنحو 2.4% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 5.3% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 13.3 مليون طن في عام 2005، يعادل نحو 9.5% من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

3 - 2 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج النباتي:

تبين مؤشرات استهلاك تلك السلع ارتفاع المتاح للاستهلاك من البطاطس بنحو 6% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 0.4% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 9.3 مليون طن في عام 2005، يعادل نحو 2.88% من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

أدى انخفاض كل من إنتاج وواردات البقوليات بين عامي 2003 و2004 إلى انخفاض المتاح للاستهلاك منها بين هذين العامين بنحو 7.2%. أما بين عامي 2004 و2005 فقد ارتفع المتاح للاستهلاك منها بنحو 9.8%، إذ بلغ نحو 2.5 مليون طن يعادل نحو 4.3% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

شهد المتاح للاستهلاك من الخضر ارتفاعاً بين عامي 2003 و2004 وبمعدل نسبي مقداره نحو 12.4%. وفيما بين عامي 2004 و2005 تراجع حجم واردات الوطن العربي من الخضر ومن ثم تراجع المتاح للاستهلاك منها بنحو 1.3%، ليبلغ نحو 44.4 مليون طن في عام 2005 يعادل نحو 5.2% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الفاكهة فقد ازداد بنحو1.5% بين 2003 و2004 وبنحو 0.3% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 28.4 مليون طن في عام 2005 يعادل نحو 5.8% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

بالرغم من ارتفاع إنتاج السكر المكرر في الوطن العربي خلال سنوات الفترة 2003 – 2005، إلا أن حجم وارداته شهد انخفاضاً متصلاً الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم المتاح للاستهلاك منه بنحو 3.8% بين عامي 2003 و 2004، وبنحو 7% بين عامي 2004 و2005. ويقدر المتاح للاستهلاك من السكر في الوطن العربي عام 2005 بنحو 7.1 مليون طن يعادل نحو 4.1% من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

تبعت الزيادات المحققة في كل من إنتاج وواردات الزيوت النباتية في الوطن العربي بين 2003 و2004 ارتفاع في حجم المتاح للاستهلاك منها بنحو 15.7%. وفيما بين عامي 2004 و2005 انخفض حجم واردات تلك السلع بنحو 26% تبعه انخفاض

بنحو 20% في حجم المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2004 و2005. ويقدر المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية في الوطن العربي عام 2005 بنحو 4.0 مليون طن يعادل نحو 3.9% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

3 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني:

أدت الزيادات المحققة في إنتاج وواردات الألبان في الوطن العربي فيما بين عامي 2003 و2004 إلى زيادة حجم المتاح للاستهلاك منها بنحو 1.7%. وبالرغم من استمرار ارتفاع إنتاج الألبان بين عامي 2004 و2005، إلا أن تراجعاً ضئيلاً في حجم الواردات أدى إلى تراجع الكميات المتاحة منها بين هذين العامين بنحو 0.23%. ويعادل المتاح من الألبان في الوطن العربي عام 2005 نحو 5.13% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

وبالنسبة للحوم الحمراء تراجع المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2003 و2004 بنحو 2.45% تبعاً لتراجع كل من إنتاجها وارداتها بين هذين العامين.

وفيما بين عامي 2004 و2005 ازداد كل من إنتاج وواردات اللحوم الحمراء مما انعكس في زيادة حجم المتاح منها بنحو 2.76%. ويعادل المتاح من اللحوم الحمراء في الوطن العربي عام 2005 نحو 6.45% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

وبالنسبة للحوم البيضاء فقد ارتفع المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2003 و2004 بنحو 7.59%، ما لبث أن تراجع بين عامي 2004 و2005 بنحو 2.5% نتيجة للتراجع في حجم وارداتها، حيث بلغ المتاح للاستهلاك نحو 3.7 مليون طن يعادل نحو 4.9% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الأسماك فقد ازداد بين عامي 2003 و2004 بنحو 15% نتيجة ارتفاع الإنتاج العربي من الأسماك بين هذين العامين.

وبالرغم من أن عام 2005 شهد انخفاضاً في كل من إنتاج وواردات الأسماك، إلا أن انخفاض حجم صادرات الأسماك ترتب عنه استقرار حجم المتاح للاستهلاك من الأسماك في الوطن العربي في حدود 3.7 مليون طن بين عامي 2004 و2005.

3 - 4 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية:

وضحت الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء انخفاض متوسط نصيب الفرد من الغذاء في معظم الدول العربية وعلى المستوى العام للوطن العربي بين عامي 2004 و2005، وبصورة أقل على المستوى العالمي.

يقدر المتوسط العام للاستهلاك الفردي من مجموعة الحبوب بنحو 333 كيلوجرام للفرد في عام 2003 انخفض بمعدل 6.1% بين عامي 2003 و2004 ثم ارتفع بين عامي 2004 و2005 بحوالي 4.6% حيث بلغ نحو 327 كيلوجرام للفرد في عام 2004 مقارنة بنحو 304 كيلوجرام للفرد على المستوى العالمي عام 2003.

تزايد متوسط نصيب الفرد من القمح بنحو 1.7% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 2.7% بين عامي 2004 و2005. كما تزايد متوسط نصيب الفرد من الأرز بنحو 5.1% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 0.2% بين عامي 2004 و2005.

انخفض متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك بين عامي 2004 و2005 لسلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية. وبمعدلات تراوحت بين نحو 0.7% للبطاطس ونحو 21% للزيوت النباتية.

أما فيما بين عامي 2003 و2004 فقد شهد متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك ارتفاعاً بالنسبة لجميع تلك السلع عدا متوسط نصيب الفرد من السكر الذي تراجع بنحو 5.6% ومن الفاكهة الذي تراجع بنحو 0.4%.

بالمقارنة مع المستوى العام للعالم فإن معدل الاستهلاك الفردي في الوطن العربي يفوق نظيره العالمي لسلع والخضر والفاكهة ويقل عنها لسلع البطاطس والبقوليات والسكر المكرر والزيوت النباتية.

أشارت الإحصاءات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي بنحو 3.0% و29% على الترتيب. وقد شهد متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين في الوطن العربي تراجعاً بين عامي 2003 و2004 بنحو 0.16% و4.22% للألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء على الترتيب. وفيما بين عامي 2004 و2005 تراجع متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها بنحو 1.4% في حين ازداد متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء بنحو 1.55%.

وبينما يقارب متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي نظيره على المستوى العالمي، فان متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء يعادل نحو 59% من نظيره على المستوى العالمي. وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفع متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين بنحو 5.6% و12.8% على الترتيب، ثم تراجع بين عامي 2004 و2005 بنحو 3.6% و2.1% للسلعتين على الترتيب.

3 - 5 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

استقر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون فيما بين عامي 2002 و2003 في حدود 2280 سعراً حرارياً. وحوالي 78 جرام بروتين، و82 جراماً من الدهون. ومقارنة بالمتوسط العام للعالم، فإن متوسطات نصيب المستهلك في الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون تفوق نصيب المستهلك على المستوى العالمي. وفيما يتصل بمصادر تلك المكونات، فإن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 69.5 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 68.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5%، 30.4%، 31.2% من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب.

أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي، حيث توفر نحو 16.6% من السعرات الحرارية و38.4% من البروتين وحوالي 44.9% من الدهون.

4 - مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي:

بالرغم من الارتفاع المستمر لسكان الوطن العربي، وارتفاع الطلب على السلع الغذائية فان الزيادة المحققة في إنتاج تلك السلع في الوطن العربي ساعدت في الحد من تفاقم الفجوة الغذائية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية وأدت إلى تراجع قيمة فجوة تلك السلع من نحو 16.0 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 15.5 مليار دولار في عام 2005.

وأشارت الإحصاءات إلى انخفاض الرقم القياسي لقيمة تلك الفجوة الذي انخفض من نحو 125% في عام 2004 إلى نحو 108% في عام 2005. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تراجع قيمة الفجوة الغذائية من جملة الحبوب بما فيها القمح والدقيق، والبطاطس والخضر والفاكهة والسكر المكرر واللحوم البيضاء رغم ارتفاعها لباقي السلع.

4 - 1 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع محاصيل الحبوب:

بلغت قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب نحو 8.5 مليار دولار وبزيادة نحو 8% عن عام 2004. وتمثل قيمة فجوة القمح نحو 42% من قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب في عام 2005، في حين تمثل قيمة فجوة الذرة الشامية نحو 17.4% وقيمة فجوة الأرز نحو 12.5% وقيمة فجوة الشعير نحو 11.2%.

وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفعت قيمة فجوة القمح بنحو 3.6% وقيمة فجوة الأرز بنحو 7% وقيمة فجوة الشعير بنحو 2.4%، في حين انخفضت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو 6.9%.

وبين عامي 2004 و2005 ارتفعت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو 10.4% وقيمة فجوة الأرز بنحو 1.4% وقيمة فجوة الشعير بنحو 5.3%، في حين انخفضت قيمة فجوة القمح بنحو 10.6%.

4 - 2 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة السلع النباتية:

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية نحو 3.6 مليار دولار في عام 2005. وتساهم الزيوت النباتية والسكر المكرر بنحو 37% و34.8% من تلك القيمة، في حين تساهم البقوليات بنحو 11% والفاكهة بنحو 8.9% والخضر بنحو 5.8%، وتبلغ مساهمة البطاطس نحو 2.5.

وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفعت قيمة فجوة البقوليات بنحو 8% وقيمة فجوة الخضر بنحو 69% وقيمة فجوة الفاكهة بنحو 26%، وقيمة فجوة الزيوت النباتية بنحو 41%، في حين انخفضت قيمة فجوة البطاطس بنحو 37% وقيمة فجوة السكر المكرر بنحو 6%.

وبين عامي 2004 و2005 ارتفعت قيمة فجوة البطاطس بنحو 1% وقيمة فجوة البقوليات بنحو 7.5% وقيمة فجوة الخضر بنحو 4.9%، وقيمة فجوة السكر المكرر بنحو 4.4%، في حين انخفضت قيمة فجوة الفاكهة بنحو 15.4% وقيمة فجوة الزيوت النباتية بنحو 40%.

4 - 3 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع الإنتاج الحيواني:

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع الإنتاج الحيواني بما فيها بيض المائدة نحو 4.3 مليار دولار في عام 2005. وتساهم الألبان ومنتجاتها بنحو 54.2% من هذه القيمة في حين تساهم اللحوم الحمراء بنحو 24.9% وتساهم اللحوم البيضاء بنحو 19.2%.

أما الأسماك فهي السلعة الرئيسية التي تحقق فائضاً تجارياً على المستوى العام في الوطن العربي. وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض بين عامي 2003 و2004 من نحو 314 مليار دولار إلى نحو 898 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت نحو 186.2%. وفي عام 2005 بلغت قيمة الفائض نحو 861 مليار دولار منخفضة بذلك بنحو 4.1% عن عام 2004.

ومقارنة بعام 2003، شهد عام 2004 ارتفاعاً لقيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء بنحو 17.8% و9.9% و8.9% على الترتيب.

أما فيما بين عامي 2004 و2005 فقد انخفضت قيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم البيضاء بنحو 11.4% و16.8% على الترتيب، في حين ارتفعت قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو 1.9%.

4 - 4 مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية:

تساهم مجموعة سلع محاصيل الحبوب بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية حيث بلغت نسبة مساهمتها في عام 2005 نحو 52.2%، تليها الألبان ومنتجاتها بنحو 14.1% والزيوت النباتية بنحو 8.1% والسكر المكرر بنحو 7.6%، ثم تأتي اللحوم الحمراء بنحو 6.4% واللحوم البيضاء بنحو 5.0%. وتشكل مساهمة الحبوب والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والسكر المكرر 81.8 % من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية. وترتفع النسبة إلى نحو 93.2% بإضافة مساهمة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، بينما تبلغ مساهمة قيمة فجوة باقي السلع الغذائية مجتمعة نحو 6.8%.

4 - 5 اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية:

معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب:

تعتبر مجموعة سلع محاصيل الحبوب من المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة حيث قدر المعدل بنحو 54.5% في عام 2005. وينسحب ذلك على كافة سلع محاصيل الحبوب عدا سلعة الأرز التي تعتبر من السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة، حيث بلغ معدلها نحو 75.3% في عام 2005 مقارنة بنحو 73.5% في عام 2004 ونحو 74.4% في عام 2003.

وأشارت بيانات اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب إلى تراجعها خلال سنوات الفترة 2003-2005 من نحو 57.3% في عام 2003 إلى نحو 56.2% في عام 2004 والى نحو 54.5%في عام 2005، إذ شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من سلع القمح والذرة الشامية والشعير تراجعاً خلال تلك الفترة.

معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع النباتية:

بجانب الحبوب تضم مجموعة السلع النباتية مجموعة من السلع الأخرى ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة وهي السكر المكرر والزيوت النباتية. وقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر بين نحو 33.8% و35.8% في عامي 2003 و2004، ثم ارتفعت إلى نحو 39% في عام 2005. وبالنسبة للزيوت النباتية تراوح المعدل بين نحو 35.1% في عام 2003 ونحو 31.0% في عام 2004، ثم ارتفع إلى نحو 37.7% في عام 2005.

وضمن مجموعة السلع النباتية تأتي البقوليات وهي من المجموعات ذات معدلات

الاكتفاء الذاتي المتوسطة، إذ بلغ معدلها نحو 64.5% في عام 2003 ونحو 66.2% في عام 2004، وتراجع إلى نحو 63.4% في عام 2005. هذا إلى جانب مجموعات سلع الخضر والفاكهة وهي من المجموعات ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، حيث تحقق الخضر معدلاً يزيد على 99%، وتحقق الفاكهة معدلاً يزيد على 96%.

معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة الإنتاج الحيواني:

تشتمل مجموعة سلع الإنتاج الحيواني الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأسماك. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الاكتفاء الذاتي للأسماك قد تراوح بين نحو 102.5% ونحو 102.4% في عامي 2004 و2005.

أما باقي سلع المجموعة فتعتبر من السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة، وقد ارتفع المعدل بالنسبة للألبان من نحو 69.9% في عام 2003 إلى نحو 70.3% في عام 2004 وإلى نحو 72.6% في عام 2005.

وبالنسبة للحوم الحمراء فقد استقر المعدل في حدود 88% خلال تلك السنوات، في حين ارتفع للحوم البيضاء إلى نحو 79.5% في عام 2005 مقارنة بنحو 75.6% في عام 2004.

5 - القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي:

5 - 1 سياسات المخزون:

اتجهت سياسات المخزون من السلع الغذائية في الدول العربية نحو توفير مخزون استراتيجي للسلع الغذائية الأساسية لمدة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة شهور على الأقل، ويعمل في ذلك القطاع الخاص بجانب الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. وتشمل السلع التي يتم تخزينها القمح والذرة الرفيعة والحليب المجفف، والسكر والزيوت والبقوليات. وتشير بيانات الحركة في حجم المخزون إلى الزيادة الملحوظة في كميات المخزون من تلك السلع في الدول العربية نتيجة التوسع في أوعية التخزين في بعض الدول، وزيادة الموازنات المخصصة لبناء المخزون في البعض الآخر من تلك الدول.

ومن أهم محددات نظم وسياسات المخزون من السلع الغذائية في الدول العربية غياب مؤسسات ومواعين التخزين في بعض الدول العربية، ومحدودية السلع التي يشملها التخزين في بعض الدول الأخرى.

5 - 2 توفير مدخلات الإنتاج:

الأصناف والبذور المحسنة:

تشهد قطاعات الزراعة العربية توسعاً في استخدام الأصناف المحسنة لزيادة الإنتاج من وحدة المساحة وتحسين الدخول المزرعية، غير أن ذلك يتركز بصفة أساسية في الزراعات المروية. ومن أهم مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية قلة الأصناف المقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي، وضعف الأصناف المتوفرة لمحاصيل القطاع المطري في

بعض الدول العربية، وعدم توفر وسائل الري التكميلي، وارتفاع أسعار البذور المحسنة، وعدم توفر القروض لصغار المزارعين، وضعف وقلة برامج الإرشاد والتوعية.

الأسمدة الكيميائية:

بالرغم من الجهود المبذولة لترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية، إلا أن معدلات استخدامها لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية تتدنى عن المعدلات الموصى بها في كثير من الدول العربية. ويبلغ معدل استهلاك الأسمدة في الدول العربية نحو 52.1 كيلوجرام للهكتار، يعادل نحو 57% من معدل الاستهلاك العالمي.

ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في الدول العربية قلة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد، ارتفاع أسعارها، وقلة المعرفة لدى العديد من المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد، وضعف الخدمات الإرشادية.

المبيدات الكيميائية:

تسعى الدول العربية إلى ترشيد استخدام المبيدات الكيماوية تمشياً مع متطلبات التنمية المستدامة وصيانة البيئة، إضافة إلى مقابلة متطلبات الأسواق الخارجية. وقد تبنت العديد من الدول العربية عمليات المكافحة المتكاملة لوقاية مختلف المحاصيل الغذائية.

وتتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام المبيدات في ارتفاع أسعارها، وعدم استخدامها بالكميات وفترات الأمان الموصى بها. وضعف نظم توزيعها وتداولها في المناطق الريفية وضعف نظم الرقابة والإرشاد.

الميكنة الزراعية:

نظراً لصغر مساحات الحيازات الزراعية في الوطن العربي بصفة عامة وتقليدية القطاعات الزراعية وبخاصة المطري منها، فإن معظم مساحات المحاصيل الغذائية لا تجد ما يقابل احتياجاتها الفعلية من الجرارات والحاصدات الزراعية. وتشير الإحصاءات إلى أن المعدل العام لاستخدام الميكنة في الدول العربية تراوح ما بين 7.7 جرار/للهكتار عام 2000 إلى نحو 7.5 جرار/للهكتار عام 2004.

ومن أهم مشاكل الميكنة الزراعية استخدام الأسمدة في الدول العربية تفتت الحيازات الزراعية وصغر حجمها، وارتفاع أسعار قطع الغيار والمحروقات وصعوبات توفير قطع الغيار وخدمات الصيانة. هذا بالإضافة إلى عدم الدراية الكافية بكيفية استعمال بعض الآلات الفلاحية من طرف مستعمليها، وضعف أو انعدام القروض وخدمات التمويل خاصة لصغار المنتجين.

6 - دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

ركزت غالبية الحكومات العربية خلال العقدين المنصرمين على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الأنشطة والمجالات وبشكل خاص في المجالات الزراعية، وذلك من خلال تَبني استراتيجيات وخطط وسياسات مختلفة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة المختلفة. وقد أثمرت تلك الجهود في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية.

ساهم القطاع الخاص العربي مساهمات مقدرة في دعم مسيرة الأمن الغذائي في الدول العربية وبخاصة في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق والتجارة الزراعية، وبدرجة متواضعة في مجالات أخرى مثل توفير البُنى التحتية والخدمات المساندة والبحث والإرشاد.

وتشهد قطاعات الزراعة العربية قيام العديد من المشروعات والشركات الزراعية العاملة في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية. وقد حققت تلك المشروعات والشركات نتائج متميزة في مجالات إنتاج وتوفير السلع الغذائية، واكتسبت خبرات وتجارب ثرة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية وإنعاش الصادرات سواء للأسواق العربية أو العالمية.

7 - الجهود القطرية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي:

ولدعم مسارات الأمن الغذائي العربي، توجه الدول العربية جهودها نحو زيادة إنتاج وعرض الغذاء، وتوزيع وتوفير الغذاء، وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية، وتوفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي. وقد اشتمل ذلك على تشجيع الإنتاج المحلي من السلع الغذائية من خلال توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين وتوفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي، وتشجيع الزراعة في البيوت المحمية. إضافة لوضع وتنفيذ خطط قطاعية لتكثيف الإنتاج، والخطط التنموية الهادفة إلى تنوع الإنتاج الزراعي، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي وتحسين دخول المزارعين، والنهوض بإنتاجية المنتجات الزراعية الإستراتيجية.

مقـدمـة

استشعاراً بأهمية قضية الأمن الغذائي العربي، ومنذ تكليفها بإعداد تقرير سنوي حول أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار هذا التقرير سنوياً ليطلع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذو القرار وواضعو ومخططو السياسات والبرامج التنموية في الدول العربية على ما يطرأ على قطاع الزراعة والعوامل المرتبطة به، والمحددات التي تؤثر على أدائه وعلى إنتاج وتوفير واستهلاك الغذاء في الوطن العربي.

وتشهد جميع مراحل إعداد هذا التقرير تعاوناً كاملاً مع كافة الجهات ذات العلاقة في الدول العربية والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والدولية.

وبجانب البيانات والمعلومات التي تضمنتها التقارير القطرية التي يعدها الخبراء المختصون في الدول العربية، تمثل قواعد بيانات المنظمة ومختلف مجلداتها من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المصادر الأساسية لإعداد بيانات التقرير.

وإيماناً من المنظمة بالارتباط المتزايد للمقتصدات العربية بما يدور في العالم من حولها في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة، فإنها تحرص على مقارنة بيانات التقرير المتعلقة بالمنطقة العربية مع نظيراتها على المستوى العالمي، بما يمكّن من انتهاج السياسات الكفيلة بدعم مسارات الأمن الغذائي العربي ومواكبة التطورات والمتغيرات العالمية المتواصلة.

ولعل من بين الأهداف الرئيسية لهذا التقرير الذي يمثل الإصدارة السابعة عشرة من سلسلة التقارير السنوية التي تعدها الإدارة العامة للمنظمة، متابعة ورصد التطورات في توفير وإتاحة السلع الغذائية، وإمكانات الحصول عليها واستهلاكها، إضافة إلى متابعة ورصد التطورات في أوضاع الفجوة الغذائية والعوامل والقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربية.

واتساقاً مع تلك الأهداف ونهج المنظمة في تطوير وتحديث إصدارة هذا التقرير تأتي هذه الإصدارة من التقرير من جزأين أساسيين، يهتم الجزء الأول بمؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي وتطوراتها، ويهتم الجزء الثاني بالقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، والجهود القطرية المبذولة لتعزيز مساراته. وبذلك يستعرض التقرير العديد من مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن أهمها مؤشرات عرض الغذاء بما فيها مؤشرات إنتاج وتجارة السلع الغذائية، ومؤشرات استهلاك الغذاء شاملة التطورات في كميات المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ومتوسط نصيب الفرد منها ومعدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون.

هذا إلى تناوله للقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي ومنها سياسات المخزون من السلع الغذائية وتوفير متدخلات الإنتاج الزراعي وسلامة الغذاء والمعونات الغذائية والتطورات في النظم والمسالك التسويقية.

كما استعرض التقرير دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي وقد تناول في ذلك جهود القطاع الخاص ونماذجاً من النتائج التي حققتها المشروعات والشركات الزراعية ونماذجاً من البرامج الخاصة بالأمن الغذائي في الدول العربية، إلى جانب استعراض نماذجاً من الجهود القطرية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

وفي هذا الصدد يربط التقرير بين التطورات السنوية في أوضاع الأمن الغذائي والجهود القطرية لتحقيقه.

ويركز هذا التقدير على التطورات الحادثة في أوضاع الأمن الغذائي من خلال الفترة 2003-2005 متضمنة إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية وموازينها التجارية على مستوى الدول العربية وعلى المستوى العربي الإجمالي.

ويقدم التقرير تحليلاً كمياً ووصفياً للتطورات الحادثة خلال سنوات الفترة 2003-2005 مع التركيز على التغيرات بين عامي 2004 و2005 بالاعتماد على تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005.

الجزء الأول
مؤشرات الأمن الغذائي العربي

مؤشرات الأمن الغذائي العربي

1 - 1 مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

يوضح العرض التالي تطورات في مؤشرات المعروض من السلع الغذائية الرئيسية على كل من المستوى القومي مقارنة بنظيره العالمي، وعلى مستوى الدول العربية. ومنها يتبين أثر الجهود المبذولة لتطوير إنتاج الغذاء سواء على مستوى الوطن العربي أو مستوى العالم، إطار (1).

1 - 1 - 1 الأرقام القياسية للإنتاج العربي من الغذاء:

تشير الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء إلى التطور النسبي في قيمة الإنتاج من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بمتوسط الإنتاج في فترة الأساس، وتشير بيانات الجدول (1-1) إلى تطور إيجابي لقيمة الناتج الغذائي العربي والعالمي وإن كان يتسم بالبطء عام 2005 على المستوى العالمي وتراجعه عام 2005 على المستوى العربي مقارنة بنظيره عام 2004، كما في الشكل (1-1).

جدول (1-1) الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم
خلال الفترة 2003-2005
سنة الأساس(1999-2001)

المنطقة	2003	2004	2005*
الوطن العربي	110	113	112
العالم	107	110	111

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

إطار (1): الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات الغذاء

مر العالم بأزمة غذائية حادة في منتصف السبعينات نتيجة للأحوال المناخية غير المواتية للإنتاج الزراعي وبخاصة في جنوب آسيا وأوروبا، وأمريكيا الشمالية وروسيا. وقد تلازم ذلك مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب و ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات النتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية وبخاصة محاصيل الحبوب مع ندرتها في مواجهة حجم الطلب عليها.

تلاشت أزمة ارتفاع الأسعار بعد انعقاد مؤتمر قمة الغذاء العالمي في عام 1974. و بحلول منتصف الثمانينات تضاعفت محزونات العالم من الحبوب. وارتفع إنتاج الحبوب خلال الثلاثة عقود الماضية بنسب نمو (3.8%) للقمح، (3%) للأرز، (2.7%) للذرة الشامية – وهى معدلات تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي.

وبالإضافة إلى اتجاه إنتاج السلع الغذائية بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، تتضمن الاتجاهات الحديثة لاقتصاديات الغذاء في طياتها ما يلي:

- الإنتاج الغذائي المستدام .
- الفقر والاستدامة البيئية.
- قضايا أمن الأسرة.
- تعزيز وتطوير تسويق وتجارة السلع الغذائية.
- سلامة وأمان الغذاء.
- الرقابة الغذائية.
- مكافحة نقص التغذية في إطار برامج الأمن الغذائي.

شكل (1-1): الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2003-2005)
سنة الأساس (1999-2001)

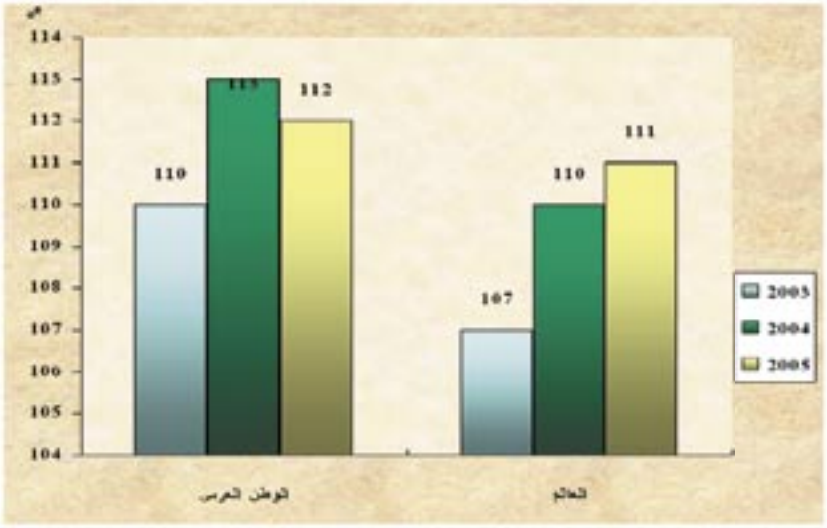

1 - 1 - 2 الأرقام القياسية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية:

1 - 1 - 2 - 1 الأرقام القياسية لمحاصيل الحبوب:

توضح الأرقام القياسية لمجموعة الحبوب أن إنتاجها تطور بدرجة ملحوظة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على المستويين العربي والعالمي، وإن كان هذا التطور أسرع على المستوى العالمي فإن تقديرات عام 2005 تشير إلى تراجعه مقارنة بحجم الإنتاج عام 2004، بينما تشير التقديرات إلى ارتفاع إنتاج هذه المجموعة في الدول العربية عام 2005 مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك إلى أن اتجاه إنتاج محاصيل القمح والذرة والأرز يتجه إلى الارتفاع المستمر على المستوى العربي خلال الفترة 2003-2005، ويتخذ الإنتاج العالمي نفس الاتجاه فيما عدا إنتاج الذرة الذي تشير التقديرات إلى تراجعه عالمياً عام 2005 مقارنة بإنتاج عام 2004. ويلاحظ أن إنتاج محصول الشعير يتراجع على المستويين العربي والعالمي خلال نفس الفترة، وإن كان ذلك أكثر تذبذباً على المستوى العالمي، ويوضح الرقم القياسي للإنتاج العربي للذرة الرفيعة تراجعه بشدة عام 2004 ويعاود ارتفاعه عام 2005، بينما يشهد الإنتاج العالمي استقراراً نسبياً عامي 2004-2005 عند مستوى إنتاج فترة الأساس، كما يوضحه الجدول (1-2).

جدول(1-2): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعة الحبوب
بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005
سنة الأساس(1999-2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
الحبوب			
الوطن العربي	136	131	135
العالم	132	144	141
القمح			
الوطن العربي	148	151	153
العالم	96	107	107
الشعير			
الوطن العربي	187	166	161
العالم	106	114	102
الذرة الشامية			
الوطن العربي	102	105	108
العالم	106	120	115
الذرة الرفيعة والدخن			
الوطن العربي	132	86	120
العالم	108	99	99
الأرز			
الوطن العربي	108	115	119
العالم	97	101	103

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-2): الأرقام القياسية لإنتاج الحبوب في الوطن العربي عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)

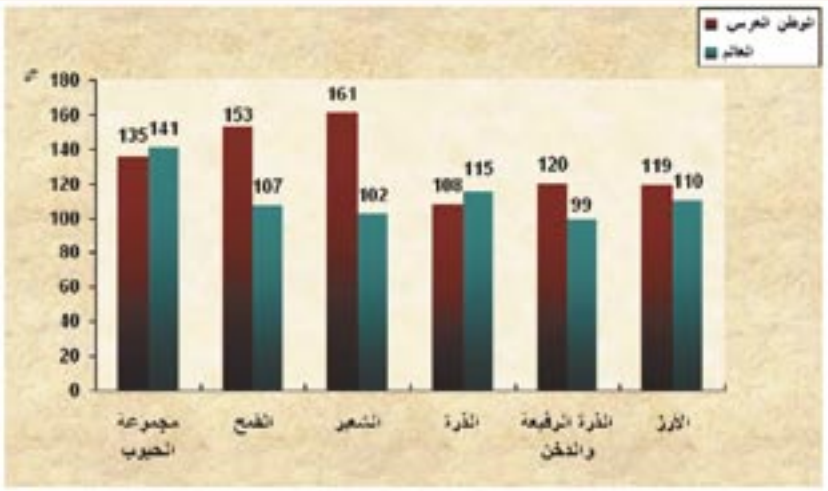

1 - 1 - 2 - 2 الأرقام القياسية لمجموعات السلع النباتية:

تشير الأرقام القياسية لاتجاه إنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية النباتية، أن هناك ارتفاعاً في حجم الإنتاج العربي من البقوليات رغم تراجعه عام 2004 وعودته لمستواه مرة أخرى عام 2005 مقارنة بعام 2003، بينما استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع خلال تلك الفترة وإن كان بمعدلات أقل من الزيادة في الإنتاج العربي مقارنة بفترة الأساس.

كما أن إنتاج محصول البطاطس، والذي يمثل مجموعة الدرنات في المنطقة العربية، ارتفع بشكل واضح خلال السنوات 2003-2005 مقارنة بفترة الأساس واستقر في العامين الأخيرين، بينما توجد حالة استقرار في الناتج العالمي تقارب مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

وعلى الرغم من أن إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة شهد ارتفاعاً من السنوات الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، إلا أنه شهد استقراراً نسبياً بين عامي 2004-2005 على المستوين العربي والعالمي.

ووضحت الأرقام القياسية لمجموعة الزيوت النباتية تراجعاً واضحاً في إنتاجها على المستويين العربي والعالمي مقارنة بفترة الأساس، وفي المقابل ينمو الإنتاج العربي والعالمي من السكر المكرر، وإن كان هذا النمو أسرع في الدول العربية منه عالمياً. وهو ما يوضحه الجدول (1-3) والشكل (1-3).

جدول (1-3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
البقوليات			
الوطن العربي	131	117	132
العالم	103	111	112
البطاطس (البطاطا)			
الوطن العربي	128	138	138
العالم	101	105	102
الخضر			
الوطن العربي	102	115	114
العالم	109	114	116
الفاكهة			
الوطن العربي	105	105	105
العالم	106	109	109
الزيوت النباتية			
الوطن العربي	90	92	90
العالم	67	87	90
السكر (المكرر)			
الوطن العربي	120	122	124
العالم	86	112	116

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)

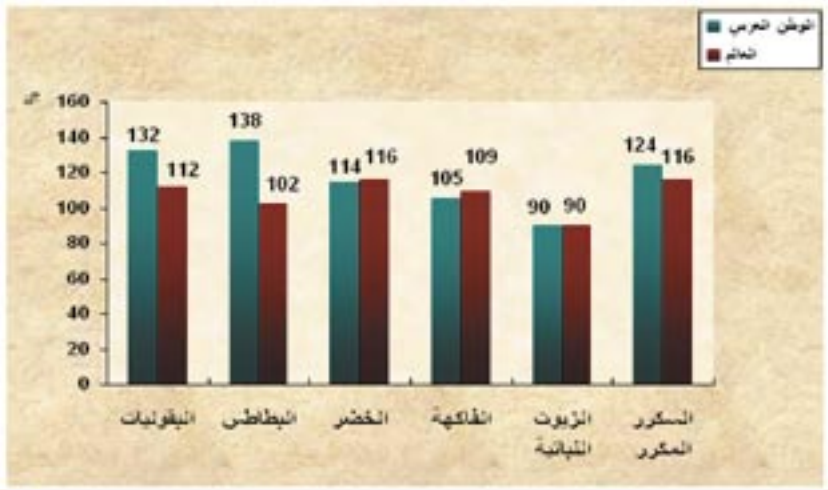

1 - 1 - 2 - 3 الأرقام القياسية لمجموعات سلع المنتجات الحيوانية:

يوضح الجدول (1-4) والشكل (1-4) أن إنتاج مجموعة اللحوم الحمراء شهد تراجعاً ملحوظاً في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، بينما تشهد نمواً مضطرداً على المستوى العالمي، بينما شهد إنتاج اللحوم البيضاء نمواً متزايداً على المستويين العربي والعالمي. وبالمثل شهد إنتاج مجموعة الألبان ومنتجاتها نمواً متزايداً ومتسارعاً في الوطن العربي لتطور هذه الصناعة، بينما شهد الناتج العالمي استقراراً نسبياً يعادل إنتاج فترة الأساس تقريباً.

كما يوضح الجدول السابق أن الإنتاج العربي من الأسماك والذي يتمثل في الإنتاج من المصايد والاستزراع قد شهد تطوراً ملحوظاً بين عامي 2003 و2004 إلا أنه تراجع قليلاً عام 2005، وإن كان الإنتاج في السنوات الثلاث يرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الأساس، وعلى المستوى العالمي فإن الإنتاج السمكي شبه مستقر، إطار (2).

جدول (1-4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء الحيوانية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس(1999-2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
اللحوم الحمراء			
الوطن العربي	75	80	82
العالم	108	112	114
لحوم الدواجن			
الوطن العربي	112	121	124
العالم	111	115	118
الألبان ومنتجاتها			
الوطن العربي	111	114	117
العالم	106	107	109
الأسماك			
الوطن العربي	110	128	125
العالم	103	103	104

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)

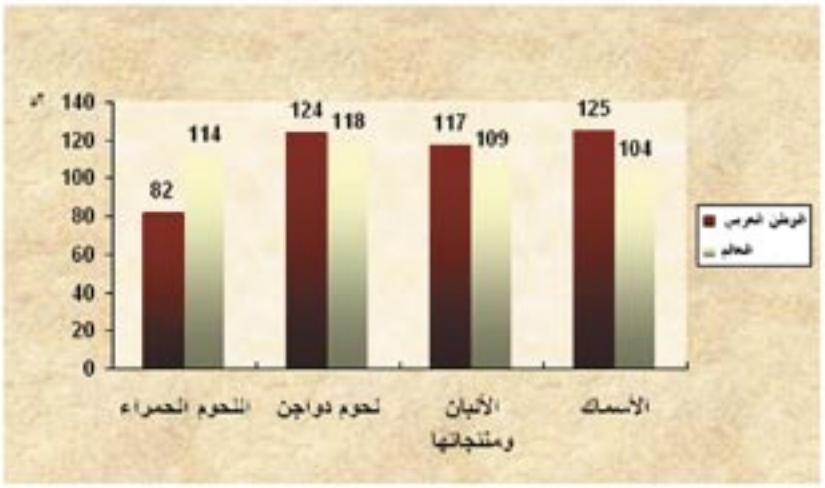

إطار (2): الاستزراع السمكي في الوطن العربي

تعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للإنسان إذ تشكل مصدرا مهما للبروتين الحيواني في كثير من البلاد، وفي بعض الدول يمثل النصيب البروتين السمكي أكثر من 50% من مجموع الإمدادات من البروتين الحيواني. كما أن تكاليف الحصول عليه تكون غالبا أقل بكثير مقارنة بتكاليف الحصول على البروتين من اللحوم الأخرى.

وتشير تقارير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى تراجع وتدني مستوى إنتاج المصايد الطبيعية المائية بنسبة 4،5% خلال الفترة المتراوحة من 1999 إلى 2003 بعد ما كانت نسبة معدل نمو الإنتاج 3،6% خلال الثمانينات ويرجع ذلك نتيجة الإفراط في الاستغلال، التقلبات البيئية والممارسات اللاسلوكية المتزايدة التي أثرت على المخزونات السمكية والقدرة الإنتاجية للمسطحات المائية وأدت إلى استنزاف عدد من أنواع الأسماك. ولهذه الأسباب شهد الاستزراع السمكي في العالم تطورا مهماً حيث تصاعد الإنتاج من 16 مليون طن سنة 1993 إلى 42 مليون طن سنة 2003 أي بمعدل زيادة سنوية بنسبة 16% وتصبح مساهمته 32% من مجموع الإنتاج العالمي للمصايد.

بالنسبة للوطن العربي، تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى ارتفاع مجمل إنتاج الدول العربية، سوى من أنشطة الصيد أو الاستزراع من 3،1 م.طن إلى 3،9 م.طن خلال الفترة 2000-2004 ما يقابل نسبة نمو سنوية تقدر بـ 6%. كما شهد الاستزراع السمكي تطورا متناميا في إمدادات الغذاء خلال نفس الفترة وقفزت مساهمته من 13% سنة 2000 إلى 24،5% سنة 2004. وكانت نسبة النمو السنوية بنحو 29%. ويتسم التطور بوجود تباين بين الدول على مستوى الإنتاج السمكي المستزرع وبمحدودية استخدام الاستزراع السمكي البحري إذ يبقى هذا النشاط منحصر في بعض الدول (تونس، المغرب، مصر والسعودية) ولا تزال إسهامات الاستزراع المائي في الإنتاج الكلي للأسماك ضعيفة رغم توفر مقوماته في كثير من الدول.

ومن الواضح أن هنالك أسباب لعدم استغلال الموارد المائية البحرية ولعل من أهمها عدم تحديد المواقع الساحلية المناسبة لتركيز مزارع بحرية، عدم التحكم في التقانات المستخدمة للحصول على الزريعة ولا تزال اقتصاديات هذا النشاط غير مدروسة بالقدر الكافي في معظم الدول العربية.

في إطار جهودها للمساهمة في تنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية الواعد، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإنجاز عديد الأنشطة والبرامج ذات العلاقة وذلك من خلال القيام بدراسات ومشروعات قطرية وقومية نذكر من أهمها تلك المتعلقة بتطوير نظم تقدير المخزون السمكي في الوطن العربي، تطوير نظم وتشريعات حماية الموارد المائية، تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي، وتنمية الاستزراع السمكي في الوطن العربي، إضافة إلى عقد لقاء كبار المسؤولي الثروة السمكية في الوطن العربي وتنظيم ورشة عمل تدريبية حول تقدير المخزون السمكي في الوطن العربي.

وإيمانا من المنظمة بأهمية قطاع الثروة السمكية ودوره في الأمن الغذائي، قامت خلال سنة 2006 بانتداب خبير أسماك للعمل بمقرها وبتضمين خطط عملها 2007-2012 برنامجا رئيسيا خاصا بتنمية الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية يشتمل على محاور نخص بالذكر منها حماية البيئة البحرية، تنمية المصايد الطبيعية، تطوير وتنمية الاستزراع السمكي وتصنيع وتسويق المنتجات السمكية في الوطن العربي.

1 - 1 - 3 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية:

1 - 1 - 3 - 1 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب:

تضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي القمح، الشعير، الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والأرز. وتشير معدلات التغير النسبي في إنتاج هذه المجموعة بين عامي 2004-2005 إلى ارتفاعها على مستوى الوطن العربي من نحو 54.3 مليون طن عام 2004 إلى نحو 55.6 مليون طن عام 2005 وبمعدل تغير نسبي موجب يقدر بنحو 2.5%، مقارنة بتراجع نسبي على المستوى العالمي يقدر بنحو 1.9%. ويساهم الإنتاج العربي من الحبوب بنحو 2.5% من الإنتاج العالمي عام 2005.

ويرجع ارتفاع إنتاج هذه المجموعة عربياً، للزيادات المتحققة في إنتاج محاصيل هذه المجموعة عام 2005 باستثناء الشعير الذي يشهد تراجعاً في إنتاجه على المستويين العربي والعالمي. ومن المتوقع عودة إنتاج هذه المجموعة إلى مستواها المتحقق عام 2003 والذي شهد تراجعاً ملحوظاً عام 2004 وبما يعادل 3.4% بسبب الانخفاض الواضح لكل من إنتاج الشعير والذرة الرفيعة. ويمثل الإنتاج العربي من القمح والشعير حوالي 4.5% من الإنتاج العالمي لكل منهما، بينما يعادل حجم الإنتاج العربي نحو 1% فقط من الإنتاج العالمي لكل من محصولي الذرة الشامية والأرز. وكما يوضحه الجدول (1-5) والشكل (1-5).

جدول (1-5): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(بالألف طن)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*	معدل التغير بين 2004-2003	معدل التغير بين 2005-2004
الحبوب					
الوطن العربي	56197.6	54276.8	55645.9	-3.42	2.52
العالم	2085773.8	2270359.8	2227980.0	8.85	-1.87
%	2.69	2.39	2.50		
القمح					
الوطن العربي	27457.6	28065.0	28407.3	2.21	1.22
العالم	561121.9	629872.9	628101.0	12.25	-0.28
%	4.89	4.46	4.52		
الشعير					
الوطن العربي	7338.0	6502.3	6305.4	-11.39	-3.03
العالم	142971.1	153830.1	137302.3	7.60	-10.74
%	5.13	4.23	4.59		
الذرة الشامية					
الوطن العربي	7267.4	7462.1	7663.0	2.68	2.69
العالم	642712.0	724515.1	694575.6	12.73	-4.13
%	1.13	1.03	1.10		
الذرة الرفيعة والدخن					
الوطن العربي	7096.0	4635.4	6432.7	-34.68	38.77
العالم	93365.3	85691.5	86009.3	-8.22	0.37
%	7.60	5.41	7.48		
الأرز					
الوطن العربي	6384.4	6755.1	7008.7	5.81	3.75
العالم	583002.3	608367.8	618535	4.35	1.67
%	1.10	1.11	1.13		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-5): التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعة الحبوب في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)

1 - 1 - 3 - 2 معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع النباتية:

وضح التغير النسبي لمجموعة البقوليات انخفاض إنتاجها عام 2004 إلى نحو 1.4 مليون طن مقارنة بنحو 1.6 مليون طن عام 2003، إلا أنه من المتوقع معاودة مستواها عام 2005 ليبلغ نحو 1.6 مليون طن تعادل 2.5% من حجم الإنتاج العالمي.

كما وضح مؤشر التغير النسبي لإنتاج مجموعات الخضر والفاكهة والبطاطس بين عامي 2004-2005 استقرار مستوى إنتاجها، وذلك عند نحو 44 مليون طن لمجموعة الخضر تعادل نحو 5.2% من الإنتاج العالمي، وعند نحو 27 مليون طن لمجموعة الفاكهة تعادل نحو 5.3% من الإنتاج العالمي، وعند حوالي 9.4 مليون طن للبطاطس التي يعادل إنتاجها نحو 2.9% من حجم الإنتاج العالمي عام 2005.

وشهد إنتاج الزيوت النباتية عربياً تراجعاً نسبياً عام 2005 قُدر بنحو 2.1% مقارنة بإنتاجها عام 2004 لتصل إلى نحو 1.5 مليون طن عام 2005، تمثل نحو 1.4% فقط من حجم الإنتاج العالمي. وعلى المستوى العربي يستمر إنتاج السكر الخام في الارتفاع ليصل لنحو 3 ملايين طن عام 2005 يساهم بنحو 2% من الإنتاج العالمي، وهو ما يوضحه الجدول (1-6) والشكل (1-6).

جدول (1-6): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*	معدل التغير بين 2003-2004	معدل التغير بين 2004-2005
البقوليات					
الوطن العربي	1557.1	1396.0	1564.7	-10.35	12.09
العالم	57139.2	61122.6	61706.2	6.97	0.95
%	2.73	2.28	2.54		
البطاطس (البطاطا)					
الوطن العربي	8659.0	9339.6	9378.6	7.86	0.42
العالم	315755.2	330125.0	321060.9	4.55	-2.75
%	2.74	2.83	2.92		
الخضر					
الوطن العربي	39755.9	44535.2	44048.5	12.02	-1.09
العالم	809514.1	843958.1	855074.5	4.25	1.32

%	4.91	5.28	5.15		
الفاكهة					
الوطن العربي	26907.6	26882.7	27112.2	-0.09	0.85
العالم	494157.4	511208.5	509109.8	3.45	-0.41
%	5.45	5.26	5.33		
الزيوت النباتية					
الوطن العربي	1513.1	1547.1	1514.9	2.24	-2.08
العالم	81982.6	106457.0	110327.1	29.85	3.64
%	1.85	1.45	1.37		
السكر (الخام)					
الوطن العربي	2900.2	2957.7	2991.1	1.98	1.13
العالم	147669.7	151138.2	147781.8	2.35	-2.22

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-6): معدل التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)

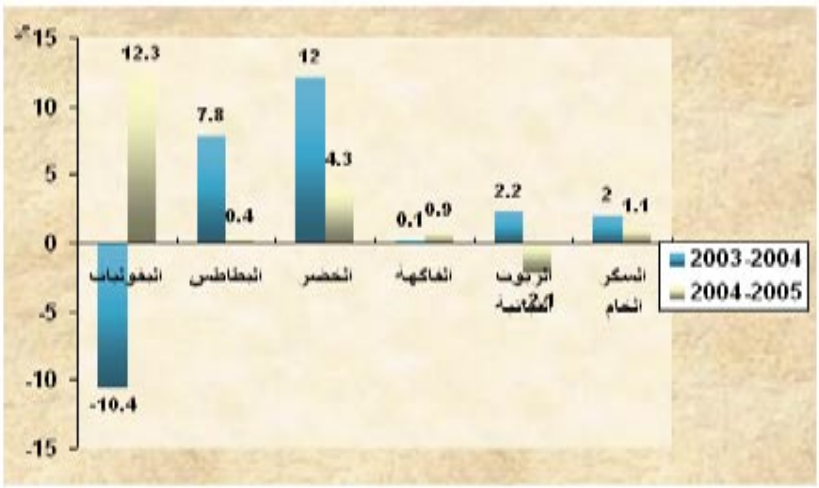

1 - 1 - 3 - 3 معدل التغير النسبي لإنتاج سلع المنتجات الحيوانية:

أشار معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية على المستوى العربي إلى ارتفاعها عام 2005 مقارنة بعام 2004، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 2.7% لتصل لحوالي 4.1 مليون طن تساهم بنحو 5.4% من حجم الإنتاج العالمي. وارتفع إنتاج لحوم الدواجن بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 2.5% ليصل حجم إنتاجها لنحو 2.9 مليون طن تعادل 3.6% من الناتج العالمي. كما ارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها بين هذين العامين ليصل نحو 22.8 مليون طن يساهم بنحو 3.6% من حجم الناتج العالمي.

وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج العربي من الأسماك إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2004 بارتفاع يقدر بنحو 15.6% عن نظيره عام 2003، إلا أنه من المتوقع تراجعه قليلاً وبنحو 2% ليصل عام 2005 إلى نحو 3.8 مليون طن يساهم بنحو 2.9% من الإنتاج العالمي، وهو ما يوضحه الجدول (1-7) والشكل (1-7).

جدول (1-7): إنتاج مجموعات السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(بالألف طن)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*	معدل التغير بين 2004-2003	معدل التغير بين 2005-2004
اللحوم الحمراء					
الوطن العربي	4115.57	4007.78	4117.13	-2.62	2.73
العالم	73935.87	75692.07	76729.96	2.38	0.48
%	5.57	5.29	5.37		
لحوم الدواجن					
الوطن العربي	2661.71	2869.50	2941.28	7.81	2.50
العالم	76636.21	79164.88	81004.82	3.30	2.32
%	3.47	3.62	3.63		
الألبان ومنتجاتها					
الوطن العربي	21675.08	22166.21	22842.93	2.27	3.05
العالم	616038.99	622141.47	629240.12	0.99	1.14
%	3.52	3.56	3.63		
الأسماك					
الوطن العربي	3372.88	3899.27	3822.09	15.61	-1.98
العالم	132523.89	133542.02	134248.76	0.77	0.53
%	2.55	2.92	2.85		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-7): معدل التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية الرئيسية في الوطن العربي بين عامي (2005-2004) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)

1 - 1 - 4 معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية:

اتسمت قيمة الصادرات العربية من مجموعات الغذاء الرئيسية بالثبات النسبي عند حوالي 4.8 مليار دولار عامي 2004-2005، بينما تراجعت قليلاً قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية بين هذين العامين بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 1.16% ليصل عام 2005 إلى نحو 20.26 مليار دولار، وهو يرجع لمحصلة التغيرات النسبية في صادرات وواردات هذه المجموعات السلعية، والذي يمكن توضيحها فيما يلي:

1 - 1 - 4 - 1 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة الحبوب:

يوضح الجدول (1-8)، أن كمية الصادرات العربية من إجمالي الحبوب والدقيق حققت زيادة موجبة بين عامي 2004-2005 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 3.1% لتصل لحوالي 2.8 مليون طن عام 2005. وعلى الجانب الآخر حققت كمية الواردات من هذه المجموعة معدل تغير نسبي أكثر ارتفاعاً قدر بنحو 9.7% ليصل عام 2005 إلى نحو 49.3 مليون طن، ويأتي ارتفاع كمية الصادرات كنتيجة لارتفاع صادرات كل من القمح والدقيق والشعير على الرغم من تراجع كمية صادرات سلعتي الذرة الشامية والأرز بين هذين العامين. ويوضح الجدول السابق والشكل (1-8) ارتفاع واردات القمح والدقيق عام 2005 لتصل نحو 23.6 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 7.5%، كما ارتفعت واردات الذرة الشامية بنحو 16.4% لتصل عام 2005 لنحو 10.9 مليون طن، وارتفعت واردات الشعير لتصل عام 2005 لنحو 7 ملايين طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.9% عن واردات عام 2004. وفي المقابل تراجعت واردات الأرز بحوالي 7.9% لتقدر عام 2005 بنحو 3.2 مليون طن، وتجدر الإشارة إلى أن كمية الصادرات العربية من الحبوب لا تمثل سوى نحو 5.4% من حجم تجارة الحبوب في المنطقة العربية.

1 - 1 - 4 - 2 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعات السلع النباتية:

تشمل هذه المجموعات البطاطس (البطاطا)، البقوليات، الخضر، الفاكهة، السكر المكرر، والزيوت النباتية. وقد أوضحت مؤشرات التغير النسبي للتجارة الخارجية لهذه المجموعات والموضحة بالجدول (1-8) والشكل (1-9) أن صادرات وواردات البطاطس شهدت تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2004-2005، حيث تراجعت الصادرات بنحو 6.2% مقابل تراجع للواردات يقدر بنحو 7.2%، وكان محصلة ذلك أن حققت تجارة البطاطس (البطاطا) فائضاً تصديرياً على المستوى العربي بلغ كميته في هذين العامين نحو 77 ألف طن.

وأشار معدل التغير النسبي لمجموعة البقوليات إلى تراجع واضح في حجم الصادرات منها بين عامي 2004-2005 قدر بنحو 12%، بينما ارتفعت كمية وارداتها بنحو 2.8%. كما يوضح الجدول السابق تراجع كمية صادرات مجموعة الخضر عام 2005 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 3.6% عن تلك الصادرات عام 2004، كما تراجعت واردات هذه المجموعة بين نفس العامين بنحو 7.5%. أما تجارة مجموعة الفاكهة، فقد حققت تقدماً واضحاً في صادراتها بين عامي 2004 و2005، حيث قدرت هذه الصادرات بنحو 1.73 مليون طن عام 2005 بزيادة نسبية تقدر بنحو 7.2% عن صادرات عام 2004، كما كان هناك تراجع واضح في كمية واردات الفاكهة بين نفس العامين قدر بنحو 6.2%.

جدول (1-8): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2004-2005
(الكمية: ألف طن - القيمة: مليون دولار)

السلعة	2004				2005*				معدل التغير النسبي		معدل التغير النسبي	
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		للصادرات		للواردات	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	2727.0	632.7	44971.6	8485.4	2812.2	643.2	49313.0	9127.2	3.13	1.67	9.65	7.56
القمح والدقيق	1315.1	221.6	22004.5	4260.5	1395.6	229.5	23644.5	3840.8	6.12	3.55	7.45	-9.85
الذرة الشامية	79.7	15.1	9338.2	1474.4	77.1	14.6	10870.8	1486.9	-3.24	-3.38	16.41	0.84
الأرز	1005.8	287.7	3435.2	1459.4	858.6	232.1	3163.6	1288.8	-14.64	-19.35	-7.91	-11.69
الشعير	210.3	28.6	6326.4	855.9	300.0	29.7	7015.7	978.1	42.66	4.03	10.90	14.28
الذرة الرفيعة والدخن	14.2	2.6	238.3	112.9	18.0	2.2	117.9	50.4	27.01	-13.62	-50.51	-55.33
البطاطس	675.1	141.4	598.5	229.8	633.1	141.1	555.2	230.3	-6.22	-0.25	-7.23	0.23
البقوليات	192.2	80.0	1042.0	447.9	169.1	79.8	1070.9	475.2	-12.03	-0.21	2.77	6.10
الخضر	1841.1	651.3	2256.9	849.3	1774.0	629.0	2086.6	835.8	-3.64	-3.42	-7.54	-1.59
الفاكهة	1609.5	771.4	3023.3	1150.4	1725.8	847.8	2836.3	1168.2	7.22	9.89	-6.18	1.55
السكر المكرر	481.2	114.6	5352.8	1310.8	427.7	98.0	5520.8	1346.4	-11.13	-14.46	3.14	2.72
الزيوت	412.2	480.2	3568.3	2339.8	430.0	492.9	2915.4	1822.9	4.32	2.64	-18.30	-22.09
جملة اللحوم	43.6	79.1	1519.3	2098.4	55.5	91.7	1380.7	1966.3	27.22	15.97	-9.12	-6.30
لحوم حمراء	25.6	54.1	575.6	1091.7	30.8	63.2	597.0	1120.8	20.12	16.73	3.72	2.67
لحوم بيضاء	18.0	24.9	943.7	1006.7	24.7	28.5	783.7	845.5	37.33	14.32	-16.96	-16.02
أسماك	618.2	1479.8	524.2	582.1	597.7	1450.8	506.8	589.9	-3.31	-1.97	-3.33	1.34
بيض	18.2	26.7	55.9	60.2	18.6	24.3	79.3	100.6	2.09	-8.81	41.95	67.03
ألبان	1038.4	344.3	10393.4	2947.6	909.0	295.8	9514.2	2601.5	-12.46	-14.09	-8.46	-11.74
إجمالي		**4801.5**		**20501.8**		**4794.3**		**20264.3**		**-0.15**		**-1.16**

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 25، 2005.

وضمن هذه المجموعات من المنتجات الغذائية تأتي مجموعتا السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث إنه على الرغم من انخفاض كميات الصادرات العربية وتجارة إعادة التصدير التي تنشط في بعض دول الخليج لسلعة السكر، فقد تراجعت هذه الصادرات عام 2005 بنحو 11.1% مقارنة بصادرات عام 2004، وفي الاتجاه الآخر ارتفعت الواردات العربية من سلعة السكر بين نفس العامين بنحو 3.1%. وفي الجانب الآخر شهدت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً في حجم صادراتها العربية بين عامي 2004-2005 بنحو 4.3%، بينما شهدت تراجعاً واضحاً في كمية الوارد منها بين نفس العامين قدر بنحو 18.3%، وهو ما يوضحه الجدول (1-8) والشكل (1-9).

شكل (1-8): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعة الحبوب بين عامي 2004-2005

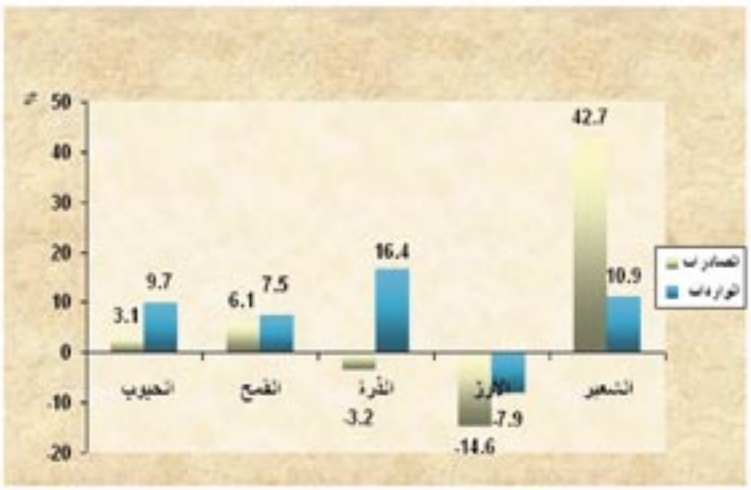

شكل (1-9) معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية بين عامي (2004-2005)

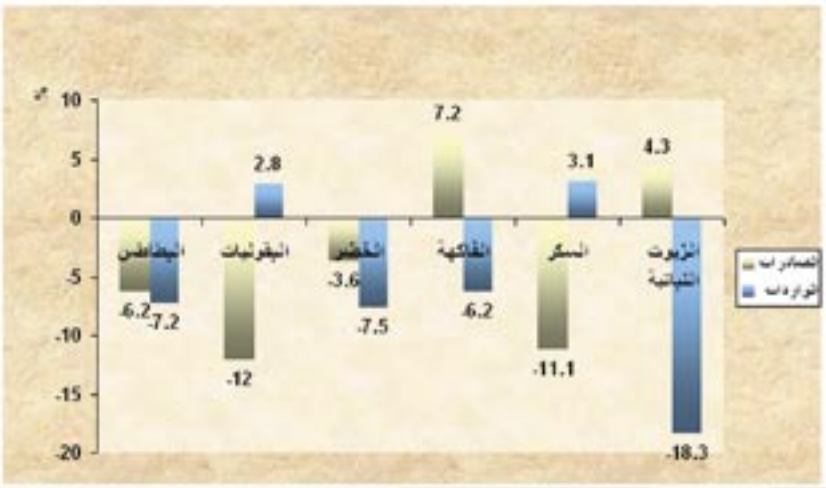

1 - 1 - 4 - 3 التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة سلع المنتجات الحيوانية:

يشير الجدول (1-8) والشكل (1-10) إلى معدل تغير نسبي مرتفع في كميات الصادرات العربية من اللحوم، على الرغم من الانخفاض الملحوظ في كمياتها والذي لا يتناسب مع حجم القطاع الحيواني بالمنطقة العربية، حيث ارتفعت صادرات اللحوم الحمراء عام 2005 إلى حوالي 30.8 ألف طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 20.1% عن تلك الصادرات عام 2004، كما ارتفعت الواردات العربية من اللحوم الحمراء لتصل لنحو 597 ألف طن عام 2005 محققة زيادة نسبية قدرت بنحو 3.7% عن واردات عام 2004.

وكما حققت الصادرات العربية من لحوم الدواجن ارتفاعاً نسبياً قدر بنحو 37.3% بين عامي 2004-2005 ليصل لنحو 24.7 ألف طن عام 2005. وعلى العكس من ذلك تراجعت الواردات العربية من لحوم الدواجن عام 2005 حيث بلغت 784 ألف طن بتراجع نسبي يقدر بنحو 17% عن واردات عام 2004.

كما تراجعت بشكل واضح التجارة العربية من منتجات الألبان عام 2005، حيث تراجعت كميات الصادر منها إلى نحو 909 ألف طن بتراجع نسبي يقدر بنحو 12.5% عن صادرات عام 2004، وفي نفس الاتجاه تراجعت واردات هذه المجموعة بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 8.5% بين نفس العامين لتصل عام 2005 إلى نحو 9.51 مليون طن.

وضمن هذه المجموعة تأتي مجموعة الأسماك، حيث أوضحت التغيرات تراجع الكميات المصدرة والمستوردة في المنطقة العربية منها، حيث تراجعت الصادرات لتصل إلى نحو 598 ألف طن عام 2005 محققة انخفاضاً نسبياً قدر بنحو 3.3% عن صادرات عام 2004، وبنفس القدر تراجعت الواردات العربية من الأسماك لتصل إلى نحو 507 ألف طن عام 2005، بتراجع نسبي قُدر بنحو 3.3%عن كمية الواردات عام 2004، ومع ذلك فإن مجموعة الأسماك تظل من السلع الرئيسية التي تحقق فائضاً كمياً للتصدير على المستوى القومي العربي.

شكل (1-10): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية بين عامي 2004-2005

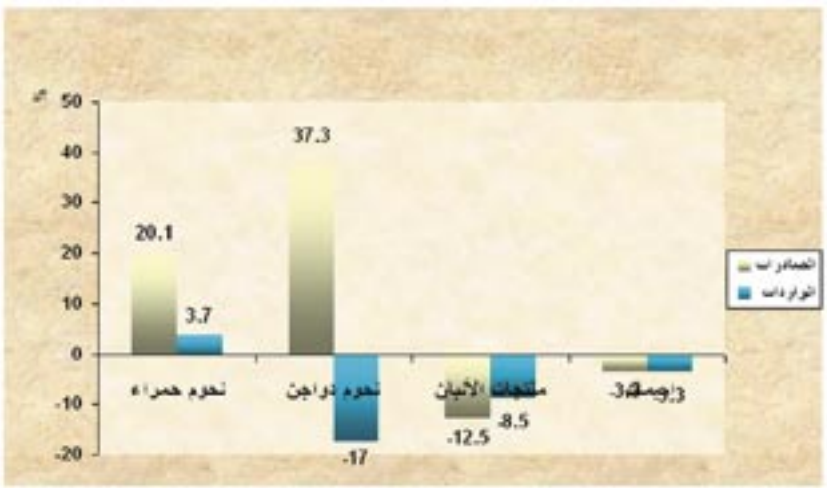

1 - 2 مؤشرات استهلاك الغذاء:

يمثل استهلاك السلع الغذائية وإشباع رغبات المستهلكين الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية، كما يمثل إحدى المكونات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي.

وتولي الدول العربية اهتماماً كبيراً بتوفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين عن طريق ما تعده وتنفذه من سياسات وبرامج تستهدف تطوير توفير واستهلاك السلع الغذائية، إطار (3).

تستعرض الأجزاء التالية من التقرير مؤشرات استهلاك الغذاء على المستوى العام في الوطن العربي متمثلة في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ومتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من تلك السلع، ومتوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون والأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء.

1 - 2 - 1 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب:

تمثل الكميات المستهلكة من مجموعة سلع محاصيل الحبوب ما يزيد على 40% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية، وهي تشكل الثقل الوزني لسلة الغذاء في الوطن العربي، وتشمل القمح والذرة الشامية والأرز والشعير.

يمثل المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2005 نحو 5.34% من حجم المعروض العالمي من الحبوب عام 2003 والمقدر بنحو 1911 مليون طن.

وفيما بين عامي 2003 و2004 انخفض المتاح للاستهلاك من جملة محاصيل الحبوب في الوطن العربي بنحو 4.4% نتيجة للانخفاض الذي صاحب حجم إنتاج وواردات الحبوب في الوطن العربي بين هذين العامين، جدول (1-9). وفيما بين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الحبوب بمعدل 5.8% تبعاً للزيادة التي تحققت لكل من إنتاج وواردات الحبوب بين العامين، شكل (1-11).

استمر المتاح للاستهلاك من القمح في الوطن العربي في التزايد، وبمعدل 3.6% بين عامي 2003 و2004، و3.9% بين عامي 2004 و2005، حيث بلغت كميته نحو 50.7 مليون طن تعادل نحو 8.2% من حجم المعروض العالمي من القمح عام 2003.

إطار (3): الأمن الغذائي والتغذية

- تعتبر قضية تحسين التغذية قضية ذات أهمية قصوى ومكون مهم من مكونات الأمن الغذائي.
- يعتبر سوء التغذية انتقاصاً لحق أساسي من حقوق الإنسان، وعرضاً من أعراض مشكلات الفقر والتخلف، وفي ذات الغرض فإنه يعتبر سبباً لهذه المشكلات.
- إن نقص فيتأمين (أ) يمثل مشكلة من مشكلات الصحة العامة فيما لا يقل عن 60 بلداً. فهناك ما يقرب من 40 مليون طفل يعانون من نقص فيتأمين (أ). ويتعرض نحو 29 في المائة من سكان العالم لنقص اليود. وعلى الصعيد العالمي، يعاني زهاء 2 مليار نسمة من نقص الحديد، كما أن النساء والأطفال قبل سن المدرسة معرضون بصفة خاصة لنقص الحديد.
- إن مشكلة نقص التغذية تتوازى مع مشكلات الصحة العامة المنتشرة والمتنامية، التي تتمثل في السمنة وزيادة الوزن، لا في البلدان الغنية بالقياس إلى البلدان الفقيرة فحسب، بل أيضاً داخل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وخاصة في المناطق الحضرية. هناك بعض الشروط المسبقة التي يتوجب الوفاء بها قبل القيام بأي إجراءات لتحسين التغذية وتشمل تلك الشروط ما يلي:
- السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة والاستراتيجيات الإنمائية (المتعلقة بالتجارة، والتخزين، وسياسات المعونة الغذائية، أينما تكون مطبقة) التي تعد شرطاً مسبقاً لقيام اقتصاد فاعل قادر على النمو المعتمد على العمالة الكثيفة.
- السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالإنتاجية في البلدان منخفضة الدخل، والتي تعد شرطاً مسبقاً لضمان التغذية الكافية في المستقبل، وتضطلع نظم البحوث الزراعية القطرية والدولية الفاعلة بدور رئيسي في تحقيق هذا الشرط المسبق لتحسين التغذية على أسس مستدامة. وتتباين الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها في هذا المقام من بلد لآخر وتشمل ما يلي:
  - o برامج للتخفيف من وطأة الفقر (بما في ذلك برامج لتوفير فرص العمل وتحسين البنية الأساسية).
  - o تحقيق الاستدامة للبرامج المرتبطة بالأغذية والتغذية (مثل برامج إعانات الأغذية وقسائم الأغذية)، التي تعالج بطريقة عملية الأسباب المباشرة لانتشار سوء التغذية في صفوف الفقراء.

التدخلات التغذوية والصحية المباشرة (مثل تغذية فئات مستهدفة بعينها، وبرامج المغذيات الدقيقة، والتوعية التغذوية، وبرامج التغذية المتكاملة، والإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة العامة، وبرامج الإغاثة)، التي تعالج كل من الأعراض والأسباب قصيرة ومتوسطة الأجل للمشكلات التغذوية، شاملة المشكلات المتعلقة بالفئات مرتفعة الدخل، وذلك عن طريق التركيز على تغيير السلوك.

بالرغم من انخفاض المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية بنحو 6.9% بين عامي 2003 و2004 نتيجة انخفاض حجم وارداتها، إلا أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2004 و2005 وبنسبة 10.4% حيث بلغ نحو 18.5 مليون طن يعادل نحو 2.8% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

بلغ معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من الأرز بين عامي 2003 و2004 نحو 7.0% تبعاً للزيادة المحققة في إنتاج المحصول بين هذين العامين والمقدرة بنحو 5.5%. وبين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الأرز نحو 1.4% حيث بلغ نحو 9.3 مليون طن يعادل نحو 1.6% حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الشعير فقد ازداد بنحو 2.4% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 5.3% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 13.3 مليون طن في عام 2005، يعادل نحو 9.5% من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

جدول (1-9): المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب
في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(ألف طن)

السلع الغذائية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
مجموعة الحبوب	100916	96521.4	102147	-4.4	5.8	1911778	5.3
القمح	47063.6	48754	50656.2	3.6	3.9	575942	8.2
الذرة الشامية	17958.9	16720.6	18456.7	-6.9	10.4	651480	2.8
الأرز	8582.8	9184.6	9313.7	7.0	1.4	573522	1.6
الشعير	12321.9	12618.4	13292.3	2.4	5.3	139888	9.5

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-11): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية
من مجموعة سلع محاصيل الحبوب خلال الفترة (2003-2005)

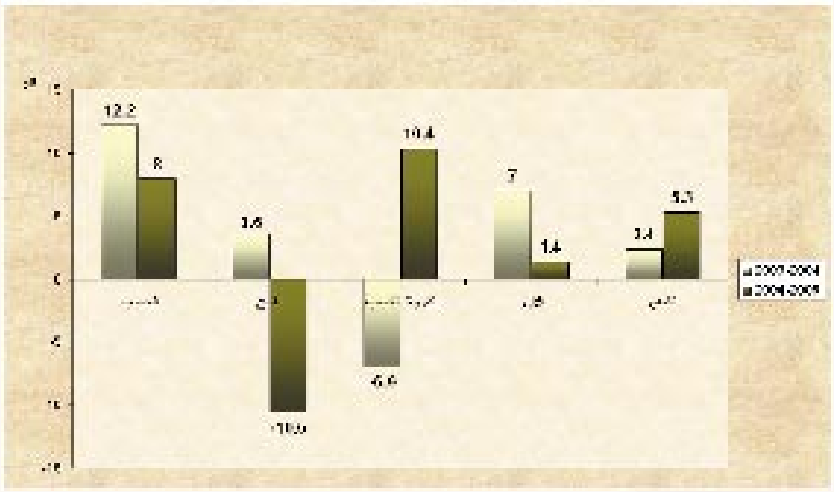

1 - 2 - 2 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج النباتي:

بجانب مجموعة الحبوب، تضم مجموعة سلع الإنتاج النباتي الرئيسية البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر والزيوت النباتية.

تبين مؤشرات استهلاك تلك السلع ارتفاع المتاح للاستهلاك من البطاطس بنحو 6% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 0.4% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 9.3 مليون طن في عام 2005، يعادل نحو 2.88% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003، جدول (1-10) وشكل (1-12).

أدى انخفاض كل من إنتاج وواردات البقوليات بين عامي 2003 و2004 إلى انخفاض المتاح للاستهلاك منها بين هذين العامين بنحو 7.2%. أما بين عامي 2004 و2005 ونتيجة للارتفاع الذي تحقق في حجم إنتاج البقوليات فقد ارتفع المتاح للاستهلاك منها بنحو 9.8%، إذ بلغ نحو 2.5 مليون طن يعادل نحو 4.3% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

شهد المتاح للاستهلاك من الخضر ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2003 و2004 وبمعدل نسبي مقداره نحو 12.4%. وفيما بين عامي 2004 و2005 تراجع حجم واردات الوطن العربي من الخضر ومن ثم تراجع المتاح للاستهلاك منها بنسبة 1.3%، ليبلغ نحو 44.4 مليون طن في عام 2005 يعادل نحو 5.2% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الفاكهة فقد ازداد بنحو1.5% بين 2003 و2004 وبنحو 0.3% بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 28.4 مليون طن في عام 2005 يعادل نحو 5.8% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

بالرغم من ارتفاع إنتاج السكر المكرر في الوطن العربي خلال سنوات الفترة 2003 – 2005، إلا أن حجم وارداتها شهد انخفاضاً متصلاً خلال سنوات تلك الفترة الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم المتاح للاستهلاك من السكر المكرر بنحو 3.8% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 7% بين عامي 2004 و2005. ويقدر المتاح للاستهلاك من السكر في الوطن العربي عام 2005 بنحو 7.1 مليون طن يعادل نحو 4.1% من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

تبع الزيادات المحققة في كل من إنتاج وواردات الزيوت النباتية في الوطن العربي بين 2003 و2004 ارتفاعاً في حجم المتاح للاستهلاك منها بنحو 15.7%. وفيما بين عامي 2004 و2005 انخفض حجم واردات تلك السلع بنحو 26% تبعه انخفاض بنحو 20% في حجم المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2004 و2005. ويقدر المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية في الوطن العربي عام 2005 بنحو 4.0 مليون طن يعادل نحو 3.9% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

جدول (1-10): المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
البطاطس	8739.03	9261.04	9300.67	6.0	0.4	322557	2.88
البقوليات	2418.82	2245.75	2466.54	-7.2	9.8	56951	4.33
الخضر	40003.2	44951.03	44361.1	12.4	-1.3	845531	5.2
الفاكهة	27889.8	28296.5	28390.6	1.5	0.3	489055	5.8
السكر المكرر	7894.5	7592.73	7062.65	-3.8	-7.0	173490	4.07
الزيوت النباتية	4310.4	4986.57	3988.85	15.7	-20.0	103003	3.87

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-12): معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من سلع الإنتاج النباتي في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004

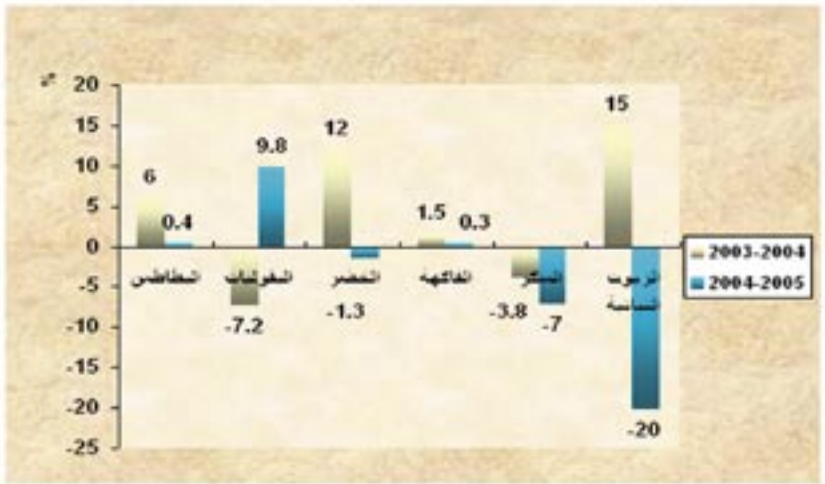

1 - 2 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني:

تتأثر الكميات المتاحة للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي بصفة رئيسية بالتطورات في حجم إنتاجها وواردتها، عدا الأسماك التي تتأثر الكميات المتاحة للاستهلاك منها بصفة رئيسية بالتطورات في حجم إنتاجها وصادراتها.

وفيما بين عامي 2003 و2004 أدت الزيادات المحققة في إنتاج وواردات الألبان في الوطن العربي إلى زيادة حجم المتاح للاستهلاك منها بنحو 1.7%. وبالرغم من استمرار ارتفاع إنتاج الألبان بين عامي 2004 و2005، إلا أن تراجعاً ضئيلاً في حجم الواردات أدى إلى تراجع الكميات المتاحة منها بين هذين العامين بنحو 0.23%. ويعادل المتاح من الألبان في الوطن العربي عام 2005 نحو 5.13% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003، جدول (1-11)، وشكل (1-13).

جدول (1-11): المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
الألبان	31000.4	31521.2	31448.1	1.68	-0.23	612840	5.13
اللحوم الحمراء	4672.19	4557.73	4683.36	-2.45	2.76	72640	6.45
اللحوم البيضاء	3527.48	3795.2	3700.23	7.59	-2.50	75592	4.90
الأسماك	3278.24	3766.74	3731.12	14.90	-0.95	126404	2.95

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-13): معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004

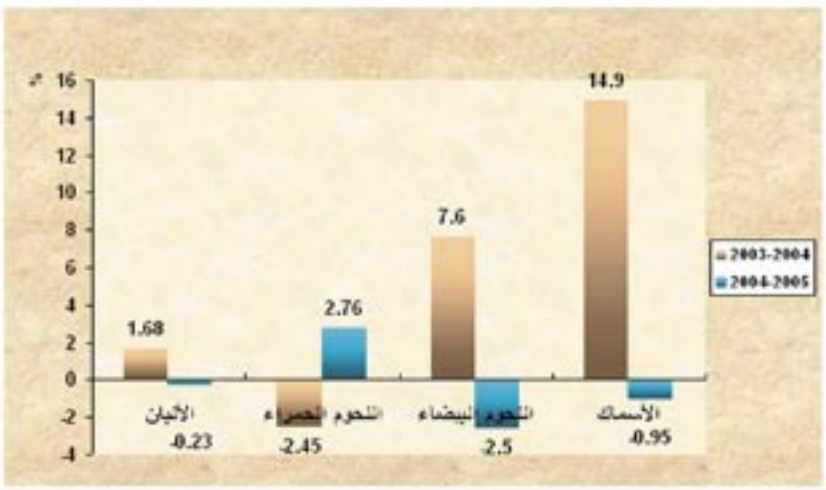

وبالنسبة للحوم الحمراء تراجع المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2003 و2004 بنحو 2.45% تبعاً لتراجع كل من إنتاجها وارداتها بين هذين العامين.

وفيما بين عامي 2004 و2005 ازداد كل من إنتاج وواردات اللحوم الحمراء مما انعكس في زيادة حجم المتاح للاستهلاك منها بنحو 2.76%. ويعادل المتاح من اللحوم الحمراء في الوطن العربي عام 2005 نحو 6.45% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

وبالنسبة للحوم البيضاء فقد ارتفع المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2003 و2004 بنحو 7.59%، ما لبث أن تراجع بين عامي 2004 و205 بنحو 2.5% نتيجة للتراجع في حجم وارداتها، حيث بلغ المتاح للاستهلاك نحو 3.7 مليون طن يعادل نحو 4.9% من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

أما المتاح للاستهلاك من الأسماك فقد ازداد بين عامي 2003 و2004 بنحو 15% نتيجة ارتفاع الإنتاج العربي من الأسماك بين هذين العامين.

وبالرغم من أن عام 2005 شهد انخفاضاً في كل من إنتاج وواردات الأسماك، إلا أن انخفاض حجم صادرات الأسماك ترتب عنه استقرار حجم المتاح للاستهلاك منها في الوطن العربي في حدود 3.7 مليون طن بين عامي 2004 و2005.

1 - 3 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية:

تأثرت كميات الاستهلاك الفردي من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة 2003 -2005 بحجم المتاح الكلي من تلك السلع إضافة للتطورات في أعداد السكان.

وفي معظم حالات تلك السلع ازدادت الكميات المتاحة للاستهلاك بمعدلات تقل عن معدلات زيادة السكان وبخاصة بين عامي 2004 و2005، الأمر الذي انعكس سلباً على متوسط نصيب الفرد من مختلف تلك السلع بخاصة في عام 2005.

توضح الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء بجدول (1-12) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الغذاء في معظم الدول العربية وعلى المستوى العام للوطن العربي بين عامي 2004 و2005، وبصورة أقل على المستوى العالمي شكل (1-14).

1 - 3 - 1 متوسط نصيب الفرد من مجموعة الحبوب:

يعتبر متوسط الاستهلاك الفردي من الحبوب في الوطن العربي عامة من المستويات العالية لتميز النمط الاستهلاكي بارتفاع نسبة مكون الحبوب مقارنة بالسلع الغذائية الأخرى.

يقدر المتوسط العام للاستهلاك الفردي من مجموعة الحبوب بنحو 333 كيلوجرام للفرد في عام 2003 انخفض بمعدل 6.1% بين عامي 2003 و2004 ثم ارتفع بين عامي 2004 و2005 بحوالي 4.6% حيث بلغ نحو 327 كيلوجرام للفرد في عام 2004 مقارنة بنحو 304 كيلوجرام للفرد على المستوى العالمي عام 2003، جدول (1-13)، وشكل (1-14).

وفيما يتصل بباقي سلع محاصيل الحبوب، فقد تزايد متوسط نصيب الفرد من القمح بنحو 1.7% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 2.7% بين عامي 2004 و2005. كما تزايد متوسط نصيب الفرد من الأرز بنحو 5.1% بين عامي 2003 و2004، وبنحو 0.2% بين عامي 2004 و2005.

وفي الوقت الذي انخفض فيه متوسط نصيب الفرد من الذرة الشامية والشعير بين عامي 2003 و2004 بنحو 8.6% و5.2% على الترتيب، فقد تزايد متوسط نصيب الفرد منهما بين عامي 2004 و2005 بنحو 9.1% و4.1% على الترتيب.

جدول (1-12): الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003 – 2005

(سنة الأساس = 1999 – 2001)

الدولة	2003	2004	2005*
الأردن	107.9	120.5	102.6
الإمارات	53.9	56.2	55.6
البحرين	119	118.3	117.7
تونس	125.6	106.1	104.1
الجزائر	118	114.4	112.6
جيبوتي	113.1	122.5	121.2
السعودية	107.5	102.3	100.9
السودان	105	97.4	104.2
سوريا	113.1	110.9	106.8
عمان	76.9	84.7	82.4
فلسطين	98.6	93.4	95
قطر	97.4	105.3	105.4
الكويت	108	115.8	112.7
لبنان	94.9	96.6	95.5
ليبيا	97.8	94.4	92.6
مصر	104.8	106.2	106
المغرب	120.7	124.1	109.3
موريتانيا	99.5	96.1	91
اليمن	95	92.8	90.5
متوسط الدول العربية	102.2	102.4	99.6
العالم	102.6	105.1	104.5

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-14): الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي والعالم خلال الفترة (2003-2005) سنة الأساس (99-2001)

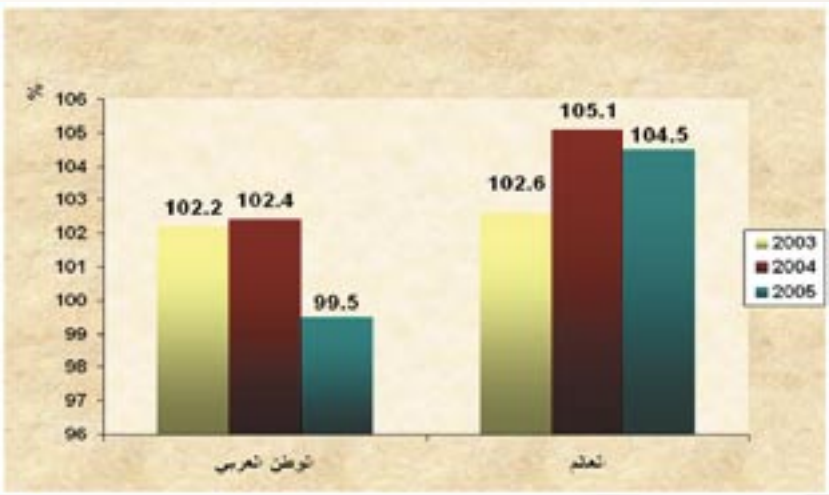

جدول (1-13): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(كيلوجرام/للفرد)

السلع الغذائية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
مجموعة الحبوب	332.7	312.5	326.8	-6.1	4.6	304.4	107.4
القمح	155.2	157.8	162.1	1.7	2.7	91.7	176.8
الذرة الشامية	59.2	54.1	59.1	-8.6	9.1	103.7	56.9
الأرز	28.3	29.7	29.8	5.1	0.2	60.9	48.9
الشعير	43.1	40.9	42.5	-5.2	4.1	22.3	190.7

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-15): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع محاصيل الحبوب الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

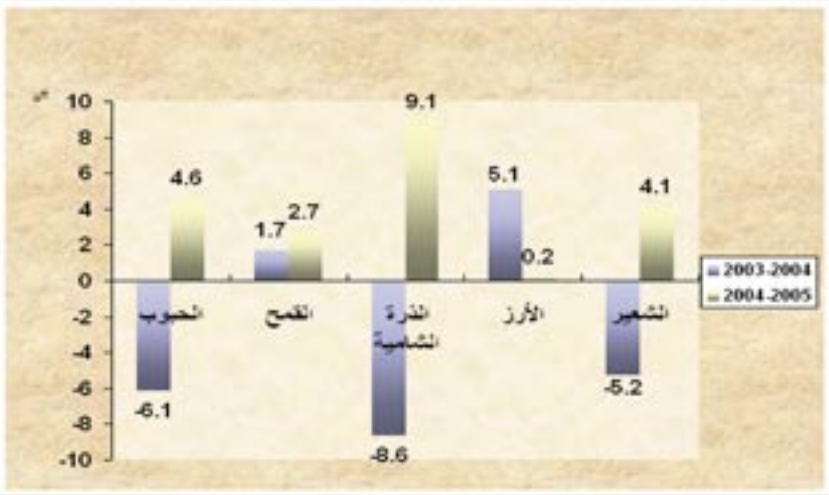

1 - 3 - 2 متوسط نصيب الفرد من السلع النباتية:

توضح بيانات جدول (1-14) وشكل (1-16) أن متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية قد انخفض بين عامي 2004 و2005 لسلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية. وبمعدلات تراوحت بين نحو 0.7% للبطاطس ونحو 21% للزيوت النباتية.

أما فيما بين عامي 2003 و2004 فقد شهد متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك ارتفاعاً بالنسبة لجميع تلك السلع عدا متوسط نصيب الفرد من السكر الذي تراجع بنحو 5.6% ومن الفاكهة الذي تراجع بنحو 0.4%.

بالمقارنة مع المستوى العام للعالم فإن معدل الاستهلاك الفردي في الوطن العربي يفوق نظيره العالمي بالنسبة للسلع والخضر والفاكهة ويقل عنها لسلع البطاطس والبقوليات والسكر المكرر والزيوت النباتية، جدول (1-14).

جدول (1-14): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(كيلوجرام/للفرد)

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
البطاطس	28.8	30.0	29.8	4.1	-0.7	51.4	57.9
البقوليات	7.4	8.1	7.9	9.7	-2.9	9.3	84.9
الخضر	131.9	145.5	141.9	10.3	-2.5	134.8	105.3
الفاكهة	92.0	91.6	90.8	-0.4	-0.8	77.6	117.1
السكر المكرر	26.0	24.6	22.6	-5.6	-8.1	27.6	81.9
الزيوت النباتية	14.2	16.1	12.8	13.6	-20.9	16.4	77.8

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة. - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-16): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع النباتية

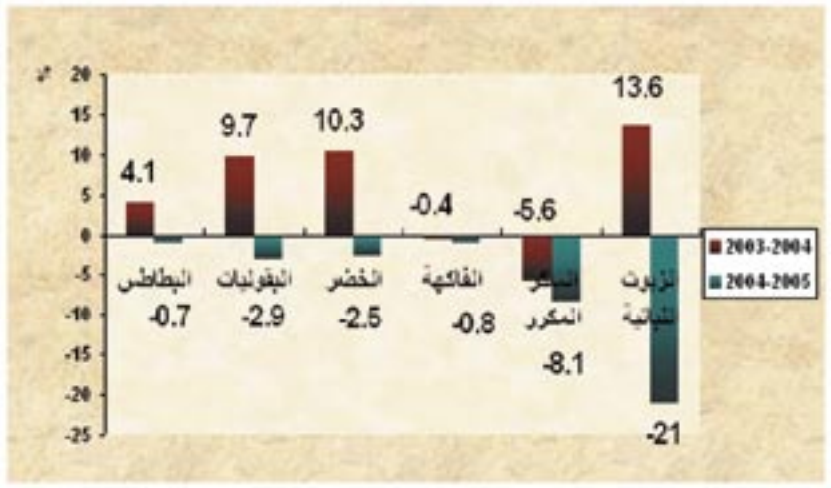

1 - 3 - 3 متوسط نصيب الفرد من سلع الإنتاج الحيواني:

يتصف الاستهلاك الغذائي في الوطن العربي عامة بارتفاع نسبة المكونات من المصادر النباتية وانخفاضها من المصادر الحيوانية، مما يعكس اختلال المكونات الغذائية وانخفاض نوعية الغذاء.

وبالرغم من ذلك فان بيانات جدول (1-15) تشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي بنحو 3.0% و29% على الترتيب. وقد شهد متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين في الوطن العربي تراجعا بين عامي 2003 و2004 بنحو.16% و4.22% للألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء على الترتيب. وفيما بين عامي 204 و2005 تراجع متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها بنحو 1.4% في حين ازداد متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء بنحو 1.55%، شكل (1-17).

وبينما يقارب متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي نظيره على المستوى العالمي، فان متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء يعادل نحو 59% من نظيره على المستوى العالمي. وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفع متوسط نصيب الفرد من هاتين السلعتين بنحو 5.6% و12.8% على الترتيب، ثم تراجع بين عامي 2004 و2005 بنحو 3.6% و2.1% للسلعتين على الترتيب.

جدول (1-15): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(كيلوجرام/للفرد)

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	العالم 2003	نسبة الوطن العربي للعالم 2003 (%)
	2003	2004	2005*				
الألبان ومنتجاتها	102.2	102.0	100.6	-0.16	-1.40	97.6	103.09
اللحوم الحمراء	15.4	14.8	15.0	-4.22	1.55	11.6	129.18
اللحوم البيضاء	11.6	12.3	11.8	5.64	-3.64	12	98.66
الأسماك	10.8	12.2	11.9	12.82	-2.11	20.1	59.39

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-17): معدل التغير النسبي في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2004

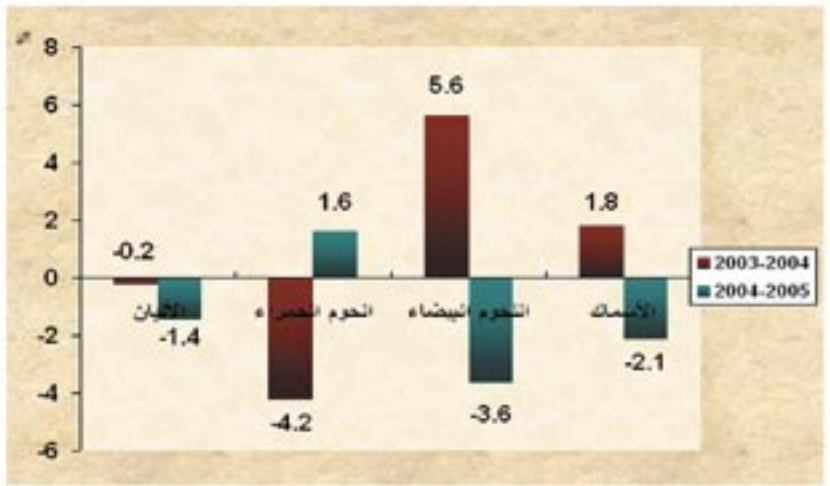

1 - 3 - 4 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

تتيح إحصاءات استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي إمكانية استعراض بعض المؤشرات التي يمكن بمقتضاها التعرف على الوضع الغذائي على المستويات القطرية والمستوى العام في الوطن العربي فيما يتصل بنصيب الفرد من مكونات الطاقة (السعرات الحرارية) والبروتين والدهون. كما تفيد تلك المؤشرات في مقارنة الوضع الغذائي للمستهلك فيما بين دول الوطن العربي من ناحية، وبين الوطن العربي والمستوى العام للعالم من ناحية أخرى.

ومن واقع البيانات جدول (1-16) يتضح استقرار المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون فيما بين عامي 2002 و2003 في حدود 2880 سعراً حرارياً. وحوالي 78 جرام بروتين، و82 جراماً من الدهون. ومقارنة بالمتوسط العام للعالم، فإن متوسط نصيب المستهلك في الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون يفوق نظيره على المستوى العالمي.

فيما يتصل بمصادر تلك المكونات، فتوضح بيانات جدول (1-16) أن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 69.6 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 68.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5%، 30.4%، 31.2% من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب.

أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي، حيث توفر نحو 16.6% من السعرات الحرارية و38.4% من البروتين وحوالي 44.9% من الدهون.

1 - 4 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي:

1 - 4 - 1 الأرقام القياسية لقيمة الفجوة من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

بالرغم من الارتفاع المستمر لسكان لوطن العربي، وارتفاع الطلب على السلع الغذائية فان الزيادة المحققة في إنتاج تلك السلع في الوطن العربي ساعدت في الحد من تفاقم الفجوة الغذائية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية وأدت إلى تراجع قيمة فجوة تلك السلع من نحو 16.0 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 15.5 مليار دولار في عام 2005.

وتشير بيانات جدول (1-17) أن الرقم القياسي لقيمة تلك الفجوة انخفض من نحو 125% في عام 2004 إلى نحو 108% في عام 2005. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تراجع قيمة الفجوة الغذائية من جملة الحبوب بما فيها القمح والدقيق، والبطاطس والخضر والفاكهة والسكر المكرر واللحوم البيضاء رغم ارتفاعها لباقي السلع.

جدول (1-16): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون* في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2002 و2003

المصدر	المكون الغذائي	2002	2003	نسبة من العالم عام 2003 (%)	نسبة المكون عام 2003 (%)	
					النباتي	الحيواني
الوطن العربي						
جملة	سعرات	2881	2880	102.8	84.5	15.5
	بروتين	78.3	78.4	103.7	69.6	30.4
	دهون	82.5	82.3	106.2	68.8	31.2
نباتي	سعرات	2436	2435	104.2	100	
	بروتين	53.5	54.6	117.2	100	
	دهون	57.6	56.6	132.6	100	
حيواني	سعرات	445.2	445.2	95.7		100
	بروتين	24.8	23.8	82.1		100
	دهون	24.9	25.7	73.9		100
العالم						
	سعرات	2804	2802	100	83.4	16.6
جملة	بروتين	75.3	75.6	100	61.6	38.4
	دهون	77.5	77.5	100	55.1	44.9
نباتي	سعرات	2336	2337	100	100	
	بروتين	46.6	46.6	100	100	
	دهون	42.7	42.7	100	100	
حيواني	سعرات	468	465	100		100
	بروتين	28.7	29	100		100
	دهون	34.8	34.8	100		100

* كميات البروتين والدهون بالجرام في اليوم. المصدر: FAO، Food Balance Sheet 2005..

جدول (1-17): الأرقام القياسية لقيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2002- 2005
(سنة الأساس=1999-2001)

المجموعات الغذائية	2002	2003	2004	2005*
جملة الحبوب	113	106	135	129
القمح والدقيق	127	97	125	117
البطاطس	179	157	133	89
جملة البقوليات	101	100	106	115
جملة الخضر	97	66	93	96
جملة الفاكهة	118	83	135	93
السكر	98	92	102	97
الزيوت النباتية	129	135	108	122
جملة اللحوم	111	123	123	125
اللحوم الحمراء	108	111	119	124
اللحوم البيضاء	115	141	129	125
الأسماك	95	94	82	211
الألبان ومنتجاتها	106	120	112	114
الإجمالي	112	110	125	108

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

1 - 4 - 2 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع محاصيل الحبوب:

بلغت قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب نحو 8.5 مليار دولار وبزيادة نحو 8% عن عام 2004. وتمثل قيمة فجوة القمح نحو 42% من قيمة فجوة سلع محاصيل الحبوب في عام 2005، في حين تمثل قيمة فجوة الذرة الشامية نحو 17.4% وقيمة فجوة الأرز نحو 12.5% وقيمة فجوة الشعير نحو 11.2%، جدول (1-18) وشكل (1-18).

وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفعت قيمة فجوة القمح بنحو 3.6% وقيمة فجوة الأرز بنحو 7% وقيمة فجوة الشعير بنحو 2.4%، في حين انخفضت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو 6.9%.

وبين عامي 2004 و2005 ارتفعت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو 10.4% وقيمة فجوة الأرز بنحو 1.4% وقيمة فجوة الشعير بنحو 5.3%، في حين انخفضت قيمة فجوة القمح بنحو 10.6%.

شكل (1-18): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع محاصيل الحبوب خلال الفترة (2003-2005)

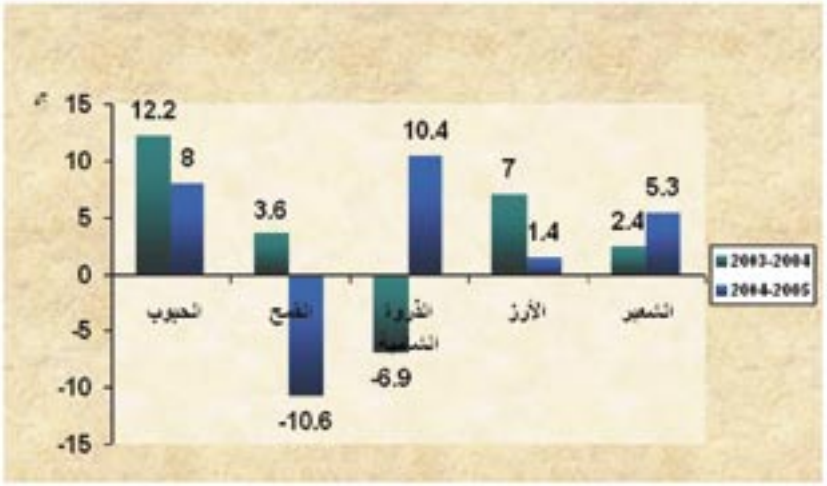

جدول (1-18): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع محاصيل الحبوب
في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(مليون دولار)

السلع الغذائية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	نسبة من قيمة فجوة الحبوب (%)
	2003	2004	2005*			
مجموعة الحبوب	6996.8	7852.8	8484.0	12.2	8.0	100.0
القمح	2935.6	4038.9	3611.3	3.6	-10.6	42.6
الذرة الشامية	1422.5	1459.4	1472.3	-6.9	10.4	17.4
الأرز	1047.6	1171.6	1056.7	7.0	1.4	12.5
الشعير	857.1	827.3	948.3	2.4	5.3	11.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

1 - 4 - 3 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة السلع النباتية:

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية نحو 3.6 مليار دولار في عام 2005. وتساهم الزيوت النباتية والسكر المكرر بنحو 37% و34.8% من تلك القيمة، في حين تساهم البقوليات بنحو 11% والفاكهة بنحو 8.9% والخضر بنحو 5.8%، وتبلغ مساهمة البطاطس نحو 2.5%، جدول (1-19) وشكل (1-19). وفيما بين عامي 2003 و2004 ارتفعت قيمة فجوة البقوليات بنحو 8% وقيمة فجوة الخضر بنحو 69% وقيمة فجوة الفاكهة بنحو 26%، وقيمة فجوة الزيوت النباتية بنحو 41%، في حين انخفضت قيمة فجوة البطاطس بنحو 37% وقيمة فجوة السكر المكرر بنحو 6%.

وبين عامي 2004 و2005 ارتفعت قيمة الفجوة بنحو 1% للبطاطس ونحو 7.5% للبقوليات، ونحو 4.9% للخضر، ونحو 4.4% للسكر، ونحو 15.4% للفاكهة ونحو 40% للزيوت النباتية.

جدول (1-19): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة السلع النباتية
في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

(مليون دولار)

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	نسبة من قيمة فجوة السلع النباتية (%)
	2003	2004	2005			
البطاطس	140.3	88.4	89.3	-37.0	1.0	2.5
البقوليات	340.6	367.9	395.4	8.0	7.5	11.0
الخضر	117.4	198.0	207.8	68.7	4.9	5.8
الفاكهة	300.0	378.9	320.5	26.3	-15.4	8.9
السكر المكرر	1270.1	1196.2	1248.4	-5.8	4.4	34.8
الزيوت النباتية	1568.8	2212.7	1330.0	41.0	-39.9	37.0

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-19): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2003-2005)

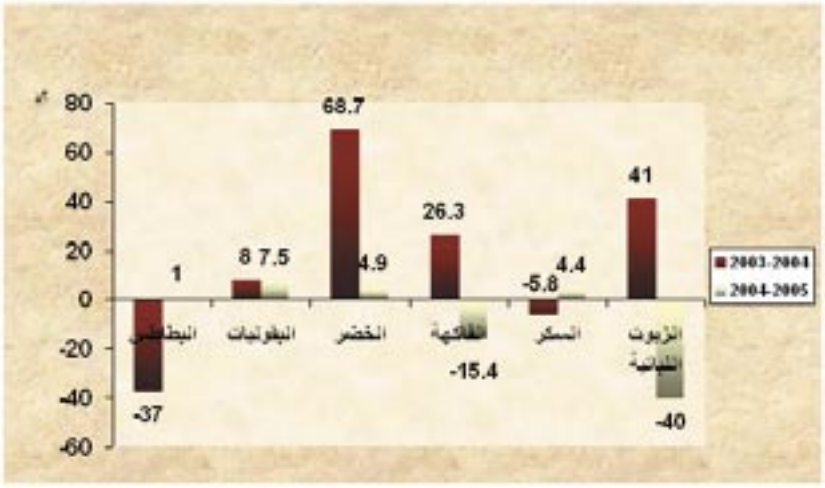

1 - 4 - 4 قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة سلع الإنتاج الحيواني:

بلغت القيمة الإجمالية لفجوة سلع الإنتاج الحيواني بما فيها بيض المائدة نحو 4.3 مليار دولار في عام 2005. وتساهم الألبان ومنتجاتها بنحو 54.2% من هذه القيمة في حين تساهم اللحوم الحمراء بنحو 24.9% وتساهم اللحوم البيضاء بنحو 19.2%، جدول (1-20) وشكل (1-20).

أما الأسماك فهي السلعة الرئيسية التي تحقق فائضاً تجارياً على المستوى العام في الوطن العربي. وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض بين عامي 2003 و2004 من نحو 314 مليار دولار إلى نحو 898 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت نحو 186.2%. وفي عام 2005 بلغت قيمة الفائض نحو 861 مليار دولار منخفضة بذلك بنحو 4.1% عن عام 2004.

جدول (1-20): قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

المجموعة السلعية	الوطن العربي			معدل التغير بين عامي 2003 و2004 (%)	معدل التغير بين عامي 2004 و2005 (%)	نسبة من قيمة فجوة سلع الإنتاج الحيواني
	2003	2004	2005*			
الألبان ومنتجاتها	2210.6	2603.3	2305.7	17.76	-11.43	54.17
اللحوم الحمراء	943.7	1037.5	1057.6	9.94	1.93	24.85
اللحوم البيضاء	901.3	981.8	817.0	8.93	-16.79	19.19
الأسماك	-313.7	-897.8	-860.9	186.17	-4.11	

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-20): معدل التغير النسبي في قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2003-2005)

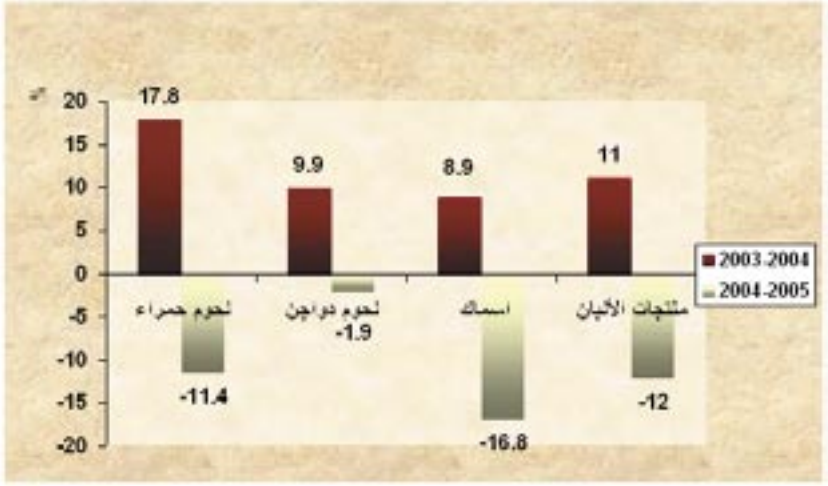

ومقارنة بعام 2003، شهد عام 2004 ارتفاعاً في قيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء بنحو 17.8% و9.9% و8.9% على الترتيب.

أما فيما بين عامي 2004 و2005 فقد انخفضت قيمة فجوة الألبان ومنتجاتها واللحوم البيضاء بنحو 11.4% و16.8% على الترتيب، في حين ارتفعت قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو 1.9%.

1 - 4 - 5 مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية:

توضح بيانات جدول (1-21) وشكل (1-21) أن مجموعة سلع محاصيل الحبوب تساهم بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية حيث بلغت نسبة مساهمتها في عام 2005 نحو 52.2%، تليها الألبان ومنتجاتها بنحو 14.1% والزيوت النباتية بنحو 8.1% والسكر المكرر بنحو 7.6%، ثم تأتي اللحوم الحمراء بنحو 6.4% واللحوم البيضاء بنحو 5.0%. وتشكل مساهمة الحبوب والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والسكر المكرر نحو 81.8% من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية. وترتفع النسبة إلى نحو 93.2% بإضافة مساهمة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، فبينما تبلغ مساهمة قيمة فجوة باقي السلع الغذائية مجتمعة بنحو 6.8%.

جدول (1-21): مساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي عام 2005:

المجموعة السلعية	المساهمة (%)		
	2003	2004	2005*
مجموعة الحبوب	47.3	46.4	52.0
الألبان ومنتجاتها	14.9	15.4	14.1
الزيوت النباتية	10.6	13.1	8.1
السكر المكرر	8.6	7.1	7.6
اللحوم الحمراء	6.4	6.1	6.4
اللحوم البيضاء	6.1	5.8	5.0
البقوليات	2.3	2.2	2.4
الفاكهة	2.0	2.2	2.2
الخضر	0.8	1.2	1.3
البطاطس	0.9	0.5	0.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-21): مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي عام 2005

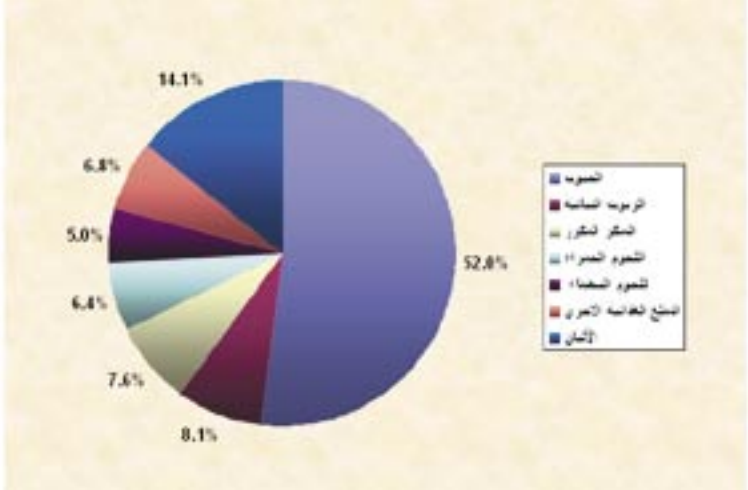

1 - 5 اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية:

1 - 5 - 1 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب:

تعتبر مجموعة سلع محاصيل الحبوب من المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة حيث قدر معدلها بنحو 54.5% في عام 2005. وينطبق ذلك على كافة سلع محاصيل الحبوب عدا سلعة الأرز التي تعتبر من السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة، حيث بلغ معدلها نحو 75.3% في عام 2005 مقارنة بنحو 73.5% في عام 2004 ونحو 74.4% في عام 2003، جدول (1-22).

تشير بيانات اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب إلى تراجعها خلال سنوات الفترة 2003-2005 من نحو 57.3% في عام 2003 إلى نحو 56.2% في عام 2004 والى نحو 54.5%في عام 2005، إذ شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من سلع القمح والذرة الشامية والشعير تراجعاً خلال تلك الفترة.

جدول (1-22): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

السلع	2003	2004	2005*
جملة الحبوب	57.3	56.23	54.48
القمح والدقيق	58.34	57.56	56.08
الذرة الشامية	40.47	44.63	41.52
الأرز	74.39	73.55	75.25
الشعير	56.14	51.53	49.48

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

1 - 5 - 2 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع النباتية:

بجانب الحبوب تضم مجموعة السلع النباتية مجموعة من السلع الأخرى ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة وهي: السكر المكرر والزيوت النباتية. وكما تشير بيانات جدول (1-23) فقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر بين نحو 33.8% و35.8% في عامي 2003 و2004، ثم ارتفعت إلى نحو 39% في عام 2005. وبالنسبة للزيوت النباتية تراوح المعدل بين نحو 35.1% في عام 2003 ونحو 31.0% في عام 2004، ثم ارتفع إلى نحو 37.7% في عام 2005.

وضمن مجموعة السلع النباتية تأتي البقوليات وهي من المجموعات ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة، إذ بلغ معدلها نحو 64.5% في عام 2003 ونحو 66.2% في عام 2004، وتراجع إلى نحو 63.4% في عام 2005. هذا إلى جانب مجموعات سلع الخضر والفاكهة وهي من المجموعات ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، حيث تحقق الخضر معدلاً يزيد على 99%، وتحقق الفاكهة معدلاً يزيد على 96%.

جدول (1-23): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

السلع	2003	2004	2005*
البطاطس	99.08	100.83	100.84
جملة البقوليات	64.37	66.15	63.44
جملة الخضر	99.38	99.07	99.3
جملة الفاكهة	96.48	95	96.09
السكر المكرر	33.8	35.84	38.96
جملة الزيوت والشحوم	35.11	31.03	37.69

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

1 - 5 - 3 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة الإنتاج الحيواني:

تشتمل مجموعة سلع الإنتاج الحيواني الألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأسماك. وكما أشرنا إليه سابقاً فإن الأسماك هي السلعة الرئيسية التي تحقق فائضاً تصديرياً على المستوى العام في الوطن العربي.

وتشير بيانات جدول (1-24) إلى أن معدل الاكتفاء الذاتي للأسماك قد تراوح بين نحو 102.5% ونحو 102.4% في عامي 2004 و2005.

أما باقي سلع المجموعة فتعتبر من السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة، وقد ارتفع المعدل بالنسبة للألبان من نحو 69.9% في عام 2003 إلى نحو 70.3% في عام 2004 وإلى نحو 72.6% في عام 2005.

وبالنسبة للحوم الحمراء فقد استقر المعدل في حدود 88% خلال تلك السنوات، في حين ارتفع للحوم البيضاء إلى نحو 79.5% في عام 2005 مقارنة بنحو 75.6% في عام 2004.

جدول (1-24): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة سلع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

السلع	2003	2004	2005*
الألبان ومنتجاتها	69.92	70.32	72.64
لحوم حمراء	88.09	87.93	87.91
لحوم بيضاء	75.46	75.61	79.49
الأسماك	102.89	102.5	102.44

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

الجزء الثاني
القضايا الرئيسية والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي العربي

2 - 1 القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي:

استعرض هذا الجزء من التقرير القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية والتي من بينها العوامل الطبيعية والظروف المناخية، المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية، مستويات الدخول والأسعار، سياسات المخزون من السلع الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج شاملة البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية إضافة لنظم تسويق وسلامة الغذاء والمعونات الغذائية، إطار (4).

2 - 1 - 1 العوامل الطبيعية والظروف المناخية:

يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية التي تتسم بها الدول العربية بحكم موقعها الجغرافي مثل معدلات الهطول المطري ودرجات الحرارة وموجات الصقيع. وتعتبر قطاعات الزراعة المطرية من القطاعات الأكثر تأثراً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية في الدول العربية.

وبصفة عامة فإن معدلات الهطول المطري كانت جيدة خلال موسم 2004 /2005 في العديد من الدول العربية ففي الأردن على سبيل المثال كانت كميات الهطول في معظم مناطق المملكة أعلى من معدلاتها السنوية، إلا أن معدلات الهطول المطري كانت منخفضة في البادية الشرقية والجنوبية. بلغت كمية الأمطار التراكمية منذ بداية الموسم ما يقارب من (8548) مليون متر مكعب من إجمالي المعدل العام السنوي طويل الأمد والبالغ (8338) مليون متر مكعب وهذا يشكل 102% من المعدل طويل الأمد.

وتذبذبت درجات الحرارة حول معدلها العام بشكل طبيعي خلال الموسم الشتوي الماضي وتأثرت المملكة بموجات باردة وأخرى دافئة ضمن التذبذب الطبيعي لدرجات الحرارة. وتشكل الصقيع في بداية النصف الثاني من كانون أول في بعض مناطق الأغوار الشمالية والوسطى كما تشكل الصقيع والانجماد في شباط في بعض مناطق البادية الشرقية وفي الشوبك.

وفي البحرين يستهلك القطاع الزراعي أكثر من 70% من المياه الجوفية المتوفرة للأغراض المختلفة. وقد أوشك تنفيذ المرحلة الثانية من مياه الصرف الصحي المعالجة أن ينتهي وسيتم توفير نحو 65 مليون متر مكعب من هذه المياه بحلول عام 2010 تساعد في ري حوالي 3000 هكتار من المساحات الزراعية. ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة للمحافظة على خصوبة التربة حيث أدى استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية والاستخدامات الأخرى إلى انخفاض مناسيب الخزانات الجوفية ونتج عن ذلك تدهور في نوعية المياه وارتفاع متزايد في نسبة ملوحتها.

وفي تونس شهد موسم 2005/2004 ظروفاً مناخية جيدة خاصة بمناطق الشمال وبدرجة أقل بمناطق الوسط، في حين شهدت مناطق الجنوب نقصاً في كميات الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدل العادي.

وقد بلغت واردات السدود الكبرى خلال موسم 2005/2004 حوالي 3.5 مليار متر مكعب أي بزيادة نحو 207% عن المعدل العادي لهذه الفترة (1.7 مليار متر مكعب)، ومقارنة بنحو 2.424 مليار متر مكعب خلال موسم 2004/2003. وقد بلغت الكميات المستغلة للري والتزود بالمياه الصالحة للشراب خلال موسم 2005/2004 نحو 499 مليون متر مكعب مقابل 510 مليون متر مكعب خلال الموسم الماضي.

وباعتبار المياه عاملاً من العوامل الرئيسية للإنتاج الفلاحي في تونس، حيث يعتمد نحو 93 بالمائة من الأراضي الفلاحية على الأمطار و7 بالمائة مروية، فقد أدت الكميات المسجلة من الأمطار خلال موسم 2005/2004 إلى جانب التدابير التي اتخذت ونفذت بهدف تعظيم الاستفادة من الظروف المناخية المواتية إلى تحقيق نتائج تعد طيبة فيما يتصل بإنتاج الحبوب وإنتاج البطاطس والخضر والمنتجات الحيوانية.

وفي الجزائر تميز الموسم الزراعي 2005/2004 على العموم بحالة متوسطة حيث كانت كميات الأمطار كافية على مستوى مناطق زراعة الحبوب بخاصة من بداية الموسم حتى نهايته ماعدا المنطقة الغربية التي تميزت بنقص الأمطار وسوء توزيعها أي كانت غير منتظمة. بالإضافة إلى ذلك فقد تراجع معدل سقوط الأمطار في عام 2005 مقارنة بعام 2004، وقد أدى ذلك إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل المطرية ونقص في مخزون السدود من المياه مقارنة بالمواسم السابقة. وهذا ما أدى إلى عدم حصاد أكثر من 574000 هكتار من المساحة الإجمالية للحبوب أي نحو 18% من المساحة المزروعة. وتتمركز معظم المساحة المتضررة من أثر الجفاف في مناطق الهضاب العليا الغربية.

وفي سوريا شهد موسم 2005/2004 تناقصاً ملحوظاً في كميات الأمطار الهاطلة خلال أشهر مارس وأكتوبر وديسمبر. وكانت أعلى معدلات هطول مطري خلال أشهر يناير وفبراير ونوفمبر.

إطار (4): البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمن الغذائي

- اكتسبت مقتصدات الدول صيغة عالمية خلال العقدين الذين أعقبا مؤتمر الأغذية العالمي الذي عقد في عام 1973.
- تعتبر قضايا النمو السكاني والصحة والتوزيع العمراني والفقر والمشكلات البيئية من القضايا الهامة التي ترتبط بالأمن الغذائي.
- تشتمل البيئة الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تفضي إلى القضاء على انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وتكفل الغذاء للجميع، ما يلي:
  - o أن تطبق البلدان نظماً سياسية تقوم على قاعدة من التعددية والمشاركة العريضة، بحيث تستجيب الحكومات في ظلها لمطالب السكان وتكون مسؤولة أمامهم.
  - o أن تعتمد الحكومات على استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية ونزاعاتها مع الحكومات الأخرى.
  - o أن تخصص الحكومات موارد محددة لإنجاز بعض الأمور التي يتعذر على الأسواق إنجازها بطريقة جيّدة، والتي تعد ضرورية لتسيير الاقتصاد والمجتمع بكفاءة وفاعلية.
  - o تحرير الأسواق المحلية والدولية بما يسمح باستخدام الموارد على النطاق العالمي لبلوغ الحد الأقصى من مستويات الاستدامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي.

تركيز الاهتمام على المستوى القطري والدولي، على إيجاد الوسائل الكفيلة بمساعدة الفقراء على زيادة إنتاجيتهم، وبالتالي سد الثغرة القائمة بين الأغنياء والف

وتتوزع الثروة المائية على سبعة أحواض مائية رئيسية تغذى من الثلوج والأمطار المحلية عدا حوضي العاصي والجزيرة، حيث تتم مشاركة مصادر خارجية في تغذيتهما، وبالتالي فإن غزارة المصادر المائية تتبع كمية الهطول المطري.

وفي السعودية رغم استمرار حالة الجفاف خلال موسم 2005/2004، إلا أن ذلك لم يؤثر على إنتاج السلع الغذائية وذلك نتيجة لتطبيق سياسات زراعية تهدف إلى المحافظة على المياه وتنمية مصادرها واستغلالها الاستغلال الأمثل حيث زاد الإنتاج من الحبوب والخضر والفاكهة.

وفي السودان تأثر إنتاج المحاصيل الحقلية في القطاع المطري تأثراً سلبياً بتدني معدلات هطول الأمطار خلال موسم 2005/2004. ومن أهم المحاصيل التي تأثرت مساحاتها وإنتاجيتها الهكتارية الذرة الرفيعة والدخن والقمح من محاصيل الحبوب، والفول السوداني وزهرة الشمس من البذور الزيتية.

وفي الصومال شهدت البلاد موجات جفاف شديدة خلال موسم 2005/2004 وتراوح معدل الهطول المطري خلال النصف الأول من الموسم مابين 20 -50% من المعدل العام لسنوات عديدة. وقد أدى ذلك إلى نقص كبير في الغطاء النباتي ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، وتأثر عدد كبير من المواطنين بنقص عرض السلع الغذائية في الأسواق مقابل الطلب عليها مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بصورة ملحوظة في الشهور الأخيرة من الموسم.

وفي سلطنة عمان تعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي لتغذية مختلف الخزانات الجوفية، ويبلغ متوسط الهطول المطري السنوي بالأجزاء الساحلية والصحراوية أقل من (40) ملم، أما في الأجزاء الجبلية فتبلغ (350) ملم في العام، وتوجد ثلاثة مصادر أساسية للمياه بالسلطنة هي المياه السطحية الممثلة بالأفلاج الغيلية، والعيون وبعض تدفقات الأودية الدائمة، والمياه الجوفية الممثلة بالأفلاج والآبار وتمثل 70% من إجمالي استخدامات المياه بالسلطنة. ويبلغ إجمالي حجم "المياه المتجددة " التي تتم تغذيتها من الأمطار حوالي 1300 مليون متر مكعب في العام يتم تخزينها بالخزانات الجوفية المختلفة. وبالرغم من ارتفاع المتوسط العام لسقوط الأمطار بالسلطنة من 78.1 ملم في عام 2004 إلى 81.2 ملم في عام 2005، فإن معدل الهطول المطري يعتبر منخفضاً مما أدى إلى بعض الآثار السالبة على الإنتاج الزراعي.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مشكلة ملوحة مياه الآبار الجوفية، بخاصة في المناطق الساحلية من السلطنة نتيجة زحف مياه البحر وتداخلها مع المياه العذبة. وقد اعتمدت الدولة عدة برامج لمعالجة هذه المشكلة ومحاولة الحد منها لعل أهمها دعم إدخال أنظمة الري الحديثة لدى المزارعين للتقليل من ضخ المياه حيث بلغ عدد المزارع المنفذ بها أنظمة الري الحديثة خلال الفترة من (2001 – 2005) حوالي 451 مزرعة، كما تم تنفيذ ثلاثة مشاريع لتحويل نظام الري بالأفلاج التقليدي إلى نظام ري حديث مما أدى إلى مردود اقتصادي واجتماعي وتنموي في هذه المناطق.

وفي دولة فلسطين واجه المنتجون ظروفاً قاسية خلال الموسم الزراعي 2005/2004 فيما يتصل بتوفر مياه الري من مختلف مصادرها، حيث تم تجريف عدد كبير من الآبار الجوفية في المناطق الفلسطينية بواسطة قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الانتفاضة. وقد وصل عدد تلك الآبار حوالي 100بئر، منها 40 بئراً في المناطق العسكرية المغلقة والحدودية والقريبة من المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى عدم التمكن من تأهيلها مما تسبب في جفاف مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة، وأثر ذلك بشكل سلبي على كمية السلع الغذائية فانخفضت الكمية المنتجة من الخضر والفاكهة والمحاصيل الحقلية بحوالي 84 ألف طن للموسم الزراعي 2004/ 2005 مقارنة بالموسم السابق 2004/2003 الذي بلغ فيه إجمالي إنتاج تلك المحاصيل حوالي مليون وأربعة وثمانين ألف طن. هذا بالإضافة إلى أن معدل سقوط الأمطار خلال الموسم الزراعي 2004/ 2005 كان أقل عن الموسم السابق وأقل من المتوسط العام للهطول المطري في الدولة.

وفي لبنان لم يشهد الموسم الزراعي 2005/2004 تغيراً ملحوظاً مقارنة مع العام 2004/2003 من حيث توافر مياه الري. ونتيجة لذلك، لم تتغير كميات المياه الجوفية والسطحية. وتعمل الدولة على تحسين إدارة واستغلال الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها.

وفي المغرب شهد موسم 2004-2005 ظروفاً مناخية غير ملائمة اتسمت بتدنٍ واضح في معدلات الهطول المطري مع توزيع زمني غير منتظم. وقد تركز الهطول المطري خلال فترتين محدودتين، خلال شهري أكتوبر 2004 وفبراير 2005. كما عرف الموسم موجة استثنائية من الصقيع ألحقت أضراراً ببعض المزروعات، وبخاصة الخضر والفاكهة. ومما زاد من تدهور وضعية الموسم غياب الأمطار منذ أوائل شهر مارس 2005، مصحوباً بدرجات حرارة تفوق في الغالب المعدل المعتاد. وهكذا بلغ مجموع التساقط المطري حوالي 228 ملم مقابل 357 ملم، خلال السنة عادية، أي بعجز يقدر بنسبة 36%.

وفي اليمن، حيث الاعتماد على الأمطار بشكل رئيسي، بلغت المساحة المزروعة على الأمطار خلال موسم 2004/ 2005 حوالي 54% من إجمالي المساحة المزروعة، ويعتبر الموسم جيداً من حيث كميات وتوزيع الهطول المطري وأثر ذلك على زراعة وإنتاج المحاصيل.

2 - 1 - 2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية:

أثرت المساحات المزروعة وما تم حصاده فعلاً من تلك الأراضي على الكميات المعروضة من الغذاء. وبلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2004 نحو 69.6 مليون هكتار، مقارنة بنحو 70.16 مليون هكتار عام 2003، في حين شكلت المساحة المتروكة نحو 23% من جملة الأراضي المزروعة عام 2004.

المساحات المحصودة:

تدنت المساحات المحصودة من المساحات المزروعة للعديد من المحاصيل في بعض الدول العربية نتيجة تأثرها بقلة وعدم انتظام الهطول المطري خلال موسم 2004/ 2005.

ففي الأردن بلغت المساحة المزروعة لمحصول الشعير نحو 34.22 ألف هكتار في حين بلغت المساحة التي تم حصادها نحو 10.63 ألف هكتار (31%). وبلغت المساحة المزروعة بمحصول الذرة الصفراء نحو 101.6 ألف هكتار في حين بلغت المساحة لتي تم حصادها نحو 29 ألف هكتار (28.5%).

وفي البحرين انخفضت الأراضي المزروعة من 3807 هكتار في موسم 2004/2003 إلى نحو 3594 هكتار في موسم 2005/2004، أي بنسبة 5.5%. وقد شمل الانخفاض الزراعات المستديمة والتي انخفضت بنحو 4% والزراعات الموسمية التي انخفضت بحوالي 11%. وقد تقلصت المساحات المزروعة نتيجة لعدم توفر المياه الصالحة للري، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، ورفض بعض الملاك تأجير الأراضي أو زراعتها أملاً في بيعها للأغراض السكنية.

وفي تونس قدرت مساحات الأراضي المزروعة خلال موسم 2005/2004 بنحو10.5 مليون هكتار، منها 4.9 مليون هكتار عبارة عن زراعات مطرية، وحوالي 4 ملايين هكتار زراعات مروية. ولم يشمل التدني في المساحات المزروعة والمغروسة كافة المساحات المزروعة بل اقتصر على مساحات الحبوب والبقوليات. وقد سجلت مساحة القمح الصلب انخفاضاً بنحو 6.4%، ومساحة القمح اللين انخفاضاً بنحو 3.2%، في حين انخفضت مساحة الشعير بنحو 7%.

وفي الجزائر تتأثر كميات عرض الغذاء تأثراً مباشراً بالأراضي المتاحة والمزروعة سواء من حيث مساحاتها أو نوعيتها ومقدرتها على إنتاج السلع الغذائية. وتنحصر معظمها في مناطق جافة وشبه جافة. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر عام 2005 بنحو 8.37 مليون هكتار، منها نحو 7.62 مليون هكتار (91%) زراعات مطرية.

وتقدر مساحة الأراضي المتروكة في الجزائر في الموسم الزراعي 2005/2004 بنحو 3.68 مليون هكتار. وتتمثل أهم أسباب ترك الأراضي الزراعية بوراً في عدم توفر الموارد المائية الكافية، وعدم توفر القدرات الاستثمارية بالنسبة لبعض المزارعين. و قد تعرضت مساحات مختلف المحاصيل الرئيسية في الجزائر للتقلبات السنوية، خاصة بالنسبة للزراعات المطرية مثل محاصيل الحبوب. وتقدر نسبة المساحة المحصودة بالنسبة للحبوب والبقوليات حوالي 82% و80% على الترتيب.

وفي السعودية بقيت مساحة الأراضي المتاحة للزراعة كما هي في موسم 2005/2004 مقارنة بالموسم السابق نتيجة لقرار إيقاف توزيع الأراضي البور. كما انخفضت المساحة المزروعة مقارنة بما كانت عليه في الموسم السابق من 1.21 مليون هكتار إلى 1.17 مليون هكتار. إلا أن ذلك لم يؤثر على كمية الإنتاج حيث زاد الإنتاج الزراعي نتيجة لزيادة إنتاجية وحدة المساحة فـي موسم 2005/2004 عن الموسم السابق.

أما في السودان حيث اعتماد معظم مساحات المحاصيل الحقلية على الأمطار، فقد تأثرت مساحات محاصيل الحبوب بكميات وتوزيع الأمطار خلال موسم 2005/2004. وقد بلغت المساحة المحصودة من محصول الذرة الرفيعة نحو 1.96مليون هكتار تعادل نحو 57% من المساحة المزروعة بهذا المحصول. وبلغت المساحة المحصودة من محصول الدخن نحو 1.60 مليون هكتار تعادل نحو 54% من المساحة المزروعة. وبلغت المساحة المحصودة من محصولي السمسم والفول السوداني نحو 80% و75% من المساحة المزروعة بكل من هذين المحصولين على الترتيب.

وفي سوريا كان هناك تناقص ملحوظ بكميات الهطول المطري خلال موسم 2005/2004. وكانت أعلى معدلات الهطول المطري خلال أشهر كانون الثاني وشباط وتشرين الثاني. وقد بلغت المساحة التي تم حصادها من محصول الشعير حوالي 663272 هكتار تعادل نحو 49.7% من المساحة المزروعة. أما المساحة التي تم حصادها بالنسبة لمحصول القمح فقد بلغت حوالي 1779845 هكتار تعادل نحو 93% من المساحة المزروعة.

وفي الصومال تأثرت محاصيل الحبوب والبذور الزيتية بشح الأمطار خلال موسم 2005/2004. وقد تم حصاد نحو 51% من مساحات الذرة الرفيعة المزروعة ونحو 48% من مساحات الذرة الشامية المزروعة. وبلغت النسبة نحو 66% لمحصول السمسم ونحو 65% للبقوليات ونحو 89% للفول السوداني.
وفي فلسطين لم يتمكن الفلاحون من حصاد بعض مساحات محصول القمح حيث تم تجريفها قبل حصدها من قوات الاحتلال، كما تم تجريف بيوت بلاستيكية مزروعة بالخيار والطماطم ومساحات كبيرة من محصول البطاطس.
وفي لبنان لم يطرأ أي تغير ملحوظ على المساحات المزروعة في العام 2004 والتي بلغت 268300 هكتار، مقارنة مع العام 2003 حيث بلغت هذه المساحة 267700 هكتار أي بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.2%. وقد قسمت المساحة المزروعة في العام 2004 على النحو التالي: 49% مروية، 49% بعلية و2% محمية.

2 - 1 - 3 مستويات الدخول:

يمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، حيث يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانات الحصول عليها بمستويات الدخول ومستويات أسعار السلع الغذائية. وفيما يلي استعراض للتطورات في مستويات دخول الأفراد في الوطن العربي ممثلة في اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي.

اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:
يوضح الجدول (2-1) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2002-2005. وتشير بيانات الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الوطن العربي قد ازداد من حوالي 2293 دولاراً/ للفرد عام 2002 إلى حوالي 2493 دولاراً / للفرد عام 2003، ثم إلى نحو 2833.0 دولاراً/ للفرد عام 2004، ونحو 3080 دولاراً / للفرد عام 2005. وتقدر نسبة الزيادة خلال الفترة 2002-2005 بنحو 34.3%، وبنحو 8.7% بين عامي 2004 و2005. بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بأكثر من ضعف نظيره على المستوى العربي، حيث يقدر عام 2003 بنحو 5786 دولاراً/ للفرد، وقد تراجع أيضاً بنحو 0.08% عام 2004 ليصل إلى نحو 5781 دولاراً/ للفرد.

ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية وفقاً لتنوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة وعدد سكان كل منها، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أقصاه في الدول المنتجة للبترول، ويتدنى في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاعات محدودة العائد كالزراعة. وكما هو موضح بالجدول (2-1) فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 يزيد على المتوسط العام للوطن العربي في تسع دول عربية هي قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، ليبيا، لبنان وتونس. أما في باقي الدول العربية فإنه يقل عن المتوسط العام للوطن العربي.

وتشير البياناتِ إلى الاتجاه المتزايد لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية. فبين عامي 2004 و2005 كان معدل التغير موجباً في معظم الدول العربية حيث ازداد المتوسط العام بنحو 8.7%.

جدول (2-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2002 - 2005

دولار للفرد

الدولة	2002	2003	2004	2005*	معدل التغير	نسبة من المتوسط العام (%)
قطر	28727.4	32736.2	38239.1	42745.9	11.8	1387.9
الإمارات	21701.3	23955.8	26450.0	28784.5	8.8	934.6
الكويت	16126.0	18594.6	21335.8	23895.3	12.0	775.8
البحرين	12569.1	13933.5	15653.5	17136.4	9.5	556.4
السعودية	8428.7	9527.5	11050.9	12291.3	11.2	399.1
عمان	10860.2	10306.9	10604.9	10335.3	-2.5	335.6
ليبيا	3530.0	4291.9	4701.1	5345.4	13.7	173.6
لبنان	3913.5	4027.3	4331.3	4508.4	4.1	146.4
تونس	2366.4	2720.4	2951.6	3264.7	10.6	106.0
الجزائر	1834.0	2152.3	2624.4	2993.9	14.1	97.2
الأردن	1794.2	1902.8	2152.3	2308.0	7.2	74.9
المغرب	1218.1	1472.1	1673.7	1910.3	14.1	62.0
سوريا	1206.6	1220.4	1320.8	1363.5	3.2	44.3
العراق	1054.7	760.2	1241.7	1205.9	-2.9	39.2
مصر	1285.6	1187.1	1121.4	1033.9	-7.8	33.6
جيبوتي	914.5	949.2	988.5	1024.8	3.7	33.3
فلسطين	1090.8	1049.1	955.4	896.3	-6.2	29.1
اليمن	527.8	574.5	654.6	712.4	8.8	23.1
السودان	502.8	568.3	638.0	704.9	10.5	22.9
موريتانيا	368.3	424.5	476.8	531.7	11.5	17.3
الصومال	117.2	114.8	114.2	112.4	-1.6	3.6
المتوسط العام في الوطن العربي	2292.8	2493.5	2833.0	3079.9	8.7	100.0
العالم		5786.0	5781.0			

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان، وقد بلغ نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي على مستوى الوطن العربي عام 2002 حوالي 199.7 دولار/للفرد ازداد إلى نحو 211.5 دولاراً/ للفرد عام 2003، ثم إلى نحو 221 دولار/للفرد في عام 2004، والى نحو 232 دولاراً/ للفرد عام 2005، وبمعدل تغير قدر بنحو 5.0%، وهو يزيد على نظيره على مستوى العالم الذي تراجع بين عامي 2003 و2004 بنحو 3.8%، حيث انخفض من حوالي 229 دولاراً للفرد عام 2003، إلى حوالي 220 دولاراً للفرد عام 2004.

ويوضح جدول (2-2) مدى التباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية، حيث يزداد هذا المتوسط عن نظيره على المستوى العربي والعالمي في كل من الإمارات، السعودية، تونس، لبنان، سوريا، المغرب، السودان والجزائر. بينما يتراوح بين نحو 87% و61% من المتوسط العام للوطن العربي في كل من ليبيا وعمان ومصر. وينخفض عن ذلك في باقي الدول العربية.

جدول (2-2): اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي
خلال الفترة 2002 - 2005

دولار للفرد

الدولة	2002	2003	2004	2005*	معدل التغير	نسبة المتوسط (%) من العام
الإمارات	710.7	673.5	700.5	684.7	-2.3	295.1
السعودية	430.4	431.6	437.4	440.2	0.6	189.7
تونس	243.4	327.6	371.5	442.3	19.1	190.6
لبنان	305.6	314.4	338.1	351.9	4.1	151.7
سوريا	303.4	302.8	304.4	304.5	0.0	131.3
المغرب	196.4	270.4	302.3	362.3	19.8	156.2
السودان	187.5	212.9	241.5	267.9	11.0	115.5
الجزائر	168.7	208.5	240.9	278.3	15.5	119.9
ليبيا	193.6	187.8	201.6	202.3	0.4	87.2
عمان	220.4	200.9	179.9	159.9	-11.1	68.9
مصر	198.1	185.3	159.1	141.8	-10.9	61.1
العراق	108.6	76.6	117.6	109.9	-6.5	47.4
البحرين	84.8	88.5	93.4	97.4	4.4	42.0
فلسطين	100.9	128.6	92.8	99.4	7.1	42.8
الكويت	83.4	87.4	91.1	95.1	4.3	41.0
اليمن	77.3	82.4	90.4	96.4	6.7	41.6
موريتانيا	69.0	79.9	82.9	91.2	10.0	39.3
قطر	72.9	76.0	73.9	75.3	1.9	32.5
الصومال	87.9	86.0	73.1	67.5	-7.7	29.1
الأردن	39.4	47.2	51.6	58.2	12.9	25.1
جيبوتي	66.1	28.9	29.9	30.1	0.8	13.0
المتوسط العام	199.7	211.5	221.0	232.0	5.0	100.0
العالم		229	220		-3.8	

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

2 - 1 - 4 مستويات الأسعار:

تعتبر مستويات أسعار السلع الغذائية والأسعار النسبية لتلك السلع بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب سلع الغذاء، وتحد من إمكانية حصول المستهلك عليها. وقد عملت الدول العربية جاهدة على تقليل معدلات التضخم والتي تعتبر من المؤثرات الرئيسية على مستويات الأسعار بالنسبة للسلع الغذائية وبخاصة السلع ذات مرونات الطلب السعرية والدخلية المنخفضة.

وبالرغم من النجاحات المتحققة في السعي لتحجيم معدلات التضخم في الدول العربية بفضل مختلف السياسات المالية والائتمانية، إلا أن الأرقام القياسية للأسعار ونفقات المعيشة تشير إلى ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية سواء بين عامي 2004 و2005، أو مقارنة بسنوات الأساس. فعلى سبيل المثال، تشير الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الأردن إلى ارتفاعها بأقل عن 1.5% لمعظم السلع عدا السكر والألبان والأسماك واللحوم الحمراء التي ارتفعت الأرقام القياسية لأسعارها في عام 2005 إلى نحو 123%، 194%، 126% و115% على الترتيب مقارنة بعام الأساس (2002).

وفي البحرين ارتفعت بين عامي 2004 و2005 أسعار سلع الزيوت النباتية والسكر والأسماك بنحو 11%، و25% و14% على الترتيب.

وفي تونس كان هناك ثبات نسبي في أسعار معظم السلع الغذائية عدا الأسماك التي انخفضت أسعارها بنحو 2.5% واللحوم الحمراء التي ارتفعت أسعارها بنحو 4.3%.

وفي الجزائر ازدادت بين عامي 2004 و2005 أسعار السكر بنحو 12.5% والبقوليات واللحوم الحمراء بنحو 5% لكلٍ. وفي حين انخفضت أسعار الدرنات قليلاً وانخفضت أسعار اللحوم البيضاء بنحو 29%.

وفي السعودية انخفضت بين عامي 2004 و2005 أسعار الأرز بنحو 10% والبقوليات والأسماك بنحو 6% لكلٍ والألبان بنحو 14.3%. وفي الجانب الآخر، ازدادت أسعار الدرنات والسكر بنحو 5.8% لكلٍ، والزيوت النباتية بنحو 2.2% وشهدت أسعار القمح ثباتاً بين العامين المذكورين.

وفي السودان شهدت أسعار بعض السلع الغذائية ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2004 و2005 حيث ازدادت أسعار القمح بنحو 26% والذرة الرفيعة بنحو 36% والدرنات بنحو 15% والأرز بنحو 6%. أما السكر فقد انخفض سعره بنحو 7%.

وفي سوريا شهدت أسعار الأرز والزيوت النباتية واللحوم الحمراء زيادات بين عامي 2004 و2005 بلغت 40%، 22%، 32% على الترتيب.

وفي سلطنة عمان انخفضت بين عامي 2004 و2005 أسعار كل من الحليب الأرز والأسماك والأحياء المائية وزيت زهرة الشمس بنسب تراوحت بين نحو 5% و1.5%. أما زيت الزيتون ومحاصيل الخضر فقد ارتفعت أسعارها في السلطنة بين عامي 2004 و2005.

وفي فلسطين انخفضت بين عامي 2004 و2005 أسعار القمح والدقيق غير أن أسعار الأرز والذرة الرفيعة والسكر والأسماك واللحوم الحمراء شهدت زيادات ملحوظة بين هذين العامين.

وفي مصر ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار سلع الزيوت النباتية والخضر والفاكهة والسكر والبقوليات والأسماك واللحوم الحمراء. ومقارنة بنسبة الأساس (2000/1999) فقد بلغت الأرقام القياسية لتلك السلع في عام 2005 على الترتيب نحو 154%، 184%، 173%، 154%، 142%، 167%، 156%.

أما في المغرب فقد ازدادت أسعار الحبوب بين عامي 2004 و2005 بنحو 17-39% وأسعار البقوليات بنحو 19-45%.

وفي اليمن شهدت أسعار اللحوم الحمراء والألبان ثباتاً نسبياً بين عامي 2004 و2005 في حين ازدادت أسعار الحبوب والبقوليات بنحو 4-9%، وأسعار السكر واللحوم والزيوت بنحو 14% وانخفضت أسعار اللحوم البيضاء بنحو 4%.

2 - 1 - 5 سياسات المخزون من السلع الغذائية:

تستخدم الدول العربية مخزونها الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند ارتفاع مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ فهو لحالات سد النقص الطارئ. وتعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبر عن أوضاع الأمن الغذائي فيما يتصل بما يطرأ على المعروض من السلع الغذائية وإمكانات البلد على توفيرها.

ففي الأردن أبقت وزارة الصناعة والتجارة على سياسة بناء مخزون استراتيجي لمحصولي القمح والشعير لأهمية الأول كغذاء للإنسان، ومادة علفية لمربي المواشي بالنسبة للثاني. ويتبع أسلوب (3 + 2) في سياسة تكوين المخزون بالنسبة للقمح أي أن يتوفر مخزون يكفي للاستهلاك لما مدته ثلاثة أشهر في الصوامع والمستودعات وأن تكون هناك كمية متعاقد عليها تكفي لمدة شهرين. أما الشعير فيتبع أسلوب (2 + 1) في تشكيل المخزون أي أن يكون هناك ما يكفي الاستهلاك لمدة شهرين موجودة في الصوامع وكمية أخرى كافية للاستهلاك لمدة شهر متعاقد عليها.

أما بقية السلع فيتولى القطاع الخاص استيرادها وتخزينها مع بيان الكميات المستوردة والمخزنة شهرياً إلى وزارة الصناعة والتجارة ومن خلال نقابة تجار المواد الغذائية، والسلع التي تخضع لعملية المتابعة الشهرية هي: الحليب المجفف، السكر (المخزون 20 ألف طن شهرياً)، الأرز (المخزون 15 ألف طن شهرياً)، الزيوت النباتية، واللحوم.

وفي البحرين وتونس تحتفظ الدولة بصفة دائمة بمخزون احتياطي من المواد الأساسية من حبوب وزيت وسكر مما يمكن من الاستجابة إلى الاستهلاك لمدة شهرين على الأقل. وتشير بيانات الحركة في حجم المخزون إلى التطور الواضح في كميات المخزون من تلك السلع خلال السنوات الأخيرة في العديد من الدول العربية كما هو الحال في البحرين وتونس ومصر والمغرب واليمن.

وتمتلك الجزائر مخزوناً مدوراً سنوياً من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى 1.2 مليون طن ويستخدم هذا المخزون في حالة الطوارئ وحالة توقف الإمدادات الغذائية. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وبجانب محاصيل الحبوب يشمل المخزون سلعاً أخرى، وتتضمن الزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها. وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار.

وتحرص المملكة العربية السعودية على توفير مخزون استراتيجي لسلعة الغذاء الرئيسية (القمح) لمدة تكفي الاستهلاك المحلي لستة أشهر تقريباً إضافة إلى ما يوجد في مخازن كبار التجار والمستوردين من سلع غذائية وبكميات تزيد على الاستهلاك المحلي.

وفي السودان يعتبر محصول الذرة الرفيعة هو المحصول الرئيسي الذي يهتم جهاز المخزون الاستراتيجي بتخزينه كسلعة رئيسية للأمن الغذائي في السودان. وتعمل إدارة جهاز المخزون الاستراتيجي على توفير الموازنات اللازمة لزيادة حجم المخزون من هذا المحصول وبناء مخزون من محاصيل القمح والدخن وغيرها من السلع الغذائية.

وفي سوريا تعمل الدولة على بناء مخزون استراتيجي لمواجهة الطوارئ وذلك لمواد القمح والشعير والحمص والعدس. أما بالنسبة إلى السلع الغذائية الأخرى فيتعامل معها القطاع الخاص. وتشير بيانات الحركة في حجم المخزون إلى ازدياد كميات المخزون الاستراتيجي من كافة السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والبقوليات.

وفي فلسطين اهتمت سياسات المخزون من السلع الغذائية بتوفير مخزون استراتيجي للسلع الغذائية الأساسية لمدة ثلاثة شهور على الأقل. وقد عملت وزارة الاقتصاد الفلسطينية على ذلك قبل انتفاضة الأقصى المباركة عام 2000، لكن في ظل الإغلاقات الإسرائيلية والقيود على المعابر لم يتوفر هذا المخزون في السنوات الخمس الأخيرة وعندما أغلق المعبر التجاري الحدودي مدة 20 يوماً متتالية نفذ المخزون من السلع الأساسية وبخاصة الدقيق والسكر والأرز وكان الاستهلاك اليومي من الدقيق والقمح 1000 طن يومياً.

وفي سلطنة عمان تحرص الدولة على توفير مخزون استراتيجي من سلع الغذاء الرئيسية والتي تشمل الأرز والسكر وزيت الطعام والحليب المجفف والعدس. وتشير بيانات الحركة في حجم المخزون أيضاً إلى الزيادة الملحوظة في كميات المخزون من تلك السلع.

2 - 1 - 6 توفير مدخلات الإنتاج:

تعتبر الأصناف والبذور المحسنة، إضافة إلى الأسمدة والمبيدات والجرارات والآلات الزراعية من المدخلات المهمة في العملية الإنتاجية وتساهم في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية. كما أن عدم التوسع في استخدام الأصناف المحسنة يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض إنتاجية وحدة المساحة الأمر الذي يقلل من أرباح المزارع، وعدم قدرة المزارعين على المنافسة بالأسواق المحلية والخارجية بخاصة إذا كانت هناك أنواع وأصناف تنتج محاصيل مرغوبة مثل تحملها للتخزين والنقل أو تلبي رغبة المستهلك أو صفات أخرى مرغوبة.

2 - 1 - 6 - 1 الأصناف والبذور المحسنة:

تتوفر الأصناف والبذور المحسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية من مؤسسات القطاعين العام والخاص في الدول العربية كما هو الحال في الأردن حيث يوفر مشروع إكثار البذار الذي يعمل من خلال وزارة الزراعة والمؤسسة التعاونية الأردنية على إنتاج بذار المربي وبذار الأساس لكافة الأصناف المعتمدة للقمح وللشعير. ويتم توفير أصول الغراس المثمرة من مشاتل وزارة الزراعة، ويساهم القطاع الخاص بتغطية جزء من احتياجات المزارعين وبخاصة شتول الأشجار المثمرة بإكثارها أو استيرادها. وتقوم كذلك الشركات الزراعية والمزارعون باستيراد السلالات المحسنة من الأبقار الحلوب.

وفي البحرين يتولى القطاع الخاص توفير البذور وبخاصة بذور الخضراوات، وتتولى الوزارة توفير بعض من شتول الخضراوات وبذور الأعلاف. وفي تونس يتم إنتاج البذور الممتازة عن طريق التعاضدية المركزية للبذور والتعاضدية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة وذلك عن طريق التعاقد مع فلاحين مكثرين منتشرين في بعض الولايات. ويستخدم المزارعون في الجزائر الأصناف المحسنة المهجنة التي يعتمد استنباطها على الجهود المبذولة من طرف المراكز البحثية المتواجدة عبر القطر وخاصة بالنسبة للحبوب. وتتوفر البذور المحسنة للمزارعين في السعودية من خلال الشركات المحلية المتخصصة أو التجار المستوردين. وتقوم الدولة والقطاع الخاص في السودان بتوفير تقاوي محاصيل الذرة الرفيعة، والدخن والسمسم والفول السوداني والخضروات لصغار المزارعين بالقطاع المطري والقطاع التقليدي وبالمشاريع القومية. وتقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سوريا بإجراء مختلف أنواع التجارب الزراعية على الأصناف والأنواع النباتية ومنها استنباط السلالات الزراعية المناسبة للبيئة السورية.

وتقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار (قطاع عام) بمهمة تأمين البذار لأهم المجموعات الزراعية كالأقماح والحبوب والبطاطا والقطن وعباد الشمس وفول الصويا والذرة بأنواعها وذلك عن طريق إكثارها محلياً أو استيرادها من الخارج.

كما تقوم الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتأمين مختلف أنواع الغراس المثمرة والغراس الحراجية.

وفي الصومال تقوم بعض الشركات الزراعية بتوفير بذور المحاصيل البستانية باستيرادها من الخارج. أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية في القطاع المطري فيتم اختبار البذور من الإنتاج السابق ومن الأصناف المحلية القديمة. وفي القطاع المروي يتم إكثار بذور بعض للمحاصيل كالذرة الشامية، ويتم طرحها في الأسواق. وفي فلسطين تتوفر البذور المحسنة لجميع مجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والخضروات) كذلك تتوفر الأشتال البستانية المقاومة لأمراض التربة والأمراض الفيروسية من الإنتاج المحلي وعن طريق الاستيراد من الخارج.

وفي سلطنة عمان تتوفر بذور وتقاوي معظم المحاصيل الحقلية الرئيسية المحلية والمحسنة وكذلك محاصيل الخضر وشتلات وفسائل أصناف الفاكهة الرئيسية، حيث تنتج محطات البحوث الزراعية ومركز الزراعة النسيجية فسائل النخيل من مختلف الأصناف، كما تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بتوزيع بعض شتلات أشجار الفاكهة الأخرى وكذلك بعض البذور والتقاوي لأصناف الحاصلات الأخرى للمزارعين إما مجاناً أو بالدعم. وتقوم شركات القطاع الخاص بالمساهمة في توفير البذور والتقاوي.

وفي لبنان فإن معظم البذور المحسنة هي مستوردة من الخارج ومتوافرة عبر الشركات الزراعية التي تغطي جميع الأراضي اللبنانية. أما فيما يتصل بالحبوب لا سيما القمح فإن مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي الجهة التي تقوم بتحسين وإكثار الأصناف الملائمة.

وفي المغرب بلغت المبيعات من أصناف بذور الحبوب الخريفية لموسم 2004-2005 حوالي 644 ألف قنطار، وهو ما

يشكل ارتفاع قدره 13% مقارنة مع المبيعات المسجلة خلال الموسم الماضي (570 ألف قنطار)، وذلك بفضل الدعم المالي المهم من طرف الدولة الذي استفادت منه هذه البذور، والذي مكن من تخفيض أثمنتها إلى حدود مناسبة. ومن المؤسسات العاملة في مجال توفير البذور المحسنة في المغرب المعهد الوطني للبحث الزراعي والشركة الوطنية لتسويق البذور والقطاع الخاص.

وفي مصر تتوفر بذور المحاصيل الحقلية والبستانية المحسنة من خلال الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي بوزارة الزراعة ونحو 163 شركة قطاع خاص.

وفي اليمن تعمل كل من المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة والشركة العامة لإكثار بذور البطاطس ومشروع إكثار البذور والمدخلات الزراعية على توفير البذور المحسنة، كما يتم توفير أصناف وبذور محسنة عن طريق الاستيراد من خلال مؤسسة الخدمات الزراعية والجمعية العامة للري والقطاع الخاص.

ومن المؤسسات والبرامج الوطنية العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية، يعتبر المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، وكليات الزراعة في الجامعات الأردنية والشركات الخاصة ووزارة الزراعة والمؤسسة التعاونية الأردنية هي الجهات الرئيسية العاملة في هذا المجال في الأردن، ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي في تونس. ومن بين المؤسسات العاملة في توفير الأصناف والبذور المحسنة في الجزائر المعهد التقني للمحاصيل الكبرى بالنسبة للقمح والشعير والبقوليات، والمعهد التقني للبقول والزراعة بالنسبة لأصناف الخضر والمعهد الوطني للبحث الفلاحي ومعهد للبحث الغابي ومركز مختص في المراقبة والتصديق والمزارع التابعة للدولة والمزارعين الخواص.

وفي السعودية والسودان وسوريا وسلطنة عمان ولبنان ومصر تعمل الشركات الزراعية الخاصة ومراكز الأبحاث الزراعية على توفير الأصناف والبذور المحسنة. وفي فلسطين تعمل في هذا المجال شركات محلية تتبع القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية عامله في القطاع الزراعي مثل الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي وشركات أجنبية وجمعيات تعاونية زراعية.

ومن أهم مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة وآثارها على إنتاج السلع الغذائية في الدول العربية ما يلي:

- ندرة الأصناف المقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي.
- ارتفاع أسعار البذور المحسنة.
- تخوف المزارعين من استعمال الأصناف الجديدة.
- تدني الصفات الإنتاجية لسلالات الحيوانات المزرعية.
- عدم توفر القروض لصغار المزارعين
- ضعف وقلة برامج الإرشاد والتوعية.
- انخفاض الوعي بأهمية البذور المحسنة لدى المزارعين
- صعوبة ترحيل وتوزيع التقاوي إلى المناطق البعيدة في بعض الدول العربية.
- عدم توفر التمويل المناسب للبحوث في مجال البذور المحسنة.
- ضعف الأصناف المتوفرة لمحاصيل القطاع المطري في بعض الدول العربية.

2 - 1 - 6 - 2 استخدام الأسمدة:

تشمل أنواع الأسمدة المستخدمة للمحاصيل الحقلية والبستانية في الزراعة العربية الأسمدة النيتروجينية والأسمدة الفوسفاتية والأسمدة البوتاسية والأسمدة المركبة والمخلوطة إضافة إلى الأسمدة العضوية. وتتوفر في العديد من الدول العربية معظم تلك الأنواع من الأسمدة من الإنتاج المحلي ما عدا بعض الدول العربية الأخرى التي تعتمد على الاستيراد لمقابلة احتياجات قطاعاتها الزراعية من مختلف أنواع الأسمدة الكيماوية. وتشمل تلك الدول السودان والصومال ولبنان واليمن وجيبوتي وفلسطين وموريتانيا. وتوضح بيانات جدول (2-3) وجدول (2-4) تطور إنتاج الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 1997 -2004. ويتركز إنتاج الأسمدة الأزوتية في مصر التي تنتج نحو 45% من إنتاج الوطن العربي عام 2004، تليها قطر بنسبة 22.6%. وتساهم السعودية بنحو 7.4%، والإمارات بنحو 5.2%. وتتراوح مساهمة كل من الجزائر والأردن والبحرين وليبيا بين نحو 3.8% و2.2%. ويقدر إنتاج الوطن العربي من الأسمدة الأزوتية في عام 2004 بنحو 17.6 مليون طن أزوت صافٍ، بزيادة نحو 45.8% عن متوسط الفترة 1997 -2001، وبمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 9.2%.

أما إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فيتركز بصفة رئيسية في المغرب وتونس ومصر بنسب من إنتاج الوطن العربي عام 2004 تقدر بنحو 30.1% و28.4% و20.8% لكل من هذه الدول على الترتيب. ويقدر إنتاج الوطن العربي من الأسمدة الفوسفاتية عام 2004 بنحو 7.55 مليون طن من الفسفور الصافي، وبزيادة نحو 18.2% من متوسط الفترة 1997 – 2001، وبمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.6%.

جدول (2-3): تطور إنتاج الأسمدة الأزوتية في دول الوطن العربي المنتجة الرئيسية
خلال الفترة 1997 -2004

الدولة	متوسط الفترة 2001 -1997	2002	2003	2004	نسبة من إنتاج الوطن العربي عام 2004 (%)
مصر	4225.43	7800	8290	7880	44.9
قطر	2395.42	3155	3222	3976	22.6
السعودية	967.25	1299	1299	1299	7.4
الإمارات A	668.77	906.4	906.4	906.4	5.2
الجزائر	60.69	6730	703	660	3.8
الأردن	625.63	478.9	431	618	3.5
البحرين		631.1	567	509.8	2.9
المغرب	390.35	349.5	407.7	407.7	2.3
ليبيا	1204.06	389.6	389.6	389.6	2.2
العراق A	280.01	289.1	289.1	289.1	1.6
الكويت	851.24	255.3	255.3	255.3	1.5
سوريا	211.77	369.5	317.4	248.3	1.4
تونس	171.4	126.7	165.9	130	0.7
الجملة	12052.02	22780	17244	17570	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد (25).

جدول (2-4): تطور إنتاج الأسمدة الفوسفاتية في دول الوطن العربي المنتجة الرئيسية خلال الفترة 1997 -2004

الدولة	متوسط الفترة 2001-1997	2002	2003	2004	نسبة من إنتاج الوطن العربي عام 2004 (%)
المغرب	1945.42	2271	2271	2271	30.1
تونس	2435.4	3441	2133	2143	28.4
مصر	769.58	1220	1421	1573	20.8
العراق	345.57	372.1	372.1	372.1	4.9
الأردن	237.9	295.3	295.3	295.3	3.9
لبنان	268.4	275	275	275	3.6
الجزائر	78.87	200.7	167	252	3.3
سوريا	181.15	185	234	225.3	3.0
السعوديه	126.3	143	143	143	1.9
الجملة	6388.59	8404	7312	7549	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد (25).

وبالرغم من الجهود المبذولة لترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية إلا أن معدلات استخدام الأسمدة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والبستانية) تتدنى عن المعدلات الموصى بها في كثير من حالات الدول العربية الأمر الذي يؤثر سلباً على مستويات إنتاجية تلك المحاصيل إذ أن قلة استخدام الأسمدة أو استخدامها المفرط يؤديان إلى تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها.

وتشير الإحصاءات إلى أن معدل استهلاك الأسمدة في الدول العربية يقدر بنحو 52.1 كيلوجرام للهكتار يعادل نحو 57% من معدل الاستهلاك العالمي المقدر بنحو 90.9 كيلوجرام للهكتار. وعلى مستوى الدول العربية فان المعدل يبلغ أقصاه في مصر (390 كجم/هكتار)، ويقدر المعدل بنحو 175 بنحو كيلوجرام للهكتار في عمان، ويتراوح بين نحو 145- و100 كيلوجرام في الإمارات والكويت والعراق. ويبلغ العدل نحو 93.5 كيلوجرام للهكتار في السعودية. وبينما يبلغ المعدل نحو 76 كيلوجراماً للهكتار في الأردن ونحو 57 كيلوجراماً للهكتار في سوريا فانه يقل عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية.

ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة وآثارها على إنتاج السلع الغذائية في الدول العربية ما يلي:

- قلة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد سواء بالأراضي البعلية أو المروية.
- هناك مساحات كبيرة من الأراضي البعلية في العديد من الدول العربية لا يتم تسميدها ولسنوات متتالية ويعمل هذا بالتالي على تخفيض الإنتاج لوحدة المساحة.
- ارتفاع أسعار الأسمدة بخاصة في السنتين الماضيتين والذي كان مرهوناً بارتفاع أسعار البترول عالمياً، الذي أثر بدوره على أسعار التصنيع والنقل وغيره.
- قلة المعرفة لدى العديد من المزارعين في الدول العربية بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات المناسبة وأنواع الأسمدة ومواعيد التسميد.
- غياب السياسات الملائمة لمنح القروض الموسمية للمزارعين للحصول على الأسمدة في وقتها المناسب.
- ضعف الخدمات الإرشادية مما أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل للأسمدة.

2 - 1 - 6 - 3 استخدام المبيدات:

تسعى الدول العربية إلى ترشيد استخدام المبيدات الكيماوية وذلك تمشياً من متطلبات التنمية المستدامة وصيانة البيئة والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان، إضافة إلى مقابلة متطلبات الأسواق الخارجية. وقد تبنت العديد من الدول العربية عمليات المكافحة المتكاملة لوقاية مختلف المحاصيل الغذائية. كما يتم في مصر حالياً تطوير واستحداث وإنتاج وتسويق التكنولوجيا الجديدة حيث تم إنتاج أول مبيد حيوي (أجرين)، وقد تزايدت المساحة المعاملة بهذا المبيد من 10 آلاف فدان عام 1999 إلى 200 ألف فدان في عام 2004، الأمر الذي سيسهم في تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد قدرة المنتجات الزراعية المصرية على المنافسة العالمية والتصدير إلى الأسواق الخارجية.

وتتولى وزارات الزراعة والقطاع الخاص في الدول العربية مهام توفير المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب طبقاً للمواصفات والشروط التي تحمي البيئة والمواطنين. وتقوم مؤسسات البحوث الزراعية باعتماد أنواع المبيدات ووضع التوصيات الخاصة باستخدامها.

وتشمل أنواع المبيدات المستخدمة في الزراعة العربية المبيدات الحشرية والمبيدات الفطرية ومبيدات الأعشاب. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة واردات الدول العربية من المبيدات الحشرية قد بلغت نحو 207 مليون دولار في عام 2004 وبزيادة نحو 99% على قيمتها في عام 2002. وتركزت تلك الواردات في الجزائر بنحو 28% والمغرب بنحو 23.4% والسعودية بنحو 8.8% ومصر بنحو 7.8%.

أما قيمة واردات الدول العربية من المبيدات الفطرية فقد بلغت نحو 77.2 مليون دولار في عام 2004 وبزيادة نحو 21% عن قيمتها في عام 2002. وتركزت تلك الواردات في المغرب بنحو 34.2% والجزائر بنحو 14.8% وتونس بنحو 11.5% وسوريا بنحو 11.0% ومصر بنحو 8.9%، وفلسطين بنحو 5.2% والسعودية والأردن بنحو 4.6% لكل منهما.

وبلغت قيمة واردات الدول العربية من مبيدات الأعشاب نحو 87.4 مليون دولار في عام 2004 وبزيادة نحو 34.2% على قيمتها في عام 2002. وتركزت تلك الواردات في سوريا بنحو 27.2%، والسعودية بنحو 22.8%، والمغرب بنحو 17.1%، وتونس بنحو 9.2% والجزائر بنحو 5.6%.

وتتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام المبيدات في الدول العربية فيما يلي:

- ارتفاع أسعار المبيدات بخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول عالمياً مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- عدم استخدام المبيدات بالكميات وفترات الأمان الموصى بها الأمر الذي يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤثر على صحة الإنسان.
- زيادة كمية المتبقيات من المبيدات في التربة والمحاصيل لزيادة الكميات المستخدمة والتي من شأنها التأثير على صحة الإنسان وتقليل فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية.
- ضعف نظم توزيع وتداول المبيدات في المناطق الريفية وضعف نظم الرقابة والإرشاد.
- نقص الوعي لدى المزارعين في المزارع التقليدية والصغيرة بالاستخدام السليم للمبيدات وأنواعها ومصادرها يتسبب في الإضرار بصحة المستهلكين وبصحة البيئة نتيجة استخدام المبيدات غير الموصى بها وبوسائل وجرعات خاطئة، واستخدام المبيدات المحظورة.
- تلوث البيئة والمياه الجوفية.
- إبادة الكائنات الحية النافعة.
- عدم وجود رقابة على محلات البيع مما يؤثر على جوده المنتج (ظاهرة الغش).
- عدم التقيد بفترة الأمان أحياناً مما يسبب متبقيات المبيدات على المنتجات.
-عدم استعمال آليات الرش الملائمة بكل عملية رش.

2 - 1 - 6 - 4 استخدام الجرارات الزراعية وآلات الحصاد:

للميكنة الزراعية دور مهم وإيجابي في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في الزراعة العربية إضافة إلى ميزتها في توفير الجهد أثناء التنفيذ مقارنة بالعمليات الزراعية التقليدية. ونظراً لصغر أغلب الحيازات الزراعية في الوطن العربي بصفة عامة وتقليدية القطاعات الزراعية وبخاصة المطري منها، فإن معظم مساحات المحاصيل الغذائية لا تجد ما يقابل احتياجاتها الفعلية من الجرارات والحاصدات الزراعية.

ورغم الجهود المبذولة من قبل وزارات الزراعة وقطاع الهندسة الزراعية، وبحوث الهندسة الزراعية والقطاع الخاص والقطاع التعاوني في الدول العربية لتطوير استخدام الميكنة الزراعية فإن مؤشرات استخدام الميكنة الزراعية في الإنتاج الزراعي العربي لا تعكس تطوراً في استخدام الجرارات الزراعية والحاصدات والآلات لوحدة المساحة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المعدل العام لاستخدام الميكنة في الدول العربية تراوح بين نحو 7.7% جرار للهكتار في عام 2000 إلى نحو 7.5 جرار للهكتار في عام 2004.

وقد تم وضع سياسة طويلة الأمد في بعض الدول العربية لاستمرار التوسع في الزراعة الآلية في عمليات الزراعة والحصاد كما هو الحال في مصر حيث يتم تطوير معدات وأساليب تساعد على زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة ومياه الري وتحسين كفاءة استخدام مياه الري بالأراضي الجديدة، ومعدات الحصاد، والتوسع في برامج التصنيع المحلي للمعدات الزراعية، وتحديث الأساليب الهندسية اللازمة للإنتاج الزراعي، وتكثيف البرامج البحثية والتطبيق في مجالات استغلال مخلفات الإنتاج الزراعي وعمليات ما بعد الحصاد، وتطبيقات التكنولوجيات الهندسية في القرية ومنزل الفلاح لتحويلها إلى وحدة إنتاجية، والاهتمام بإتباع أساليب التوحيد القياسي عند التعامل مع مكونات التكنولوجيات الهندسية. وفي تونس تعكف وزارة الفلاحة والموارد المائية على دراسة قطاع الميكنة الفلاحية وتطويره ليقوم بدور أكبر للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وفي السعودية يخضع استيراد الجرارات والآلات الزراعية لتجارب طويلة يتم التأكد من خلالها من مدى مناسبتها لظروف المملكة، وقد ساعد انتشار استخدام الآلات والمعدات الزراعية الحديثة على زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

وفي الأردن تقوم المؤسسة التعاونية الأردنية ومن خلال 3 محطات تأجير رئيسية موزعة على مناطق المملكة بتقديم خدمات الآليات الزراعية بخاصة البذارات وآلات الرش للمزارعين بأجور رمزية كذلك تقدم وزارة الزراعة تلك الخدمات من خلال 35 مديرية زراعة ميدانية، إلى جانب الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص في هذا المجال.

ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الجرارات الزراعية وآلات الحصاد في الزراعة العربية ما يلي:

- تفتت الحيازات الزراعية وصغر حجمها، الأمر الذي يؤدي إلى قلة كفاءة استخدام الميكنة الزراعية.
- ارتفاع أسعار قطع الغيار والمحروقات الأمر الذي ينعكس على رفع تكلفة العمليات الزراعية وبالتالي التأثير على أربحية المزارع.

- عدم الدراية الكافية بكيفية استعمال بعض الآلات الفلاحية من طرف مستعمليها.
- ضعف أو انعدام القروض وخدمات التمويل خاصة لصغار المنتجين.
- عدم توفر العدد الكافي من الجرارات والحاصدات والذي يتناسب مع المساحة المزروعة في الكثير من الدول العربية.
- عدم وجود العمالة المدربة على استخدام الجرارات والحاصدات مما يساعد على زيادة الفاقد من المحصولات الزراعية وبخاصة الغذائية.
- صعوبات توفير قطع الغيار وخدمات الصيانة.
- عدم تنفيذ سياسة الإحلال للجرارات العاملة والتي تعمل بأقل من الكفاءة المطلوبة مما يؤثر على الإنتاج والإنتاجية.

2 - 1 - 7 نظم تسويق وسلامة الغذاء:

لقد تطورت المفاهيم التسويقية عالمياً وعربياً تطوراً جذرياً وكبيراً خلال العقود الخمسة الماضية، فبعد أن كان التسويق في بداية الخمسينات يعني بعمليات نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين، أصبح التسويق في المفهوم الحديث عبارة عن نظام متكامل تتفاعل فيه مجموعة من الأنشطة التي تعمل بهدف تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات للمستهلكين الحاليين والمرتقبين. وكذلك فقد تطور التسويق الزراعي بحيث أصبح يعرف بأنه عبارة عن مجموعة مترابطة من الوظائف والخدمات التي يقدمها ويستفيد منها كافة الأطراف المعنية بالقطاع الزراعي بدءاً من المنتجين وانتهاءً بالمستهلكين النهائيين للسلعة، وذلك بهدف نقل السلع الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين في الأسواق المحلية والخارجية بأفضل حالة وأقل تكلفة وأسرع وقت، إطار (5).

ونظراً لاتصاف الإنتاج الزراعي عامة والمنتجات الزراعية ذات القابلية العالية للتلف كالخضار والفواكه ومنتجات الألبان والبيض واللحوم الطازجة خاصة، بكثير من السمات التي تصعب من عملية تسويقها وتجعلها معقدة إذا ما قورنت بعمليات تسويق المنتجات والسلع غير الزراعية، فانه ولتوفير قدر أكبر من الأمن الغذائي العربي، يتوجب وجود أنظمة تسويقية زراعية عربية متطورة ومرنة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية والمحلية. وذلك نظراً لما يمكن أن يتعرض له الأمن الغذائي العربي من آثار سلبية نتيجة للتغيرات التجارية والدولية المتسارعة من ناحية، ولما يمكن أن يتعرض له المنتجون والمسوقون من خسائر كبيرة لارتفاع نسب تلف تلك المنتجات خلال مرورها بالمراحل التسويقية المختلفة مما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي من ناحية أخرى. إذ أن نسب التلف في المنتجات المسوقة – تقدر حالياً بنحو 25- 50% من إجمالي الإنتاج الزراعي العربي. ويؤدي ذلك بالطبع إلى انخفاض في الكميات المعروضة والمتاحة للاستهلاك وارتفاع في أسعار المنتجات وتدني جودتها، وبالتالي صعوبة حصول الفئات الأقل حظاً على احتياجاتها من السلع الغذائية كماً ونوعاً. كما أن تعرض المنتجات الزراعية للنقص في قيمتها الغذائية وتدهور في نوعيتها قد ينجم عنه أخطار جمة على سلامة الأغذية وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، مما قد يعرض حياة المستهلكين لمخاطر عديدة أبسطها التسمم الغذائي.

وتزداد أهمية وجود أنظمة تسويقية عربية كفوءة ومرنة مع وجود توجه عالمي نحو سلامة الغذاء من التلوث الغذائي الناتج عن تلوث البيئة والغش والممارسات غير العادلة في تجارة وتسويق وجودة المعروض من السلع والمنتجات الغذائية، وكمية وعرض الغذاء، وكذلك الاهتمام بالفاقد الغذائي والاستهلاك غير المرشد والعناصر الغذائية المطلوب توفرها في الغذاء تلبية لاحتياجات المستهلك الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتجارة الغذاء. ومن المؤكد أن الغذاء المتكامل، الكافي، الصحي الصالح للاستهلاك البشري يعتبر عنصراً مهماً لبلوغ الفرد مستويات حياه معيشية مقبولة، كما أن الحق في الحصول على هذا المستوى بما يفي بمتطلبات الصحة وبنية الفرد وأسرته يعتبر أحد الحقوق المنصوص عليها صراحة في وثيقة حقوق الإنسان. ومن الملاحظ أن قطاع شراء الأغذية يستغل جزءاً مهماً من دخول المستهلكين خصوصاً من ذوي الدخل المتدني والذين هم عادة يمثلون أكثر المجموعات المتأثرة، ومن مطالبهم توكيد جودة وسلامة الغذاء وصلاحيته والوقاية من الممارسات التجارية غير العادلة، وكما هو معلوم فإن السلع الغذائية تعتبر عنصراً مهماً وحرجاً في التجارة الدولية وتتأثر جودتها وانسيابها بشكل رئيسي بالممارسات التجارية السائدة في التشريعات الغذائية وممارسات رقابة وتوكيد الجودة بالدول المعنية. وبهذا الخصوص تشير دراسات وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تفاوت الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية في الدول العربية من حيث درجات تطورها وتقدمها وقدرتها على تحقيق المطلوب منها، وبالتالي تفاوت مدى تأثيرها على الأمن الغذائي العربي على المستويين القطري والقومي.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية تخطو خطوات واسعة في سبيل تطوير أنظمة التسويق الزراعي فيها كما هو الحال في المغرب وتونس والأردن ومصر والإمارات وفيها تعتبر الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية والخدمات والبُنى التحتية التسويقية متقدمة نوعاً ما، وأيضاً كما في سلطنة عمان والسعودية واليمن ولبنان وسوريا حيث تبذل الحكومات والقطاع الخاص جهوداً مقدرة في سبيل إضفاء المزيد من التطوير على أنظمة التسويق الزراعي لتحسين إمكانات تسويق المنتجات الزراعية. كما تعمل دول أخرى مثل: موريتانيا والصومال والسودان والجزائر على التصدي للمحددات التي تقف أمام تطوير نظم التسويق الزراعي فيها، والحد من آثارها السلبية على الأمن الغذائي العربي التي تتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على الغذاء نتيجة لارتفاع تكاليف نقل المنتجات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وارتفاع نسب الفقد والتالف وأثمان العبوات والهوامش التسويقية. وكذلك نتيجة إلى ضعف كفاءة الأنظمة التسويقية بشكل عام، والأنظمة الرقابية الغذائية بشكل خاص مما يترك مجالاً واسعاً لدخول منتجات غير سليمة أو متدنية الجودة إلى الأسواق وبيعها للمستهلكين.

وعليه فانه يتوجب على الدول العربية كافة العمل على تطوير أنظمتها التسويقية الزراعية لتمكينها من استيعاب المتغيرات الدولية والمحلية وبما يمكنها من تعظيم الفوائد والمكاسب وتقليل السلبيات مما سيسهم إيجاباً في توفير سلع غذائية محلية ومستوردة عالية الجودة بأسعار مناسبة للمستهلكين وبما يحقق عوائد جيدة للمنتجين تحفزهم على زيادة وتنويع إنتاجهم من جهة وتطويره من حيث الجودة من جهة أخرى.

2 - 1 - 8 المعونات الغذائية:

توجد في بعض الدول العربية مناطق ومجموعات سكانية بعينها معرضة لنقص الغذاء نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة وموجات الجفاف التي تتسبب في تدني الإنتاج من السلع الغذائية وتؤدي بالتالي إلى تدني مستويات الدخول، إضافة إلى عوامل النزوح وعدم الاستقرار نتيجة النزاعات والحروب الأهلية في بعض الدول العربية. وتسعى الدول العربية إلى تطوير تلك المناطق ومساعدة المجموعات السكانية المعرضة لنقص الغذاء عن طريق تقديم المعونات الغذائية وتطوير البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتنمية النظم المزرعية في تلك المناطق.

وفي الأردن تشمل المناطق المعرضة لنقص الغذاء وادي الأردن ومحافظات مأدبا والطفيلة ومعان والعقبة ومحافظات الجنوب. وتشمل أسباب تعرضها لنقص الغذاء الفقر والبطالة وتعرض المحاصيل للصقيع وتراجع دخول المزارعين. واشتملت الإجراءات المتخذة حولها تقديم معونات نقدية متكررة إضافة لوجبات غذائية يومية للطلاب في المدارس، ومعونات أخرى. إضافة إلى تعويض المزارعين عن جزء من خسائرهم بشكل نقدي وتقديم مواد غذائية وتمثلت المعونات الغذائية المقدمة لتلك المناطق والمجموعات خلال الفترة 2003 – 2005 في وجبات غذاء للطلاب في المدارس الحكومية والزيوت، والعدس، والسكر. وقد ساهم في تقديم تلك المعونات كل من وزارة التربية والتعليم والصندوق الأردني الهاشمي وبرنامج الغذاء العالمي.

وفي تونس هناك بعض المناطق الريفية معرضة للنقص الغذائي بحكم موقعها الجغرافي. وقد اتخذت من أجلها العديد من الإجراءات التنموية مثل تدخلات الصندوق الوطني للتضامن بإحداث المرافق الأساسية مثل تعبيد الطرقات وتزويد المناطق بالماء الصالح للشراب والإنارة. إضافة إلى ذلك تقدم الدولة معونات غذائية لتلك المناطق والمجموعات السكانية فيها. تتمثل هذه المعونات في المعونات المستمرة وتشمل مبالغ مالية تقدم بصفة مستمرة إلى المجموعات السكانية الأكثر فقراً بهدف تأمين حد أدنى من الدخل يساعد في مقابلة حاجياتهم الضرورية. وتمنح هذه المعونات في إطار البرامج الوطنية المحدثة للأسر المعوزة والأفراد المعوقين والمتقدمين في السن. وقد بلغ عدد المنتفعين بهذا البرنامج خلال عام 2005، حوالي 121 ألف مستفيد وبتكلفة تناهز 59.2 مليون دينار تونسي. هذا بالإضافة إلى المعونات الموسمية التي تمنح للعائلات المعوزة بهدف تغطية التكاليف الإضافية الخاصة ببعض المناسبات الموسمية كالأعياد الدينية وموائد الإفطار في شهر رمضان المعظم والعودة المدرسية والجامعية وفي الفترات الصعبة. فبمناسبة العودة المدرسية والجامعية لموسم2005-2006 ، استفاد بهذه الإعانات قرابة 405 ألف تلميذ وطالب بمبلغ يناهز12.2 مليون دينار.

وفي الجزائر لا توجد فئات سكانية أو مناطق تعاني من نقص الغذاء، ولكن تقوم وزارة التضامن الوطني مع المجتمع المدني بإعداد برنامج موائد الإفطار في شهر رمضان المعظم، كما يتم تقديم الوجبات المدرسية في المناطق الريفية تتكفل بها الدولة. وفي عام 2004 تمت إعانة المناطق المتضررة من أثر الفيضانات في ولاية بشار من طرف الدولة والجمعيات الخيرية.

وفي السودان تعتبر مناطق البحر الأحمر ودارفور والمناطق الانتقالية بالجنوب ومناطق النازحين والعائدين من المناطق المعرضة للنقص الغذائي بسبب الجفاف والحروب الأهلية. وتقدم لهذه المناطق المساعدات بأنواعها الغذائية والأمنية والخدمات الاجتماعية. وقد بلغ حجم المعونات التي قدمها برنامج الغذاء العالمي والمعونة الأمريكية لتلك المناطق من الحبوب والبقوليات والزيوت نحو 485 ألف طن في عام 2002 و390 ألف طن في عام 2003 و618 ألف طن في عام 2004.

وفي سوريا يتعرض بعض سكان البادية لنقص الغذاء في موسم الشتاء من جراء انقطاع الطرق وتقوم الدولة بتأمين حاجة السكان من الغذاء بشتى الوسائل، إضافة لقيامها المعونات الغذائية واستصلاح الأراضي الهامشية.

وفي الصومال تتعرض مناطق كثيرة لنقص الغذاء بسبب الظروف المناخية غير الملائمة وظروف عدم الاستقرار وتشمل تلك المناطق العديد من الأقاليم في شمال ووسط وجنوب البلاد.

وفي دولة فلسطين تشمل المناطق المعرضة للنقص الغذائي شمال غزه، والمناطق الوسطى (دير البلح)، وخانيونس-رفح، والخليل، والأغوار. ويرجع ذلك إلى وجود مناطق عسكرية مغلقة، تجمعات ريفية بدوية في المناطق الحدودية، وجود مناطق فقيرة (قرب المستوطنات)، ووجود تجمعات ريفية وبدوية فقيرة في المناطق المغلقة، ومناطق فقيرة تعرضت للجفاف معظم سكان البدو نتيجة لقلة الأمطار. ومن المساعدات والإجراءات المتخذة حولها برنامج الغذاء مقابل العمل والتدريب). إضافة إلى توزيع مواد غذائية شهرية ومساعدات من وكالة الغوث وبرنامج الغذاء العالمي والشئون الاجتماعية حيث تم توزيع سلة غذائية لكل أسرة. وبلغت الكمية السنوية الموزعة حوالي 130 ألف -140 ألف طن من الدقيق والسكر والأرز والزيت.

وفي سلطنة عمان لا توجد مناطق أو مجموعات سكانية تتعرض للنقص الغذائي ولكن هناك بعض الجهات في السلطنة مثل الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقوم بتقديم معونات غذائية واستهلاكية خاصة في شهر رمضان المبارك للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، وكذلك أثناء حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية. وتساهم وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للمواطنين عن طريق تمكين محدودي الدخل بتوفير احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية. ويتم ذلك عن طريق صرف معاشات الضمان الاجتماعي للشرائح المستحقة.

وفي مصر يقدر عدد السكان المعرضين للنقص الغذائي بنحو 2.4 مليون نسمة يمثلون نحو 3% من إجمالي السكان. وفي إطار جهود الدولة لإحداث التنمية الريفية المستدامة يتم تطوير البنيات الأساسية في المناطق الريفية والمشروعات التنموية وتنفيذ مختلف برامج الحد من الفقر وتوفير الغذاء للسكان.

وفي المغرب هناك العديد من المناطق المعرضة للنقص الغذائي نتيجة تعاقب حالات الجفاف وحالات الفقر في بعض المناطق. ومن الإجراءات الأساسية المتخذة تجاه تلك المناطق والحالات الإصلاحية الشمولية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لضمان تحقيق تنمية مستدامة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ترتكز أساساً على إشراك السكان وترمي إلى تقليص العجز الاجتماعي وتشجيع العمليات المدرة للدخل. كما تسعى مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى محاربة جميع أوجه الفقر والإقصاء الاجتماعي عن طريق إنجاز مشاريع تضامنية وتقديم مساعدات غذائية وألبسة وأدوية وذلك عبر تنظيم حملات وطنية للتضامن لجمع الاعتمادات المالية الضرورية لتحسين أوضاع الفئات المستهدفة.

وفي اليمن تعتبر مناطق الحديدة، وشبوة، والمهرة، والبيضاء لحج، وصعدة والجوف وآب، تعز، وحجة ذمار من المناطق التي تتعرض لنقص الغذاء نتيجة ضعف الإنتاجية في الأراضي المطرية في تلك المناطق وآثار السيول وجرف الأراضي الزراعية. وتعمل الدولة على إقامة سدود صغيرة لمجرى السيول في إطار الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010، وتحسين البنيات الأساسية وإقامة والمشروعات التنموية في تلك المناطق. وقد بلغ إجمالي تكاليف المشاريع الزراعية الممولة من المعونة الغذائية الفرنسية لعام 2005 حوالي 262.6 مليون ريال يمني، توزعت على إدخال تقنيات الري والتدريب، وتحسين تقنيات، وتكملة مشروع مياه الشويفة، وبناء سوق الأسماك بأمانة العاصمة، وبناء حاجزين لحجز مياه الأمطار، وتأسيس جمعية اقتصادية للنحل في جزيرة سقطرى، وتربية الأغنام المحلية.

إطار (5): التجارة الزراعية والأمن الغذائي

في خضم ما يجري على الساحة العالمية والإقليمية من تطورات ومستجدات اقتصادية وتجارية مهمة على مختلف المستويات ، برز في العالم جدل كبير حول دور التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق قدر أدنى من الأمن الغذائي وخاصة للدول النامية. حيث برز فريقان أحدهما يدافع عن تحرير التجارة العالمية ودوره الايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي للدول نظراً لما تحققه عملية التحرير من استخدام أكفأ للموارد وزيادة في الإنتاج المبني على الميزات النسبية والتنافسية، مما سيسهم إيجاباً في تحقيق مستوى أرفع من الرفاه الاجتماعي والأمن الغذائي بأبعاده المختلفة وأهمها الحصول على الغذاء كماً ونوعاً وتوفره في كل الأوقات واستقرار إمداداته. في حين يرى الفريق الآخر بأن تحرير التجارة لا يراعي بدرجات كافية اختلاف الأسواق ودرجات نموها وتطورها، إضافة إلى عدم الإنصاف في علاقات القوة التي تتحكم في سير عمليات التفاوض التجاري متعددة الأطراف، مما يضر بالأمن الغذائي للدول النامية نتيجة لكون المستفيدين الرئيسين من عمليات تحرير الأسواق هم كبار المزارعين في الدول المتقدمة مما سيؤدي إلى تهميش صغار المزارعين وزيادة نسب البطالة والفقر وبالتالي التأثير سلباً على الأمن الغذائي بأبعاده المختلفة.

وبهذا الخصوص أبرزت العديد من التقارير الدولية الحديثة حول التجارة والتنمية أعدتها منظمات دولية مختلفة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي، ضرورة قيام الدول المتقدمة باتخاذ الإجراءات التالية لتعظيم مكاسب الدول النامية من عمليات التحرر الاقتصادي والتجاري : 1) بإزالة الدعم الذي تقدمه لقطاعاتها الزراعية لما له من آثار سلبية على الدول النامية،2) زيادة فاعلية إمكانيات وصول الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبخاصة أسواق الدول المتقدمة،3) تعزيز التعاون بين دول الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار، 4) انتهاج أنظمة ذات فاعلية أكبر لإدارة المخاطر غير المتوقعة في أسعار السلع.

وعلى الرغم من كل ما سبق فان صورة التجارة الخارجية لأي دولة أو إقليم، وما يطرأ عليها من تغيرات، إنما تعكس إلى حد كبير مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي العام والقطاعي من جهة، ومدى القدرة على المواءمة والتفاعل الإيجابي مع تلك التطورات والمستجدات من جهة أخرى من منظور المكاسب الصافية لمحصلة المنافع والأعباء الناجمة عنها.

وعليه فانه ونظراً لكون الدول النامية عامة والدول العربية خاصة لا تستطيع العيش بمعزل عما يجري على الساحة الدولية من متغيرات من جهة، ولكونها ستكون ملزمة بالاعتماد الكلي على ما تنتجه في غياب التجارة من جهة أخرى، فان أحداً لا يستطيع أن ينكر الأهمية الكبيرة للتجارة عامة والتجارة الزراعية خاصة في توفير قدر أكبر من الأمن الغذائي وبخاصة للدول النامية، وذلك، لأن التجارة تسهم إيجاباً في زيادة الدخول بخاصة وان غالبية الصناعات التصديرية في الدول النامية تعتمد على الأيدي العاملة، وزيادة المعروض من السلع الغذائية كماً ونوعاً وبالتالي زيادة فرص الحصول على الأغذية وتوسيع مجالات الاختيار للمستهلكين، إضافة إلى مساهمتها الفاعلة في خفض الأسعار واستقرار الإمدادات الغذائية.

وفي هذا المجال فإنه لابد من التذكير بأنه وبهدف إيصال مكاسب التجارة إلى الفقراء وحمايتهم من أية آثار سلبية تنشأ عن تحريرها لابد للدول المعنية وخاصة دول المنطقة العربية التي يعيش نحو 45% من سكانها في الأرياف وتعتبر الزراعة مصدر العيش الرئيسي لنحو 32% من إجمالي القوى العاملة فيها، فإنه لابد من توفير سياسات محلية كفوءة وعادلة وقادرة على إيصال المكاسب إلى الفقراء والحد من سلبيات الانفتاح التجاري وتعظيم مكاسبه.

2 - 2 دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

2 - 2 - 1 جهود ودور القطاع الخاص العربي في تحقيق الأمن الغذائي:

نتيجة لتوسع العلاقات التجارية الدولية وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة الدولية، فقد شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات محاولات جادة للإصلاح في المسارات الاقتصادية في معظم الدول العربية من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، إضافة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير التجارة وفقاً لاتفاقية التجارة الدولية. ولقد تمثلت تلك الاتجاهات في محاور متعددة أهمها تحرير أسعار المدخلات والمنتجات ورفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية، وإدخال تعديلات مؤسسية وهيكلية تهدف إلى إعطاء دورٍ أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى العمل على انتقال ملكية و/أو إدارة المؤسسات الحكومية إلى القطاعً الخاص. كما عملت غالبية الدول العربية على تحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي، واتخاذ الإجراءات الملائمة لخفض معدلات التضخم والحد من العجز في موازين المدفوعات والميزانية العامة، وإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنها وزارات وهيئات الزراعة لتتوافق مع الدور الجديد للدولة المتمثل وبشكل عام في الإشراف والرقابة والتوجيه والتخطيط التأشيري.

وقد ركزت غالبية الحكومات العربية خلال العقدين المنصرمين على إعطاء دورٍ أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الأنشطة والمجالات وبشكل خاص في المجالات الزراعية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط وسياسات مختلفة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة المختلفة، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي بالحدود المسموحة في الاتفاقيات الدولية وتوفير البُنى المؤسسية والتحتية وتقديم الحوافز التشجيعية والضمانات والإعفاءات الجمركية والضريبية اللازمة لتشجيعه على الاستثمار في المجال الزراعي، وكذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة لنموه وتطوره من سياسات تجارية ونقدية وتشريعات وأنظمة وقوانين. وقد أثمرت تلك الجهود في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية، مما أدى إلى كسر حاجز الإحجام عن الاستثمار في بعض الأنشطة وبخاصة الزراعية وزاد من مساهمة القطاع الخاص العربي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، نتيجة لقيام القطاع الخاص بالاستثمار في العديد من المشاريع الإنتاجية والتجارية والتسويقية الزراعية.

وبهذا الخصوص تجدر الإشارة بأنه قد كان للقطاع الخاص العربي تاريخياً دور مقدر في التنمية الزراعية وفي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه ونظراً لسيطرة القطاع العام على غالبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية والتصنيعية خلال فترة ما قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فقد تراجع هذا الدور وأصبح يقتصر على ممارسة العمليات الإنتاجية وبعض الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية. ونتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها غالبية الدول العربية خلال العقدين المنصرمين، وما ترتب عليها من انفتاح اقتصادي وتحرير للأسواق وإعادة هيكلة للوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بدأ القطاع الخاص العربي باستعادة دوره الرائد في التنمية الاقتصادية عامة والزراعية خاصة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المعوقات والمحددات التشريعية والقانونية والتمويلية والمالية والفنية والبشرية والمؤسسية والمعوقات والمحددات الطبيعية التي تحد من قيام القطاع الخاص بدوره في برامج التنمية الزراعية، ساهم القطاع الخاص العربي مساهمات مقدرة في توفير الأمن الغذائي في الدول العربية وبخاصة في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق والتجارة الزراعية، ومتواضعة في مجالات أخرى مثل توفير البُنى التحتية والخدمات المساندة والبحث والإرشاد، إطار (6). وفيما يلي نماذج وتجارب رائدة، لمساهمات القطاع الخاص في المجالات التنموية الرئيسية:

1 - في مجال الإنتاج الزراعي (نباتي- حيواني- سمكي):

في هذا المجال يلاحظ حدوث زيادة كبيرة في إقبال القطاع الخاص على إقامة المشروعات الإنتاجية الزراعية بكافة أنواعها وأحجامها خلال العقدين المنصرمين، وبخاصة خلال حقبة الثمانينات وبداية التسعينات. حيث أصبح للقطاع الخاص العربي مساهمة فاعلة في الإنتاج الزراعي في مختلف الدول العربية وفي كافة المجالات النباتية والحيوانية والسمكية. وقد أسهم ذلك في زيادة الإنتاج والإنتاجية من غالبية السلع والمنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى خفض الفجوة الغذائية العربية وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي أو على الأقل المحافظة عليها عند حدود معينة على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان.

ويعزى ذلك الإقبال إلى السياسات والآليات التي انتهجتها غالبية الدول العربية وبخاصة التعديلات في أنظمة توزيع الحيازات الزراعية وبرامج الدعم والحوافز والإعانات والقروض الميسرة التي تم تقديمها للمستثمرين في القطاع الزراعي في الدول العربية عامة ودول الخليج العربي بشكل خاص.

ومن الأمثلة على مساهمات القطاع الخاص في جهود التنمية الزراعية بالدول العربية في هذا المجال ما يلي:

- قيام القطاع الخاص الأردني في نهاية الثمانينات بالاستثمار في أربعة مشاريع زراعية كبيرة (شركات ضخمة) في منطقة جنوب المملكة متخصصة بإنتاج الحبوب والأعلاف والخضراوات بتكلفة تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار أمريكي. كما أسهم القطاع الخاص في تطوير الزراعات المحمية، حيث استطاع إدخال التقانات الحديثة وبخاصة في مجال الإنتاج المكثف من خلال استخدام البيوت البلاستيكية العادية والمتعددة الصوب، حيث كان له الفضل في زيادة عدد تلك البيوت من نحو ١٧ ألف بيت عام ١٩٨٧ إلى نحو ٣٥ ألف بيت عام ٢٠٠٤. وكذلك كان للقطاع الخاص الأردني إسهامات مقدرة في إدخال زراعات جديدة مثل أزهار القطف، الاسبرجس، البندورة المعلقة والبندورة الكرزية، الخس الروماني، العنب خالي البذور، التمور. إضافة إلى إسهامه في إدخال أصناف وأسمدة وتجهيزات حديثة كان لها الفضل في رفع الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل وبخاصة الخضر والفاكهة.

- ازدياد إقبال القطاع الخاص البحريني على الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي، حيث قدرت الاستثمارات الزراعية البحرينية خلال الفترة 1982 –1989 بنحو 239 مليون دولار، بلغ نصيب القطاع الخاص منها نحو 70%. وقد نالت القطاعات الزراعية

المختلفة نصيباً متفاوتاً من الاستثمارات، واحتل الاستثمار في قطاع الدواجن المرتبة الأولي نظراً لسرعة دوران رأس المال ودخول الدولة كشريك للقطاع الخاص العامل في هذا المجال. وكذلك تزايد اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال تربية الأبقار وإنتاج الألبان الطازجة.

- المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص التونسي في زيادة المساحات المروية، وفي إحداث المشاريع الزراعية المختلطة من أشجار مثمرة وتربية ماشية وتجهيزات ريفية وسقوية. ففي مجال الإنتاج الحيواني أسهم القطاع الخاص في تنويع المشاريع من خلال إدخال مشاريع تربية النحل والأرانب والحلزون والدجاج، هذا بالإضافة إلى تربية الجمال التي تطورت في السنوات الأخيرة لما للحمها من فوائد صحية متعددة.

- الدور المقدر للقطاع الخاص السعودي في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية، والذي يعزى إلى الدعم الملموس الذي قدمته الدولة للقطاع الزراعي عموماً، حيث أقبل القطاع الخاص على إقامة المشروعات المتخصصة ذات الحجم الكبير والمتوسط والصغير في مختلف المجالات النباتية والحيوانية والسمكية ومنها المشاريع المتخصصة في إنتاج القمح، الأعلاف، الخضار، النخيل والفاكهة، وتربية الأسماك والروبيان، وتربية الدجاج اللاحم والبياض، تربية الأبقار لإنتاج الحليب وتسمين العجول والأغنام وإنتاج النعام والأرانب. وقد شجع القطاع الخاص على إقامة مثل هذه المشاريع إضافة للحوافز والتعديلات الايجابية في قوانين الاستثمار، قيام الحكومة بإصدار نظام خاص بتوزيع الأراضي البور على المواطنين الراغبين في الاستثمار الزراعي. حيث تم خلال الفترة منذ صدور نظام توزيع الأراضي البور وحتى عام 2003 توزيع نحو 3.2 مليون هكتار تم استثمارها من قبل 123 ألف مستثمر منهم ما يزيد على نحو 99.5 ألف مستثمر فردي ونحو 23 ألف مشروع مشترك و45 شركة زراعية. ومن الأمثلة على الشركات الزراعية الإنتاجية الناجحة في المملكة الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) التي تقوم بالاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني ومشاريع التصنيع الزراعي.

- وفي سلطنة عمان، لا زالت مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية محدودة، وقد بدأت تظهر في الفترة الأخيرة بعض المبادرات من القطاع الخاص لإقامة بعض المشاريع بخاصة في الإنتاج الحيواني كمشاريع الدواجن البياض واللاحم، وفي الإنتاج النباتي كمصانع التمور والبيوت المحمية التي بدأت تنتشر بشكل ملحوظ في مختلف مناطق السلطنة، ومشاريع الإنتاج السمكي كمشاريع تجهيز الأسماك وتعليبها ومشاريع استزراع الأسماك ومشاريع الاستثمار في موانى الصيد كإقامة الورش البحرية ومصانع الثلج وغيرها. وقد بلغ عدد المشروعات الزراعية والسمكية التي تمت الموافقة على منحها قروضاً ميسرة مؤخراً في إطار المرسوم السلطاني الخاص بالإقراض الزراعي للمشروعات التي تزيد تكلفة كل منها على 250 ألف ريال عماني نحو (33) مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت نحو(75.1) مليون ريال عماني منها نحو (36) مليون ريال جاءت من قروض ميسرة.

- وفي موريتانيا استطاع القطاع الخاص أن يلعب دوراً أساسياً في تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي في المناطق المروية (منطقة نهر السنغال).

2 - في مجال التسويق الزراعي:

يتوفر في العديد من الدول العربية أنظمة تسويقية متفاوتة من حيث التطور والكفاءة بما فيها شركات الاستيراد والتصدير والوسطاء ومؤسسات التمويل التسويقي ومؤسسات ضمان الصادرات، إضافة إلى توفر الأسواق المركزية بأنواعها المختلفة (مثل أسواق الخضار والفواكه وأزهار القطف واللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات السمكية والماشية). وللقطاع الخاص مساهمات مقدرة في مجال التسويق الزراعي بكافة الدول العربية بخاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها معظم الأقطار العربية. حيث يقوم القطاع الخاص حالياً بممارسة كافة الأنشطة التسويقية والتجارية استيراداً وتصديراً لغالبية السلع والمنتجات الغذائية والزراعية بشقيها الطازج والمصنع. كما يقوم بإنشاء إدارة المخازن المبردة ومحطات الفرز والتعبئة والتدريج والأسواق المركزية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال في بعض الدول العربية:

- في الأردن، يقوم القطاع الخاص باستيراد وتصدير كافة المنتجات الزراعية من خلال شركات فردية وشركات مساهمة عامة وخاصة. كما يقوم القطاع الخاص بإدارة بعض الأسواق المركزية والمسالخ في المحافظات والألوية وذلك بعد أن يقوم باستئجارها بطريقة المزاد من البلديات المالكة لها.

- في تونس، يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تسويق المنتجات الزراعية، حيث قام بإنشاء عدة شركات فلاحية ذات صبغة تجارية وذلك لبيع السلع الزراعية بكافة أشكالها. وقد ساهمت هذه الشركات في تسويق كميات مقدرة من الإنتاج الزراعي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. ونظراً لما تتطلبه الأسواق الخارجية من جودة عالية فقد قامت الحكومة التونسية بوضع برنامج تأهيل للمؤسسات المصدرة وذلك بهدف الحرص على تقديم منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

- في سلطنة عمان، أصبح للقطاع الخاص دور رئيسي في ممارسة الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية بعد أن كانت الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية (وهي هيئة حكومية) تقوم بهذا الدور حتى تم إلغاؤها عام 2000.

- في سوريا، مازالت الدولة تحتكر تجارة وتسويق محاصيل القمح والقطن والشوندر السكري والتبغ من خلال مؤسسات خاصة بهذه المنتجات مثل: المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، والمؤسسة العامة للتبغ والمؤسسة العامة للسكر، أما باقي المنتجات فيتم تسويقها محلياً وخارجياً من قبل القطاع الخاص بشكل كامل.

- في السودان، يعتبر القطاع الخاص الجهة الرئيسية المسوقة لمعظم المنتجات الزراعية محلياً وعالمياً بما فيها الأعلاف، كما يقوم القطاع الخاص بتوفير الصمغ العربي لشركة الصمغ العربي من الأسواق المحلية. ويعاني القطاع الخاص السوداني العامل في مجال التصدير من كثرة الرسوم المحصلة على الصادرات الزراعية.

- في قطر، ازدادت مساهمة القطاع الخاص في التسويق الزراعي بعد تأسيس الشركة الوطنية للتسويق والتصنيع الزراعي عام

1997 والتي تقوم بتجميع المنتجات الزراعية وتعبئتها وتسويقها وتصدير الفائض منها، ويبلغ رأسمال الشركة 10 ملايين ريال قطري وتساهم فيها وزارة الشئون البلدية والزراعة بنسبة 50% والشركة القطرية للصناعات التمويلية (شركة مساهمة خاصة) بنسبة 50%.

3 - في مجال توفير الخدمات المساندة:

هناك أنواع عديدة ومختلفة من الخدمات المساندة في القطاع الزراعي لمراحل ما قبل وما بعد الإنتاج وخلال العملية الإنتاجية ذاتها والتي ما زال دور القطاع الخاص في الوطن العربي محدوداً فيها نظراً لكون الحكومة كانت الجهة شبه الوحيدة القائمة على تقديمها ولعقود عديدة. وبعد تراجع دور الحكومات في الأنشطة الزراعية المختلفة أصبح المجال مفتوحاً للقطاع الخاص للقيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المساندة للمتعاملين بالعمليات الإنتاجية والتسويقية والتجارية للمنتجات الزراعية وعلى أسس اقتصادية.

ومن الخدمات المساندة التي أصبح للقطاع الخاص العربي مساهمات معتدلة في تقديمها وتوفيرها للمزارعين وبدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، الخدمات الإرشادية مثل خدمات الإرشاد الزراعي والإرشاد التسويقي، والخدمات الوقائية (تعقيم التربة وتجهيزها، رش المزروعات، مكافحة الحشرات والأعشاب، التلقيح والتراكيب وغيرها) والخدمات المخبرية، وخدمات البحث والتطوير والدراسات، وخدمات التدريب، وخدمات ما قبل وما بعد الحصاد (تجهيز التربة، التقليم، التسميد، القطاف، ... الخ)، وخدمات المعلومات وبخاصة المعلومات المتعلقة بالإنتاج والأسواق المحلية والعالمية، وخدمات النقل والتخزين والتعبئة والتدريج، والخدمات البيطرية والحجر الزراعي وخدمات الفحص والمطابقة وغيرها من الخدمات الأخرى. ومن الأمثلة على مساهمات القطاع الخاص في تقديم مثل هذه الخدمات بالدول العربية ما يلي:

- في تونس، ساهم القطاع الخاص في إنشاء عدة مخازن مبردة لخزين المواد الفلاحية الحساسة وذلك بفضل التشجيعات التي أولتها الدولة لتيسير بعث هذا النوع من المشاريع، كما تم إحداث مهنة المستشار الفلاحي وذلك لتوفير المعلومات والإرشاد الزراعي بشقيه الإنتاجي والتسويقي للمزارعين. كما يساهم القطاع الخاص في توفير الآلات الفلاحية وتأجيرها للفلاحين بما في ذلك آلات رش الأدوية وآلات الحصاد ووضعها على ذمة الفلاحة.
- وفي السعودية، يساهم القطاع الخاص بشكل محدود في تقديم الخدمات المساندة، وتتركز مساهمته على برامج التدريب وتوفير بعض نتائج الأبحاث الزراعية والتي تقوم بها الشركات الزراعية.
- أما في سلطنة عمان، يساهم القطاع الخاص بشكل محدود في توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، حيث تقوم بعض الشركات بإنشاء مخازن تبريد والبعض منها يقوم بخدمات التخزين إلا أن دورها يظل محدوداً في ظل توفر فائض كبير في الإنتاج بخاصة من مواسم الإنتاج الزراعي.
- وفي سوريا، يساهم القطاع الخاص بشكل محدود في توفير الخدمات المكملة والمساندة، حيث ما زالت الدولة الجهة الرئيسية التي تقوم بتوفير كافة الخدمات المساندة للإنتاج كالبحوث والإرشاد والتمويل الزراعي وتأمين البُنى التحتية كالطرق والمواصلات.

ويتضح مما سبق الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص العربي في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير السلع والمنتجات الزراعية على مدار العام وتوصيلها للمستهلكين في كافة الأماكن والأوقات من خلال المسالك والقنوات التسويقية المختلفة. مما عزز من إمكانات الأمن الغذائي العربي بمحاوره الرئيسية الثلاثة للحصول على الغذاء وتوفيره في كل الأوقات واستقرار إمداداته، وذلك من خلال المساهمة الفاعلة في إنتاج كميات مقدرة من غالبية السلع والمنتجات الرئيسية التي يحتاجها المواطن العربي ومن خلال تعويض النقص وضمان استمرارية توفره عن طريق الاستيراد.

إلا أنه ولتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية عامة وفي تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي في المنطقة العربية فانه لا بد من تضافر جهود كافة الجهات المعنية قطرياً وقومياً للتغلب على كافة المعوقات والمحددات التي تحد من فاعلية القطاع الخاص ومن إقباله على التوسع في المشاريع الزراعية القائمة وفي استحداث مشاريع خاصة أو مشتركة جديدة تكون داعمة وركيزة للأمن الغذائي العربي.

إطار (6): البحث الزراعي والأمن الغذائي

لعبت البحوث الزراعية دوراً مهماً في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتزايدون بصورة مطردة. وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في غلات الحبوب والمحاصيل الأخرى والإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية، بقسط رئيسي من الزيادة في الإنتاج الغذائي العالمي التي بلغت نسبتها 80 في المائة منذ منتصف الستينات.

ورغم أن الإمدادات الغذائية العالمية قد زادت بوتيرة أسرع من زيادة السكان، إلا أن مشكلات استمرار الفقر وسوء التغذية أدت إلى إصابة ما يقرب من 20 في المائة من سكان البلدان النامية بنقص التغذية. ولا تزال مشكلة الحصول على الأغذية قائمة حتى في الحالات التي توجد فيها الأغذية في الأسواق. ولكي يتسنى توفير الأغذية لسكان العالم، الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى 8.3 مليار نسمة بحلول عام ورغم أن الإمدادات الغذائية العالمية قد زادت بوتيرة أسرع من زيادة السكان، إلا أن مشكلات استمرار الفقر وسوء التغذية أدت إلى إصابة ما يقرب من 20 في المائة من سكان البلدان النامية بنقص التغذية. ولا تزال مشكلة الحصول على الأغذية قائمة حتى في الحالات التي توجد فيها الأغذية في الأسواق. ولكي يتسنى توفير الأغذية لسكان العالم، الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى 8.3 مليار نسمة بحلول عام 2025، وتخفيف وطأة الفقر عليهم، في ظل اشتداد الضغوط على قاعدة الموارد، يحتاج العالم إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية الزراعية.

وتعد التكنولوجيات الزراعية العلمية، والمستنبطة من خلال البحوث الزراعية، ضرورية لزيادة الإنتاجية، وفي

الوقت نفسه تلزم صيانة، بل وتحسين إمكانيات استدامة الموارد الطبيعية والبيئية. كما يجب أن توفر العلوم الاجتماعية دعماً قوياً للتطورات في مجال السياسات التي تضمن مزيداً من التكافؤ في الحصول على الأغذية.

وبرغم هذه التحديات فقد تضاءلت الاستثمارات في العلوم الطبيعية والاجتماعية لأغراض التنمية الزراعية والريفية في معظم البلدان الصناعية والنامية. وقد انخفضت هذه الاستثمارات على الرغم من المؤشرات الواضحة على ما تحققه من عائد كبير على المجتمع، سواء بصورة مباشرة أو من خلال التحسن في الاقتصاديات الريفية وعلاقاتها بالمراكز الحضرية. هناك مخاوف حقيقية من أن التقدم السابق في مجال الإنتاجية الزراعية يتعذر الحفاظ عليه، ومن أن الزراعة في البلدان النامية لن تلقى اهتماماً من جانب الانطلاقات العلمية الجديدة، التي لا ترتبط باحتياجات من يعانون من نقص الأغذية.

ولذا فإن جدول أعمال البحوث الزراعية على مستوى الوطن العربي يجب أن يستجيب لمشكلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومشكلات تدهور الموارد والبيئة. ويجب صياغة جدول الأعمال وفقاً لاختيارات الاستثمارات والاستراتيجيات البحثية، مع مراعاة تقسيم اهتمامات البحوث بين القطاعين العام والخاص. وتتمثل المنطلقات الرئيسية للبحوث، التي تهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي فيما يلي:

- توجيه الجهود البحثية في القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إجراء البحوث التي تهدف إلى حل الاختناقات الواضحة من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل الرئيسية والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، خصوصاً تلك التي يعتمد عليها السكان الفقراء، والاختناقات الموجودة في النظم الزراعية التي تتصل بإنتاجهم الغذائي.
- يجب أن يتركز الاهتمام على الموضوعات البحثية الأكثر شمولية، التي تستكشف العلاقة بين المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والغابات، فيما يتصل بصحة الإنسان والمساواة ونوع الجنس والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما فيها المياه والتربة.
- يجب مواصلة البحوث المتعلقة بالسياسات، لتحديد العقبات الرئيسية التي تعوق التقدم الزراعي والناجمة عن السياسات غير الرشيدة، أو التي تؤدي ببساطة إلى عكس النتائج المرجوة. وتعد النظم القطرية للبحوث الزراعية (بما فيها المؤسسات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذي يتزايد دوره) حجر الزاوية في نظام البحوث الزراعية العالمية وسوف تظل كذلك.

وقد أخذ القطاع الخاص يسهم بصورة متزايدة في البحوث الزراعية، بتطبيق التكنولوجيا الحيوية في الزراعة مثلاً. ولا تزال الجهود البحثية في الصناعات الكيماوية الزراعية، وتلك الهادفة لاستنباط الأدوات الزراعية، تتركز أساساً في القطاع الخاص لدى البلدان الصناعية. فافتقار بحوث القطاع الخاص إلى حوافز اقتصادية كافية لاستنباط التكنولوجيات في البلدان النامية، قد تواكب في السنوات الأخيرة، مع تراجع عام في المشاركة الدولية من قبل النظم القطرية للبحوث الزراعية في البلدان المتقدمة.

ويعد وضع جدول أعمال للبحوث الزراعية وتنفيذه لتحقيق الأمن الغذائي بمعناه الواسع، وتقديم الدعم الراسخ له من جميع البلدان النامية والصناعية ومن القطاعين الحكومي والخاص على السواء، من بين أفضل الوسائل التي يمكن للمجتمع العالمي استنباطها للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي خلال العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة.

2 - 2 - 2 نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية:

تشهد قطاعات الزراعة العربية قيام العديد من المشروعات والشركات الزراعية العاملة في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية. وقد حققت تلك المشروعات والشركات نتائج متميزة في مجالات إنتاج وتوفير السلع الغذائية، واكتسبت خبرات وتجارب ثرة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية وإنعاش الصادرات سواء للأسواق العربية أو العالمية. وفيما يلي استعراض لبعض تلك المشروعات والشركات وما حققته من نتائج.

من أهم المشروعات الزراعية في الأردن ما يلي:

مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء/ المرحلة التكميلية: ومن أهدافه ضبط انجراف التربة وصيانة تربة الأراضي الزراعية لتأمين مورد لحياة السكان في الريف على المدى الطويل، ورفع إنتاجية الأراضي الزراعية وزيادة دخل المزارع وتحقيق الاستقرار المعيشي لسكان الريف، وتقليل حجم الترسبات في بحيرة سد الملك طلال لإدامة الطاقة التخزينية للسد. يبلغ حجم رأسمال المشروع نحو 9.7 مليون دينار، وتم إنشاؤه في عام 2004. عمل المشروع على الحفاظ على الموارد الزراعية ومنها التربة والمياه.

المشروع الريادي لدعم الصادرات الزراعية البستانية: ومجال عمله إقامة نظام مشاركة تعاقدي بين كبار المنتجين من جهة ومتوسطي وصغار الحجم من جهة أخرى لتوفير كميات كبيرة من المنتجات الصالحة للتصدي. بناء القدرات التكنولوجية للمنتجين بخاصة الصغار لتحسين ممارستهم الإنتاجية وتطوير النوعية للتصدير للأسواق الخارجية. حجم رأسمال المشروع: 3.5 مليون دينار.

هذا إلى جانب مشروع تطوير حوض سد الكفرين، ومشروع تطوير المصادر الطبيعية في حوض اليرموك، ومشروع مكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط والمشروع الوطني لتنمية المراعي، ومشروع تطوير البُنى التحتية لقطاع الصادرات البستانية ومشروع إدارة الموارد الطبيعية لمحافظتي الكرك والطفيلة ومشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة الذي يقوم على منح القروض الزراعية والريفية ذات الإنتاجية السريعة في مجالات شراء وتربية الأغنام والأبقار الحلوب، تربية الدواجن، التصنيع الغذائي ضمن وحدات صغيرة، تربية النحل والأسماك، إنشاء المشاتل ووحدات أزهار القطف، شراء المعدات، حفر آبار

جمع مياه الأمطار، الزراعات المحمية، وأية أنشطة تتوافق مع الهدف العام للمشروع. ويبلغ حجم رأسمال المشروع نحو 15 مليون دينار ساهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الأردنية، وفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة في كافة مناطق المملكة إلى جانب تشجيع الصناعات المنزلية في الريف والاعتماد الذاتي على منتجات المزرعة.

ومن الشركات الزراعية في الأردن شركة رم الزراعية والشركة العربية الدولية للتنمية الزراعية (أريكاد)، وشركة الوفاء للاستثمار والتنمية الزراعية والحيوانية (واديكو)، والشركة الإنتاجية للحبوب والأعلاف واللحوم (جراميكو). وتعمل تلك الشركات في مجال زراعة الحبوب والأعلاف والأشجار المثمرة والخضر. وقامت تلك الشركات بإدخال الأصناف المحسنة عالية الإنتاجية كما أدخلت أصناف من النخيل للتعرف على مدى ملاءمته للمنطقة، وتقوم بإنتاج التقاوي البطاطا وبيعها في الأسواق المحلية والخارجية. هذا إلى جانب الشركة الوطنية للدواجن ومؤسسة المراعي للصناعات الغذائية. وشركة الإنماء العربية للصناعات الغذائية، وشركة ألبان مسعود، وشركة أسماك وادي الأردن، وشركة حلواني الصناعية. وشركة الاتحاد للتنمية الزراعية والمسالخ، والمتحدون لصناعة الألبان والأجبان والعصائر ومشتقاته. وشركة الشوبك الزراعية. والشركة العصرية للصناعات الغذائية، والشركة العصرية للألبان، وشركة مزارع البركة.

ومن الشركات الزراعية في البحرين شركة دلمون للدواجن (شركة مساهمة عامة). تعمل الشركة في مجالات ذبح وتجهيز وتسويق الدجاج الذي تقوم بشرائه من المربين وتصنيع الأعلاف المركزة وتوفيرها لمربي الدواجن والحيوانات، توفير الصيصان لمربي الدجاج اللاحم. وساهمت في تنظيم وتطوير صناعة الدواجن في مجالات توفير مدخلات الإنتاج الأساسية، توفير الخدمات التسويقية من ذبح وتهيئة وتسويق وتخزين. وبفضل هذه الشركة أصبح قطاع الدواجن بالمملكة من أفضل المجالات الزراعية جاذبية للاستثمارات الخاصة، ويغطي إنتاج الشركة من لحوم الدواجن الطازجة نحو 80% من الاحتياجات المحلية من لحوم الدواجن الطازجة، ونحو 30% من الاحتياجات الكلية من لحوم الدواجن الطازجة والمجمدة.

هذا إلى جانب شركة البحرين للمواشي التي تتولى استيراد وذبح وتوزيع الأغنام والأبقار وهي المهمة التي استطاعت أن تحافظ على أسعار بيع اللحوم الطازجة للمستهلكين كما تمكنت من تخفيض الدعم السنوي الذي توفره الحكومة للحوم الحمراء. والجدير بالذكر أن الشركة تستورد حوالي 500 ألف من رؤوس الأغنام والأبقار سنوياً.

في تونس يتم تنفيذ عدد من المشاريع ذات البعد الأفقي تتمثل في مشاريع التنمية الفلاحية ومشروع لدعم الخدمات الفلاحية. وتهدف مشاريع التنمية الفلاحية إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين مستوى معيشة السكان. ويهدف مشروع دعم الخدمات الفلاحية إلى تدعيم قدرات الهياكل المهنية، وتحسين الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مجالات البحث والإرشاد والتدريب وحماية النباتات والصحة الحيوانية. ومن المشاريع مشروع تنمية الحبوب ومشروع تنمية البطاطا وإحداث غراسات زيتون مروية ومكثفة. وتستهدف هذه المشاريع المحافظة على مكانة المنتجات التونسية بالأسواق الخارجية والنهوض بمختلف قطاعات الإنتاج الزراعي وتوفير السلع الغذائية.

ومن الشركات الزراعية في تونس شركة سيدي سعد بولاية القيروان وشركة العامرة بولايتي منوبة وباجة وتعملان في مجال تربية الأبقار الحلوب وتربية أمهات الأغنام والزراعات البعلية والمروية. وتشهد البلاد قيام شركات تنمية من قبل القطاع الخاص، حيث ازداد عدد الشركات التي يساهم في رأس مالها مستثمرون خواص في حين تقلص عدد شركات القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى تطوير استغلال الأراضي الفلاحية المعنية مما مكن من إحداث فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

وفي الجزائر يعتبر الديوان الجزائري المهني للحبوب من أهم المنشآت العاملة في مجال توفير الحبوب الغذائية ويعمل هذا المجال منذ عام 1962، وبذلك اكتسب خبرات زراعية متعددة في مجالات التسويق على مستوى الدولة، وعلى مستوى التجارة الخارجية، كما ساهم مساهمة فاعلة في مجال تطوير إنتاج الحبوب والبقوليات، وتطوير نقل وتخزين السلع على مستوى الدولة، وتوفير الغذاء.

وفي السعودية يبلغ عدد المشاريع الزراعية المتخصصة حوالي(4546) مشروعاً تشمل الإنتاج النباتي والحيواني وجميع هذه المشاريع تدار من قبل أصحابها (القطاع الخاص) بأحدث النظم الزراعية وأهم هذه المشاريع هي: مشاريع تربية وتسمين الأغنام ويبلغ عددها 26 مشروعاً. مشاريع إنتاج الألبان ويبلغ عددها 32 مشروعاً تنتج حوالي 866.5 ألف طن من الحليب الخام. مشاريع إنتاج بيض المائدة ويبلغ عدد هذه المشاريع 86 مشروعاً تنتج سنوياً حوالي(145.3) ألف طن من بيض المائدة. مشاريع إنتاج الدجاج اللاحم ويبلغ عدد هذه المشاريع 349 مشروعاً تنتج حوالي (462.4) ألف طن من لحوم الدجاج. مشاريع البيوت المحمية لإنتاج الخضار ويبلغ عدد هذه المشاريع 280 مشروعاً. مشاريع مزارع الأسماك والربيان ويبلغ عددها(44) مشروعاً تنتج حوالي (11.2) ألف طن من الأسماك والربيان. ولقد ساهمت هذه المشاريع في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين حيث تحقق الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة والحليب الطازج ومعظم الخضر الطازجة المنتجة من هذه المشاريع.

ويوجد في المملكة عشر من الشركات الزراعية المساهمة. وتدار هذه الشركات من قبل مجالس الإدارة المنتخبة من قبل الجمعيات العمومية لهذه الشركات ويتوزع نشاط هذه الشركات في جميع مناطق المملكة ويبلغ إجمالي رأس المال المدفوع لهذه الشركات حوالي (2.4) مليار ريال.

ويغطي نشاط هذه الشركات كل جوانب الإنتاج والتصنيع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويشمل إنتاج الحبوب والأعلاف والخضروات وتقاوي الحبوب والخضروات وإنتاج الفاكهة والتمور وإنتاج الألبان والدواجن واللحوم والأسماك والربيان والزيوت النباتية. كما أن هذه الشركات تساهم بفاعلية في دعم الإنتاج الزراعي للمشاريع المتخصصة في صناعة الألبان وصناعة اللحوم وذلك بتوفير مدخلات الإنتاج الرئيسية لهذه الصناعات التي تتمثل في الأعلاف الخضراء والشعير الذي يدخل في مكونات الأعلاف المركزة.

وتشمل الشركات العاملة في مجالات إنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) والتي ساهمت مساهمة فاعلة في تنويع الإنتاج وحققت أرباحاً في عام 2004 بلغت نحو 58 مليون ريال

سعودي. وشركة تبوك للتنمية الزراعية (تادكو) التي نجحت في استغلال الميزة النسبية للمنطقة وإقامة مشروع متميز لإنتاج الفاكهة متساقطة الأوراق وحققت أرباحاً عالية. هذا إلى جانب شركة الربيان الوطنية التي قامت باستثمارات ضخمة مما أدى إلى تطوير حجم الإنتاج وزيادة الصادرات. كما توجد في السعودية شركة الصافي (دوانون) وتقوم بدور كبير في صناعة الألبان إذ يشكل إنتاجها نحو 20% من إنتاج الألبان في المملكة. كما توجد شركة دواجن الوطنية التي يشكل إنتاجها من الدجاج اللاحم نحو 27% من إنتاج المملكة وهي شركة رائدة في مجال بيض المائدة حيث بلغ إنتاجها السنوي نحو 275 مليون بيضة.

وفي السودان هناك العديد من المشروعات الزراعية منها مشروع الجزيرة الذي يعتبر من أكبر المشاريع المروية مساحةً (نحو مليون هكتار). ويساهم مشروع الجزيرة مع غيره من المشاريع المروية والتي تشمل مشروع حلفا الجديدة (نحو 145 ألف هكتار) ومشروع الرهد الزراعي (نحو 126 ألف هكتار) ومشروع السوكي الزراعي (نحو 12 ألف هكتار) في إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية والغابية والأعلاف، والمنتجات الحيوانية. وتتيح تلك المشروعات فرصاً واسعة للاستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية. هذا إلى جانب الكثير من المشروعات الزراعية الأخرى مثل مركز سنار للخدمات الزراعية ومشروع التنمية الريفية لشمال كردفان ومشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان ومشروع تجديد سبل العيش المستدامة بمنطقة القاش ومشروع كردفان الكبرى.

ومن أهم الشركات الزراعية في السودان شركة السكر السودانية، والشركة السودانية للصادرات البستانية، وشركة مطاحن سيقا للغلال، وشركة سكر كنانة، والشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق، والشركة العربية السودانية للزيوت النباتية، وشركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي.

وفي سوريا أهم المشاريع الزراعية التي تدار وتنفذ من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وتُعنى بالتنمية الزراعية وتوفير الغذاء مشروع التشجير المثمر، ومشروع إنتاج الغراس المثمرة ومشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية ومشروع تطوير المنطقة الوسطى والساحلية، ومشروع محمية التليلة، ومشاريع تطوير البادية السورية، ومشاريع الأحزمة الخضراء حول المدن والبحيرات، ومشروع تطوير التحريج والغابات، ومشروع المكافحة الحيوية والمتكاملة، ومشروع إنتاج اللقاحات، ومشروع تدريج الأبقار، ومشروع إنتاج السائل المنوي، ومشروع المجترات الصغيرة، ومشروع النحل وإنتاج العسل، ومشروع إنتاج الأسماك في بحيرة الأسد، ومشروع مصنع الأعلاف المتكاملة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع تلك المشاريع وغيرها تصب في واحد أو أكثر من أهداف بناء وتحسين البنية التحتية للأنظمة الزراعية في القطر، توفير الغذاء للسكان، تأمين عجلة التصنيع الزراعي والصناعات الغذائية، الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة،و الاستثمار الزراعي المستدام.

وتأسست في سوريا عدد من الشركات الزراعية المساهمة المشتركة ما بين القطاع العام والخاص بين أعوام 1986 و1989 وهي (غدق ـ بركة ـ سنابل ـ نماء ـ الشام ـ القلمون ـ الربيع) وقد ساهمت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بنسبة 25% من رأسمال هذه الشركات، وتقوم بتسديد حصتها على شكل أراضٍ حيث بلغت المساحات في الشركات المذكورة نحو/ 8815.9 /ألف هكتار وبمبلغ قدره / 251.4 /مليون ليرة سورية.

وقد تم إعطاء هذه الشركات بعض الميزات لتشجيعها كالإعفاء من الضرائب والرسوم لفترات محددة والسماح لها باستيراد وتصدير وسائل الإنتاج دون رسوم جمركية وغيرها من الميزات المحفزة للاستثمار في القطاع الزراعي، ولكنها وحتى تاريخه تعاني من عدة صعوبات من أهمها قلة التمويل وبعض العوائق الإدارية والتي أدت بدورها إلى عدم تحقيق هذه الشركات للأهداف التي أنشئت من أجلها.

وفي العراق تتعدد المشاريع الزراعية في العراق منها المشاريع الكبيرة مثل مشروع المسيب الكبير، ومشروع الخالص، ومشروع ري وبزل الإسحاقي، ومشروع ري كركوك، ومشروع ري الجزيرة الشمالي، ومشروع ري الجزيرة الجنوبي، ومجمع الدجيلة الزراعي الصناعي وغيرها. وتغطي هذه المشاريع مساحة 3.75 مليون هكتار. وتعمل معظم هذه المشاريع في إنتاج المحاصيل الغذائية الصيفية والشتوية وتربية الأبقار الحلوب والأغنام.

ومن أهم الشركات الزراعية العاملة في العراق شركة ما بين النهرين العامة لإنتاج البذور في مجال إنتاج الرتب العليا لبذور القمح والشعير وتجفيف الذرة الصفراء برأسمال يقدر بنحو 800 مليون دينار عراقي، وساهمت في إنتاج الرتب العليا للبذور، ورفع معدلات الغلة وزيادة إنتاج المحاصيل الغذائية. والشركة العامة للتجهيزات الزراعية وتساهم في توفير جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي التي لا يمكن إنتاجها في العراق. والشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية وتقوم بتقديم خدمات الإنتاج الحيواني وتوفير المستلزمات، وإنتاج الإصبعيات والكفيات للثروة السمكية والحيامن للتلقيح الاصطناعي وإدارة برنامج تشغيل مشاريع الدواجن. ويبلغ حجم رأسمال الشركة التي تم إنشاؤها في عام 1998 نحو 1 مليار دينار عراقي. وقد ساهمت مساهمة كبيرة في تطوير إنتاجية الأبقار الحلوب عن طريق التلقيح الاصطناعي، وتنمية منتجات الدواجن،و تنمية الثروة السمكية عن طريق إطلاق الإصبعيات والكفيات في المسطحات المائية.

وهناك الشركة العامة للبستنة والغابات وتعمل في مجال تنمية بساتين الفاكهة وإدخال الأصناف المتطورة لمحاصيل الخضر والإنتاج في البيوت البلاستيكية وتطوير تقنيات زراعة الطماطم، وإدارة برنامج الزيتون عالي الزيت، وإنتاج الشتلات اللازمة وإجراء البحوث الخاصة بأنشطة البستنة إضافة إلى تنمية الثروة الغابية. تم إنشاء الشركة في عام 1997 ويبلغ حجم رأسمال الشركة نحو 300 مليون دينار عراقي، وقد ساهمت مساهمة كبيرة في تطوير إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة.

وتعمل الشركة العامة للمحاصيل الصناعية في مجال تنمية زراعة المحاصيل الصناعية وإجراء البحوث لإدخال محاصيل صناعية جديدة. يبلغ حجم رأسمال الشركة نحو500 مليون دينار عراقي وساهمت في تنمية المحاصيل الصناعية الغذائية كالمحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

وفي سلطنة عمان تنفذ الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة والثروة السمكية العديد من المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي والسمكي وتوفير المنتجات الغذائية. وتعمل بالسلطنة العديد من الشركات مثل الشركة الوطنية العمانية لمنتجات الألبان المحدودة التي تم إنشاؤها في عام 1976 في مجال إنتاج الحليب الطازج والحليب طويل الأمد

والعصائر ومنتجاتها، وتساهم الشركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال توفير الاحتياجات الغذائية ورفع القيمة الغذائية والصحية وجودة المنتجات الغذائية. كما استطاعت الشركة تطوير منتجاتها وإنتاج أكثر من نوع لتلبي حاجات المستهلكين. ويتم تصدير منتجات الشركة إلى أكثر من 35 دولة بما فيها بعض الدول الآسيوية والأفريقية. وحصلت الشركة على شهادة (ISO 9002) في عام 1997 واستطاعت الحصول على العديد من الشهادات والجوائز المحلية والدولية.

وتعمل شركة ظفار للصناعات السمكية في مجال الصناعات السمكية برأسمال يقدر بنحو 5 ملايين ريال عماني وهي تعتبر من ضمن مجموعة من الشركات العالمية العاملة في هذا المجال حيث تنتج ما يقارب 49 مليون علبة من التونا والساردين بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من المنتجات السمكية مثل زيت السمك والأسماك المجمدة والوجبات الغذائية السمكية، ويتم تصدير منتجاتها إلى عدد من الدول الأوروبية والعربية والبلدان الأخرى.

وتعمل شركة دواجن ظفار في مجال إنتاج الدواجن الطازجة والمجمدة بحجم رأسمال يقدر بنحو 3 ملايين ريال عماني، وتم إنشاؤها في عام 1994وركزت على إنتاج وتسويق الدواجن الطازجة وساهمت في توفير الغذاء للمستهلكين وحصلت على العديد من الجوائز والشهادات.

وبالإضافة للشركات السابقة هناك مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية والزراعية والحيوانية والسمكية لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وزيادة القيمة المضافة وزيادة الإنتاج وكمية الصادرات بالإضافة إلى النهوض بقطاع الصناعات ومن أهم هذه الشركات: شركة الدلفين الذهبي للأسماك، وشركة الثروة الحيوانية، والشركة الخليجية لإنتاج الفطر، والشركة العمانية للتنمية الزراعية، وشركة أعلاف ظفار، وشركة الأسماك العمانية، وشركة البحار السبعة للمأكولات البحرية، وشركة الباطنة الدولية.

وفي فلسطين تعمل الشركة الوطنية للتفريخ برأس المال قدره 1.5 مليون دولار وتعتبر هذه الشركة من الشركات الهامة في قطاع غزة والتي ساهمت في تطوير صناعة الدواجن بفاعلية حيث تساهم بإنتاج ما يبلغ 60% من حجم الإنتاج الإجمالي للدجاج اللاحم والبياض. وعملت الشركة على إنشاء العديد من مزارع دواجن الأمهات للتزويد ببيض الفقس بدلاً من استيراده.وتبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى لهذه الشركة 1.2 مليون صوص شهرياً (تفقيس بيض).

وفي دولة قطر قامت العديد من المشروعات والشركات الزراعية لتطوير الإنتاج الغذائي في الدولة. وتشمل المشروعات الزراعية مشروع تشغيل مزرعة النباتات البرية الذي يعمل على المحافظة على النظام البيئي لأراضي المراعي برأسمال يقدر بنحو3.5 مليون ريال قطري وقد ساهم في حماية أراضي المراعي من عوامل التعرية وإيقاف تدهور التربة في هذه الأراضي، وزيادة معدلات الحصاد المائي وجودته مع تقوية الغطاء النباتي بالإضافة للمساهمة في حل مشكلة عدم استقرار مستويات إنتاج بذور الأعلاف.

أما الشركات الزراعية فتشمل شركة قطر للأسمدة الكيماوية، وشركة قطر الوطنية للأسماك، والشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن، والشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان، والشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي، والشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الزراعي، والشركة القطرية التونسية للصناعات الغذائية.

وتقوم الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الغذائي والزراعي بتجميع المنتجات الغذائية الزراعية وتعبئتها وتصنيعها وتسويقها، تصدير الفائض عن حاجة الأسواق المحلية من المنتجات الغذائية الزراعية بالإضافة للاستثمار في المشاريع الزراعية الغذائية واستيراد الموارد الأولية والموارد الغذائية والمستلزمات الزراعية. وتقوم الشركة القطرية التونسية للصناعات الغذائية بتعبئة زيت الزيتون التونسي والمواد الغذائية الأخرى وتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلي من زيت الزيتون والمنتجات الغذائية.

وفي لبنان تم تنفيذ مشروع التنمية الزراعية في بداية عام 2005. ومجال عمل المشروع هو الإنتاج والتسويق الزراعي ودعم تجمعات المزارعين، ويبلغ حجم رأسمال المشروع نحو 10 ملايين يورو. هذا إلى جانب مشروع مزارع الحريري لإنتاج الفاكهة والخضر وتربية الدواجن والأبقار الحلوب برأسمال لا يزيد على 3 ملايين دولار أمريكي. ويركز المشروع على إنتاج فاكهة باكورية خاصة من النكتارين، الدراق، العنب، الموز (خاصة في البيوت المحمية التي تميزت بإنتاج باكوري جيد جداً مقارنة مع الإنتاج العادي). وقد تم تصدير أكثر من 40% من الإنتاج إلى الأسواق العربية بخاصة دول الخليج العربي. وقد تم تأمين مصنع للألبان والأجبان وإنتاج بيض المائدة.

ومن النتائج التي حققها المشروع تأمين سلعة الجبنة (العكاوي) للسوق المحلي، وتأمين بيض للأكل على مدار السنة تقريباً وإنتاج أصناف باكورية من الدراق والنكتارين والعنب والموز (خاصة خلال أشهر نيسان وأيار) وإنتاج البندورة المعروفة بالبندورة الجبلية (في البيوت المحمية) بعد أن كان إنتاجها يقتصر على الصيف فقط وتلاقي هذه السلعة رواجاً في الفنادق والمطاعم. زيادة إنتاجية الأبقار الحلوب باستعمال العلف الأخضر ضمن تربية حديثة جداً.

وتعمل في لبنان وفي قطاع إنتاج الألبان والأجبان ثلاث شركات زراعية كبرى وهي: ليبان ليه وديري داي ودواليا. أما في مجال تربية الدواجن فهناك أيضاً شركات كبرى أهمها: تنمية، هوا تشيكن، شومان، وويلكو. بالإضافة إلى شركات أخرى صغرى تعمل في هذا المجال وتساهم أسوة بالشركات الكبرى بتنمية الإنتاج الحيواني.

من بين أهم الشركات الزراعية العاملة بالمغرب الشركة الوطنية لتسويق البذور (صوناكوس) المتخصصة في إكثار وتسويق البذور المختارة، شركة صوديا وشركة صوجيطا. كما تجدر الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه المعهد الوطني للبحث الزراعي وكذا القطاع الخاص. وقد قامت العديد من المشروعات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه المشاريع مشروع تحسين المراعي بالمنطقة الشرقية الذي يعمل على تنمية المناطق الهامشية والأراضي المتروكة وتحسين المراعي. ومشروع التنمية القروية المندمجة في المناطق الجبلية للحوز. ومن أهم إنجازات المشروع تهيئة الأراضي والمحافظة على المياه والتربة واستصلاح الأراضي على مساحة 1415 هكتار وتحسين المراعي على مساحة 460 هكتاراً وتشييد 32 نقطة للتزود بالماء الصالح للشرب تهيئة الطرق الزراعية. هذا بجانب مشروع التنمية القروية وتدبير الموارد الطبيعية بشمال المغرب ويعمل في مجال المحافظة على التربة واستصلاح السواقي، والمشاريع النموذجية لتنمية قطاع الزيتون في إطار المخطط الوطني للزيتون. ومشروع تنمية قطاع النخيل.

ومن الشركات الزراعية العاملة في المغرب والتي لعبت دوراً كبيراً في تنمية القطاع الزراعي، وفي الرفع من إنتاجه وتنافسيته وتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالعالم القروي، شركة التنمية الزراعية التي تعمل في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية برأسمال يقدر بنحو672.5 مليون درهم مغربي وتلعب دوراً مهماً في تطوير تقنيات الإنتاج وتحديثها ونقل التكنولوجيا. كما أن الشركة تعتبر من أهم وحدات إنتاج الشتول المحسنة للخضر والفاكهة والحبوب.

وفي موريتانيا تضم المشروعات الزراعية المشروعات الزراعية الخاصة التي يمتلكها المستثمرون الوطنيون وتعمل في مجالات إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية، وفي مجال التحويل والتصنيع. وتعتبر النتائج التي حققتها المشروعات الزراعية الخاصة هامة جداً لما لها من آثار ايجابية على الأمن الغذائي وتتمثل في عاملين هما إنتاج مواد غذائية كالأرز والخضروات وتعليب الحليب وتوفير فرص العمل والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر.

أما الشركات الزراعية في موريتانيا فتشمل شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وتعمل في مجال الأبحاث والإنتاج الزراعي، وشركات فرنسية تعمل متخصصة في إنتاج الخضر وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية.

2 - 2 - 3 نماذج من البرامج الخاصة للأمن الغذائي:

اتجهت الدول العربية إلى إعداد وتنفيذ البرامج الخاصة للأمن الغذائي بمختلف مكوناتها التي تشمل تطوير إنتاج السلع الغذائية ورفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين دخول صغار المنتجين والأسر الريفية وتحسين مستويات التغذية. وفيما يلي استعراضاً لهذه البرامج في بعض الدول العربية.

في الأردن تم إعداد برنامج الأمن الغذائي المرحلة الأولى ومكوناته (إدارة موارد المياه، تكثيف الإنتاج، تنويع نظم الإنتاج، ومنهج المشاركة). تم إعداد البرنامج في عام 2005. وتقدر تكاليف تنفيذ البرنامج الذي يضم (17) مشروعاً نحو 33 مليون دينار.

ويتوقع أن يساهم المشروع مساهمة فاعلة في توفير السلع الغذائية وزيادة إنتاجها وبالتالي تضييق الفجوة الغذائية والتمكن من الحصول على السلع الغذائية وزيادة الدخول وتوفير فرص العمل. هذا إلى جانب البرنامج الوطني للأمن الغذائي الذي يستهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية وإنتاج السلع الغذائية والعمل على استقرار هذا الإنتاج على أساس استقرار الأوضاع الاقتصادية والبيئية. كما يهدف البرنامج إلى تعظيم درجة الاعتماد على الذات وتوفير فرص للعمل ومصادر للدخل من خلال تفعيل دور الأسرة والحوافز الناشئة عن زيادة الإنتاج في إطار الاقتصاد الوطني والمحلي. وتبلغ الموازنة التقديرية للبرنامج: نحو (33) مليون دينار.

ومن البرامج الخاصة للأمن الغذائي التي يتم تنفيذها في تونس البرامج الجهوية وتهدف هذه البرامج إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتوفير فرص العمل ومنها البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية الريفية المندمجة، وبرنامج التنمية الحضرية المندمجة، برامج العائلة المنتجة، وبرامج الصندوق الوطني للتضامن. وقد ساعدت تلك البرامج في تقليل نسبة الفقر التي وصلت إلى 3.9% عام 2005 مقابل4.2% عام 2000.

وفي السودان تم تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يستهدف تنمية وتطوير المناطق الفقيرة ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي المتكرر عبر السنوات وذلك بغرض تحسين أوضاع الأمن الغذائي بها عن طريق رفع الإنتاجية وزيادة إنتاج الغذاء واستقرار وسلامته وزيادة فرص الحصول عليه بزيادة الدخل ، من خلال إتباع منهج المشاركة وتبنى حزم تقنية. وتتمثل مكونات البرنامج في نظم إدارة وحصاد المياه، التكثيف المحصولي، التنوع الإنتاجي، تحليل وإزالة المعوقات. وبدأ تنفيذ البرنامج في عام 2004. وتقدر تكاليفه بحوالي 1.9 مليون دولار و147 مليون دينار سوداني كمكون محلي.

وفي سوريا يقع مشروع إعداد خرائط انعدام الأمن الغذائي ضمن البرامج الخاصة بالأمن الغذائي في الدولة، وتشمل مكونات البرنامج مسوحات ميدانية عن الحالة التغذوية ونفقات الأسر على الأغذية، وإنشاء قاعدة بيانات ووضع مؤشرات الفقر اللازمة والمناسبة للقطر السوري استخدام نظام خرائط عن توزع الفقر في المناطق. تم إعداد البرنامج: خلال الفترة من حزيران 2004 إلى كانون الأول 2005. وتقدر تكاليف إعداد وتنفيذ البرنامج حوالي 330 ألف دولار أمريكي.

وترتكز البرامج الخاصة للأمن الغذائي المقترحة في سوريا على الخطة الوطنية لمكافحة الجوع والتخفيف من حدة الفقر وتشمل تلك البرامج: برنامج تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وذلك حتى عام 2015. برنامج تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف حتى عام 2015. مشاريع توصيف ورسم خارطة الجوع والتأكد من تحقيق مكونات الأمن الغذائي.

وفي سلطنة عمان هناك عدة مشاريع تنفذها وزارة الزراعة والثروة السمكية تصب في مجال زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي ويشمل ذلك الاستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمور، وبرنامج إدخال الصوب الزراعية (البيوت المحمية)، ومشروع البرنامج الوقائي المتكامل للثروة الحيوانية (التحصين القومي والعلاج).

ونتيجة للجهود التي بذلتها الدولة في النهوض بقطاعي الزراعة وصيد الأسماك سواء عن طريق المشاريع والبرامج التي تنفذها وزارة الزراعة والثروة السمكية أو عن طريق القطاع الخاص الذي عملت الدولة على تشجيعه وتحفيزه للدخول في المشاريع المتعلقة بهذه المجالات عن طريق سياسات الدعم المالي وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار كان من نتيجة ذلك حدوث نمو في مختلف هذه القطاعات والتي تم التطرق لها سابقاً من خلال تطور الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي خلال السنوات الماضية.

وفي فلسطين هناك برامج خاصة بالأمن الغذائي تضمنتها خطة التنمية الزراعية متوسطة المدى (ثلاثية) 2006-2008 وكانت تحتوي على 20 مشروعاً خاصة بالأمن الغذائي وقيمة هذه المشاريع حوالي مائة مليون دولار تم تنفيذ جزء من هذه المشاريع مثل:

تطوير منطقة الأغوار وتحسين جودة زيت الزيتون وتطوير قطاع الحمضيات، وتحسين قطاع الأغنام بتربية سلالات محسنة، والاستزراع السمكي، وإنتاج الأعلاف الخضراء، والمكافحة الحيوية المتكاملة، ومكافحة مرض الحمى المالطية.

وفي المغرب وضعت وزارة الفلاحة والتنمية القروية إستراتيجية للتنمية الفلاحية على المدى البعيد. ومن بين أهداف هذه الإستراتيجية، الهدف الإستراتيجي للأمن الغذائي.

وفي موريتانيا تشمل البرامج برنامج الغذاء مقابل العمل والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. وتتمثل مكونات برنامج الغذاء مقابل العمل إقامة الطرق في المناطق الوعرة لفك العزلة عنها، إقامة السدود الترابية على بعض الوديان، إقامة مزارع ضيقة لإنتاج الخضر. يغطي البرنامج المناطق الريفية التي تصنف كجيوب للفقر وسكان المناطق الريفية الأكثر فقراً. ويتم تنفيذه بالتعاون مع الجهات المانحة وتشمل برنامج الغذاء العالمي، - الإتحاد الأوروبي ودول إيطاليا واليابان وفرنسا. وتتمثل آثار برنامج الغذاء مقابل العمل في توفير الغذاء بصورة مباشرة وتحسين الإنتاج الزراعي، فضلاً عن كميات الأغذية الهامة التي يتم توزيعها على المشاركين في العمل. أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في تسهيل وصول الغذاء إلى بعض المناطق المعزولة بفضل طرق وممرات فك العزلة التي تقام في إطار البرنامج. ويساهم البرنامج في زيادة إنتاج السلع الغذائية ولكن بكميات محدودة بسبب محدودية المساحات وعدم كفاءة أساليب الإنتاج المتبعة. كما يساهم البرنامج في توفير فرص العمل وزيادة الدخول بالنسبة للعاملين في تنفيذ الأنشطة وللمجموعات المستفيدة من المزارع والسدود التي تقام في إطار البرنامج.

أما البرنامج الخاص للأمن الغذائي فيهدف إلى الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي في إطار تنمية زراعية مستدامة. واختبار طرق ووسائل لتحديث المزارع وتسيير البُنى التحتية وتجهيزات الري من طرف تجمعات المنتجين. ووضع نظام تسيير ذاتي للمدخلات والقرض والتسويق. وتشمل مكونات البرنامج: إعادة استصلاح بعض مزارع الأرز المتدهورة، وتحسين طرق الري، وتوفير المدخلات الزراعية.

وفي اليمن تم إعداد برنامج التعداد الزراعي والأمن الغذائي ويهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الإحصائية وتشمل مكوناته إمداد الجهات ذات العلاقة بالمعلومات الصحيحة للقطاع الزراعي للجهات ذات العلاقة والمانحين. وتنفيذ ومراقبة المشاريع في المناطق الريفية والتطور الزراعي والأمن الغذائي في المناطق الريفية. وتحليل وإصدار البيانات التي تم تجميعها بمساعدة العمليات الإحصائية الصحيحة. وتقدر موازنة البرنامج بنحو 250 مليون ريال يمني.

2 - 3 نماذج من الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي العربي:

استعرض هذا الباب نماذج من الجهود المبذولة على المستويات القطرية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي. وتشمل الجهود القطرية مجالات زيادة إنتاج وعرض الغذاء، توزيع وتوفير الغذاء، بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية، وتوفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي، إطار (7). ويعتمد الباب على البيانات والمعلومات التي تضمنتها تقارير الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي لعام 2005.

2 - 3 - 1 الجهود القطرية في مجال زيادة إنتاج وعرض الغذاء:

في الأردن تعمل الدولة من خلال برامج ومشاريع وزارة الزراعة على زيادة إنتاج الغذاء حيث تم إنفاق ما يقارب من 5 ملايين دينار لهذه الغاية في عام 2005، كما تم إنفاق حوالي 160 مليون دينار من الخزينة والقروض والمنح لتمويل مشاريع زراعية خلال الأعوام العشر الأخيرة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج، وبالمقابل استثمر القطاع الخاص ضعف هذا المبلغ لنفس الغاية. وقررت الحكومة شراء محاصيل الحبوب (القمح والشعير) من المزارعين لموسم 2005 وبأسعار تشجيعية وقد بلغت مجمل الكميات المشتراة من المزارعين حوالي 40 ألف طن، وبقيمة بلغت نحو 8 ملايين دينار. ويتمتع الأردن بالاكتفاء الذاتي في لحوم الدواجن والبيض والفواكه والخضار. إلا أن الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية لا يغطي سوى نسبة محدودة من إجمالي الاستهلاك المحلي حيث شكل نحو 15% بالنسبة للقمح، و25% بالنسبة للبقوليات، و37% بالنسبة للحوم الحمراء، و46% بالنسبة لمنتجات الألبان، و57% بالنسبة للزيوت والدهون.

وفي البحرين تعمل الدولة على تشجيع الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وذلك من خلال توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين وتوفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي، وتوفير مخزون استراتيجي من الأغذية الأساسية، وتأمين حرية الاستيراد للقطاع الخاص وتوفير التسهيلات لضمان انسياب السلع المستوردة. هذا إلى جانب مساهمة الدولة مع القطاع الخاص في شركات تعمل في مجالات إنتاج وتسويق وتصنيع واستيراد السلع الغذائي، وعدم فرض ضرائب أو رسوم جمركية تذكر على السلع الغذائية المستوردة أو المنتجة محلياً.

وفي الإمارات تشجع الدولة إقامة المعارض الزراعية والغذائية للشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وتشجع الإنتاج المحلي عن طريق دعم المزارعين والصيادين ومربي الماشية، إضافة إلى تشجيع الزراعة تحت البيوت المحمية لزيادة إنتاجها وقلة استهلاكها للمياه والتحكم في الظروف الجوية وسهولة مقاومة الآفات والحشرات وغيرها. وتعمل الدولة على تطوير تسويق المنتجات الزراعية وبخاصة التمور وبعض الخضر وإنشاء مصانع لتغليف التمور وتعبئتها، وإجراء البحوث الزراعية لإنتاج أصناف مقاومة للملوحة والجفاف وذات احتياجات مائية قليلة.

وفي تونس تتضمن التوجهات العامة للسياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي تنمية الإنتاج الوطني وخاصة من المواد الأساسية كالقمح الصلب والشعير واللحوم الحمراء والألبان والبطاطا والطماطم بالكميات الكافية إلى جانب تنمية المواد الغذائية المعدة للتصدير. وقد تم في هذا المجال وضع وتنفيذ خطط قطاعية لتكثيف الإنتاج والنهوض بالمواد الاستراتيجية والأساسية منها: استراتيجية الحبوب،

استراتيجية قطاع الزيتون، واستراتيجية البطاطا، واستراتيجية الألبان، واستراتيجية قطاع الصيد البحري، واستراتيجية اللحوم الحمراء واستراتيجية قطاع الدواجن.

وفي الجزائر تعمل الدولة على زيادة إنتاج وعرض الغذاء من خلال الخطط التنموية الهادفة إلى تنوع وتكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الملائمة لتحسين الأمن الغذائي. كما تعمل الدولة على توسيع رقعة المساحة الفلاحية عن طريق عمليات استصلاح الأراضي الفلاحية، وتكييف الأنظمة الإنتاجية مع الشروط الفيزيائية والمناخية لمختلف مناطق البلاد والتوسيع التدريجي للمساحات الصالحة للزراعة والمساحات وتنظيم مسارات التسويق الزراعي وإعادة هيكلة وتقوية المنشآت المتخصصة في مجالات التخزين والتعليب والتسويق. وتعمل السياسة الزراعية على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج جديدة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المبنية على أسس علمية هدفها تطوير الإنتاج وتحسين واقع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي. وفي السودان عملت الدولة على زيادة إنتاج السلع الغذائية أفقياً بزيادة المساحة ورأسياً بزيادة الإنتاجية باستخدام التقانات الحديثة والحزم التقنية. وفتح المجال والتسهيلات لعمل الشركات الخاصة العاملة في إنتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية والسمكية عموماً. والاهتمام بتوفير البذور المحسنة، وتمكين صغار المزارعين من الحصول على مدخلات الإنتاج ودعم وتطوير مؤسسات التمويل الزراعي.

إطار (7): إمدادات الطاقة وحالة نقص الأغذية على المستوى العالمي

(أ): متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد

البلدان	1971 - 1969	1992 - 1990 (سعر حراري/فرد/يوم)	2010
العالم	2440	2720	2900
البلدان المتقدمة	3190	3350	3390
البلدان النامية	2140	2520	2770

(ب): فئات السكان بحسب متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد

فئات البلدان (متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد)	1971 - 1969	1992 - 1990 (بالملايين)	2010
أقل من 2100	1747	411	286
2100 - 2500	644	1537	736
2500 - 2700	76	338	1933
أكثر من 2700	145	1821	2738

(ج): السكان ناقصو التغذية

السكان الذين تقل قدرتهم عن العتبة التغذوية	1971 - 1969	1992 - 1990	2010
العدد (بالملايين)	920	840	680
كنسبة مئوية من المجموع	35	20	12

وفي السعودية تتمثل جهود المملكة في زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء في تقديم قروض بدون فوائد تصل إلى عشر سنوات، وشراء جزء من الإنتاج بأسعار تشجيعية وذلك للسلع الإستراتيجية وهي القمح والتمور. هذا إلى جانب تقديم الخدمات الزراعية المجانية للمزارعين وتشمل الإرشاد والتدريب الزراعي والخدمات الوقائية والبيطرية.

وفي سوريا أولت برامج استراتيجية التنمية الزراعية الأهداف العامة المستقبلية للقطاع الزراعي وفق زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي وتحسين دخول المزارعين المنتجين وتوفير الاستقرار لهم، والتوسع في رقعة الأراضي المزروعة سنوياً وخاصة الأراضي المروية. هذا إلى جانب الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية مع ضمان استدامتها والتوسع في استخدام التقانات المتطورة. وتشجيع قطاع الصناعات الغذائية المساهمة في زيادة القيمة المضافة لمنتجات الصناعات الزراعية.

وفي فلسطين يشتمل برنامج الأمن الغذائي على 20 مشروعاً منها مشروعات تطوير منطقة الأغوار وتحسين جودة زيت الزيتون وتطوير قطاع الحمضيات وتطوير تربية النحل والاستزراع السمكي وإنشاء مصانع صغيره مدرة للدخل لإنتاج الألبان وتحسين قطاع الأغنام إضافة إلى مشروعات تجميع وتسويق الحليب وإنتاج الأعلاف.

وفى عام 2005 تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد حل دائم لمشكلة الفقر في المناطق.

وفي العراق تستهدف خطة التنمية الإستراتيجية أهدافها زيادة إنتاج السلع الغذائية من خلال التوسع الأفقي ورفع معدلات الإنتاجية عن طريق استنباط أصناف جديدة واستخدام الحزم التقنية المتكاملة واستصلاح الأراضي وإتباع دورات زراعية ملائمة، إلى جانب تنمية أعداد الثروة الحيوانية والتوسع في تربية الأسماك.

وفي سلطنة عمان تعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية على تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد من واقع مسئوليتها عن الإشراف على ثلاثة قطاعات مهمة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين وهي الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وتبذل جهود في سبيل الارتقاء والنهوض بقطاعي الزراعة والثروة السمكية بغية زيادة الإنتاج في هذين القطاعين والسعي نحو تحقيق

أكبر نسبة ممكنة من تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين. وقد حفلت الخطة الخمسية السادسة 2001-2005 التي تم تنفيذها بعدة برامج ومشاريع تهدف إلى النهوض بقطاعي الزراعة وصيد الأسماك.

وفي قطر تقوم الدولة من أجل زيادة إنتاج وعرض الغذاء بإمداد المزارعين بالبذور والشتلات الملائمة للظروف البيئية والمناخية، وتقوم بتوزيع المبيدات لمكافحة الآفات والأمراض النباتية وتوفير الخدمات الآلية والرعاية البيطرية لحماية الثروة الحيوانية. كما يتم تقديم المشورة الفنية اللازمة من خلال مراكز البحوث والمرشدين الزراعيين. هذا إلى جانب إقامة المشاريع الزراعية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة المشاركة الشعبية في التنمية الزراعية ومنح القروض الزراعية وإعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية.

وفي لبنان تنصب الجهود الرسمية المبذولة نحو رفع جودة المنتجات الزراعية بهدف تصريفها وتصديرها إلى الخارج وذلك من خلال مشاريع تنموية ممولة من جهات خارجية كمشروع"إنتاج وتعميم المواد النباتية المصدقة" الممول من الحكومة الإيطالية ومشروع "التنمية الزراعية" الممول من الاتحاد الأوروبي. وقد ساهمت هذه المشاريع في إشراك القطاع الخاص في العمل التنموي من خلال تجمعات المزارعين، أصحاب المشاتل والتعاونيات الزراعية.

إضافة إلى ذلك تشجع الدولة إنشاء الأسواق الأسبوعية للمزارعين التي يعرض فيها المزارع إنتاجه لبيعه مباشرة إلى للمستهلك. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجية زراعية سيبدأ العمل بها قريباً.

وللنهوض بإنتاجية الحاصلات الزراعية الإستراتيجية في مصر تستهدف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تنمية المحاصيل الحقلية والبستانية من خلال وضع سياسة طويلة الأمد تستهدف تنمية المحاصيل الحقلية والبستانية والإنتاج الحيواني من خلال رفع كفاءة إنتاج المحاصيل وتحسين القيمة الغذائية للأصناف والتوسع في استخدام المصادر الوراثية المحلية والأجنبية في تحسين المحاصيل الحقلية والتوسع في استخدام الهندسة الوراثية لإنتاج أصناف عالية الإنتاج ذات احتياجات مائية قليلة ومبكرة النضج ومقاومة للأمراض والحشرات وتتحمل الظروف القاسية سواء الحرارة العالية أو البرودة أو الجفاف أو الملوحة. وتعمل الدولة على تعبئة الموارد الزراعية وتخصيصها بالصورة التي تحقق كفاءة استخدامها، وتقوم بتوجيه الاستثمارات بحيث تعطي أولوية لمشروعات التوسع في إنتاج محاصيل الأمن الغذائي، وزيادة نسبة التغطية من البذور المحسنة، كما تعمل على تضييق الفجوة من السلع الغذائية، وحماية الموارد وتحسين السلالات وتوفير الأعلاف الحيوانية.

وفي المغرب تستهدف الجهود المبذولة في هذا الميدان التحكم في الآثار السلبية لظاهرة الجفاف، مع الرفع من نسبة التغطية المتوسطة للاستهلاك المحلي الغذائي من القمح الطري من 52%، والحفاظ على نسبة التغطية الحالية لباقي الحبوب الطرية. والرفع من مردودية زراعة السلع الغذائية في إطار تطوير دورات زراعية متوازنة. تحسين المراعي، وتحسين إنتاجية الماشية عبر تحسين النسل، وتحسين شبكة تسويق اللحوم الحمراء والبيضاء. والدعم الفني لإنجاز المخطط المديري للمجازر ومذابح الدواجن. وتعطي الدولة أهمية قصوى لسياسات تطوير وزيادة الإنتاج الوطني وتنويعه والرفع من جودته وتنافسيته، وذلك عبر تشجيع الاستثمار مع الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال للموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية والأرضية.

وفي موريتانيا تشجع الدولة الاستثمار في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني من أجل زيادة إنتاج وعرض الغذاء، إضافة لاهتمامها باستيراد السلع الغذائية لمقابلة النقص في الإنتاج المحلي.

وفي اليمن تبذل جهود كبيرة لتحسين الأمن الغذائي وذلك لتوفير الغذاء سواء أكان من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد للسلع الغذائية من الخارج. ويتم تحقيق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في محاصيل الخضر والفاكهة،بينما يتم استيراد الحبوب، بينما يتحقق اكتفاءً ذاتياً من الأسماك بل ويتم تصديره إلى الخارج.

2 - 3 - 2 الجهود في مجال توزيع وتوفير الغذاء:

في الأردن تعنى وزارة الصناعة والتجارة بموضوع توزيع وتوفير الغذاء في المملكة وذلك من خلال مديرياتها المنتشرة في المحافظات، وهناك لجان رقابية على الأسواق تضم موظفين من غرف الصناعة والتجارة ووزارة الداخلية ومراقبي الوزارة لتغطية جميع أسواق المملكة وأحكام الرقابة على الأسعار، والمخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية والسلع الأساسية.

وقد تقوم الدولة بتوفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية مثل القمح والأرز والحيوانات الحية. كما تقدم الدعم المباشر للحوم الدواجن المحلية ودقيق القمح كما تتيح الدولة للمستوردين حرية استيراد السلع الغذائية بدون جمارك أو رسوم أخرى وكل ذلك لضمان توفير السلع الغذائية للمستهلك في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

وفي الإمارات يتم استيراد ما يكفي سد الاحتياجات الغذائية بجانب المنتج المحلي الذي يعرض مباشرة في الأسواق، ويتمكن جميع المواطنين والمقيمين بالدولة من الحصول على احتياجاتهم من الغذاء نظراً لتوفره بأسعار مناسبة تتفق مع دخول المستهلكين.

وفي تونس يتواصل إصدار التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة التجارية. وترتكز الجهود على إحكام تزويد البلاد بمختلف المنتجات من خلال تدعيم الهياكل المعنية بالوسائل اللازمة للمتابعة والتقويم والتخزين. وقد شهد عام 2005 انتهاء المرحلة الأولى للدراسة المتعلقة بجدوى إرساء سوق جملة بتونس ويؤمل انتهاء مرحلتها الأخيرة خلال عام 2006 واستغلال نتائجها. وبصفة عامة تتوجه السياسات والبرامج الزراعية نحو توفير المزيد من السلع الغذائية الرئيسية وضمان حصول المستهلكين عليها بصورة مستمرة.

وفي الجزائر تبذل الدولة جهداً كبيراً من أجل توفير الغذاء وتوزيعه ليصل للمستهلكين بأسعار مناسبة، وركزت جهودها من أجل تحقيق الأمن الغذائي في العمل على توفير السلع الغذائية في الأسواق بأسعار مناسبة عن طريق الاستيراد لتغطية عجز الإنتاج المحلي وبناء مخزون استراتيجي كما تستمر في دعم السلع الغذائية الأساسية.

وفي السعودية تبذل الدولة جهوداً متواصلة لتطوير توزيع وتوفير الغذاء حيث تقوم الدولة بإنشاء الأسواق المركزية لبيع

المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية وإنشاء الطرق الحديثة لتسهيل تنقل السلع الزراعية بين جميع المناطق. وتقوم بتقديم قروض لشراء سيارات النقل المبردة وبدون فوائد. إضافة إلى تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الغذائية الضرورية مما ساهم في تخفيض أسعار هذه السلع وجعلها في متناول جميع المستهلكين.

وفي السودان تسعى الدولة لتوفير الغذاء عن طريق الإنتاج والاستيراد لكثير من السلع الغذائية أهمها القمح. أما في المناطق المتأثرة بالحرب والجفاف تقوم بعض الجهات كجهاز المخزون الاستراتيجي وديوان الزكاة وبعض من المنظمات العالمية والمحلية بتوفير جزء من الغذاء والإشراف على توزيعه.

في سوريا يتم تطوير آلية تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المستقبلية للتنمية. ويتم توزيع السكر والأرز والطحين والخبز من خلال منافذ البيع الرسمية والخاصة في كافة محافظات ومناطق ونواحي القطر، إضافة لبيع مختلف المنتجات والمواد الغذائية بالأسعار الرسمية كالمعلبات الغذائية وغيرها.

وفي سلطنة عمان تهتم الدولة بإقامة الهياكل والمرافق والتسهيلات اللازمة لتسهيل عمليات توزيع وتوفير الغذاء وقامت الدولة بالتنسيق بين وزارة الزراعة والثروة السمكية وبلدية مسقط وجهات حكومية أخرى بإنشاء سوق الموالح للخضار والفواكه بمحافظة مسقط ويعتبر هذا السوق في الأساس سوق للجملة ويدار حالياً من قبل بلدية مسقط. وتعنى الدولة بإقامة التسهيلات اللازمة لبيع وتداول المنتجات الزراعية والسمكية بكافة الولايات ويتولى القطاع الخاص عمليات البيع وتداول هذه المنتجات.

وفي قطر يتم استيراد المنتجات والمواد الغذائية عن طريق الدولة لتغطية العجز في الإنتاج المحلي وبناء المخزون الاستراتيجي من السلع التموينية الرئيسية.

وفي مصر تعمل الدولة على توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الرئيسية وبالسعر المناسب من خلال توزيع البطاقات التموينية لمحدودي الدخل، توفير السلع الغذائية بمنافذ الدولة (الجمعيات التعاونية الاستهلاكية).

وفي المغرب تتحقق معدلات عالية من الاكتفاء من المواد الغذائية وشهد قطاع نقل البضائع تطوراً ملحوظاً في ظل تحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية، وسياسات التحرير الاقتصادي للأسواق وتحرير قطاع النقل مما أدى إلى تحسن ملحوظ في توزيع وتوفير المواد الغذائية في كل أنحاء المملكة.

وفي موريتانيا تنقسم جهود توزيع وتوفير الغذاء وجعله في متناول المستهلكين إلى قسمين متكاملين هما: أنشطة المصالح الحكومية التي تقوم بالبرمجة والتخطيط والتأطير، وأنشطة القطاع الخاص في تطوير إنتاج السلع الغذائية وتوفيرها.

وفي اليمن يقوم القطاع الخاص بتوفير وتوزيع الغذاء وخصوصاً بعد رفع الدعم عن سلعة القمح والتي كانت آخر سلعة مدعومة. وأصبحت مهمة توفير وتوزيع الغذاء على القطاع الخاص سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستيراد.

2 - 3 - 3 الجهود في مجال التمكين من الحصول على الغذاء:

ويشمل ذلك توفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي في بعض حالات الدول العربية إذ يتأثر الأمن الغذائي على مستوى الأسرة بمستوى الدخل والتغير في الأسعار،وتعمل الدول العربية على التمكين من الحصول على الغذاء بشتى السبل. ففي الأردن قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر وحددت المناطق الأقل فقراً في المملكة وتم العمل على استمرار تنفيذ أحد المشاريع الممولة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتعاون مع التحالف الوطني لتحقيق الأمن الغذائي. وهذا المشروع يعنى بتوزيع المواشي على الأسر الفقيرة لتربيتها والاستفادة من منتجاتها وبخاصة الحليب. ويجري البحث على مصادر تمويل لمشاريع تنموية مشابهة للنهوض وخدمة المناطق الأكثر فقراً، كذلك تمت مشاركة القطاع الخاص بهذه المهمة. كما أن هناك العديد من المشاريع والبرامج الخاصة بتوفير الغذاء والتمكين من الحصول عليه. كما تقوم وزارة الزراعة بتوزيع الأغذية مثل القمح والبقوليات والزيت للمزارعين على ضوء الأنشطة الزراعية التي يقومون بها وبالتعاون مع مشروع دعم تطوير الأراضي بالمشاركة وبرنامج الأغذية العالمي.

وفي البحرين تقوم الدولة بتهيئة المناخ الملائم لتوفير السلع الغذائية المستوردة في السوق المحلي، وتوفير الدعم المباشر لبعض السلع الغذائية. كما تقدم الدولة المساعدة المالية للأسر المحتاجة.

وفي تونس قامت الدولة بوضع استراتيجيات ووضع نموذج متوازن للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي بين كل الجهات ذات الطاقات والقدرات القوية والضعيفة بدون أي تمييز. وقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق إنجازات هامة في مجال توفير الأغذية والخدمات الصحية والاجتماعية. كما أعدت تونس إستراتيجيات للنهوض بإنتاج أهم المحاصيل وأنجزت برامج اقتصادية واجتماعية تستهدف القضاء على الفقر منها التعديل المتواصل للرواتب، وبرامج الإعانات المالية، ودعم التضامن الاجتماعي ووضع آليات لتوفير العمل لطالبيه.

وفي السعودية تهيئ الدولة المناخ الملائم لتوفير السلع الغذائية وتمكين المواطن من الحصول عليها، وتقوم بالدعم المباشر لبعض السلع الغذائية مثل بيع سلعة الغذاء الرئيسية (القمح) بأسعار مخفضة ومحددة من قبل الدولة لتمكين جميع المستهلكين من الحصول عليها.

وفي السودان تقوم الدولة بنقل الغذاء من مناطق الوفرة إلى مناطق العجز، كما تقوم بتوزيع الغذاء مجاناً للشرائح الفقيرة عن طريق ديوان الزكاة ووزارة المالية أو المنظمات الطوعية، إضافة إلى تحسين مرتبات الشرائح الضعيفة لتمكينهم من الحصول على الغذاء. وفي هذا الصدد تعمل الدولة على ترحيل الغذاء مجاناً من مناطق الوفرة لمناطق العجز وتعمل على ضمان عدالة توزيعه بين مناطق النازحين والمتأثرين بالجفاف والحرب والعائدين.

وفي سوريا، وبهدف المساعدة على تمكين المواطنين من الحصول على الأغذية تعمل الدولة على رفع المستويات المعاشية للمواطنين ولاسيما ذوي الدخل المحدود عن طريق زيادة الرواتب الشهرية. ومازالت الدولة (وزارة الاقتصاد والتجارة) تؤمن جزءاً من احتياجات المواطنين من مادتي السكر والأرز عن طريق البطاقات التموينية. وبهدف إيصال السلع الزراعية والغذائية إلى الموطن

مباشرة تعمل الدولة على فتح منافذ بيع مباشر عن طريق مؤسستها حيث توفر مواد من اللحوم والأسماك والخضر والفاكهة والزيوت والدهون والحبوب والبقوليات وغيرها.

وفي العراق اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات من أجل تمكين المواطن من الحصول على الغذاء وتوفير السلع الغذائية للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي. وقد اشتملت تلك الإجراءات إعادة آلاف المفصولين إلى العمل وتوفير فرص عمل لعشرات الآلاف من العاطلين عن العمل ورفع رواتب الموظفين والمتقاعدين.

وفي سلطنة عمان وبالرغم من عدم وجود مناطق أو مجموعات سكانية تتعرض للنقص الغذائي، هناك بعض الجهات في السلطنة مثل الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقدم معونات غذائية واستهلاكية بخاصة في شهر رمضان المبارك للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وكذلك أثناء حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية. هذا إلى جانب وزارة التنمية الاجتماعية التي تساهم تحسين أوضاع الأمن الغذائي للمواطنين عن طريق تمكين محدودي الدخل من توفير احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية ويتم ذلك عن طريق صرف معاشات الضمان الاجتماعي للشرائح المستحقة.

وتساهم وزارة الزراعة والثروة السمكية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد من واقع مسئوليتها عن الإشراف على قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وقد بذلت جهوداً كثيرة في إطار سعيها لتنمية هذه القطاعات مما ساهم بلا شك في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي الأمر الذي أسهم إسهاماً جيداً في تحسين الأمن الغذائي. وهناك ثلاثة أجهزة من أجهزة الدولة على الأقل تعمل لتحسين أوضاع الأمن الغذائي وتمكين المواطن العماني من الحصول على احتياجاته الغذائية هي الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي التابعة لوزارة التجارة والصناعة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة والثروة السمكية.

وفي قطر تقوم الدولة بدعم المواد التموينية لتخفيف العبء على المواطنين، كما تقوم بمراقبة أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى توزع نقاط بيع السلع الغذائية والزراعية في المناطق السكنية والتي تتمثل في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومجال بيع وتوزيع السلع الاستهلاكية.

وفي فلسطين تبذل السلطة الوطنية جهوداً كثيفة من أجل أن توفر الغذاء لكل المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال الجهود المحلية أو بالتعاون مع المنظمات الدولية والإنسانية. وبسبب عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية كان من الصعب على السلطة تنفيذ أي برامج تنموية يمكن أن تساهم في تحسين حالة المواطن الفلسطيني. ولذلك اعتمد المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم من الغذاء وأيضاً خلال تعزيز جهود المنظمات الأهلية. ولكن الخطر الذي يهدد حياة المواطن الفلسطيني يتمثل في كون هذه المساعدات غير مستدامة في المدى المتوسط والبعيد.

وفي مصر تعمل الدولة على مراعاة وتدعيم الجوانب الاجتماعية وتوفير الغذاء للمواطنين حيث تصل نسبة المنفق على التعليم والصحة ودعم المستهلك حوالي 35% من الموازنة العامة للدولة. كما أنشأت الدولة الصندوق الاجتماعي للتنمية للمساعدة في توفير فرص عمل وتوليد الدخول عن طريق قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي المغرب تهتم الدولة بتوزيع المواد الغذائية وضمان وصولها للمناطق الحضرية والريفية على حد السواء. كما يساهم القطاع الخاص مساهمة فاعلة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، قامت وزارة الفلاحة بإجراء دراسة استشرافية في السنوات الأخيرة تتعلق بتقدير مستوى الطلب والعرض من المواد الغذائية الأساسية حتى عام 2020.

وفي اليمن تقوم الدولة بتطوير الزراعات المطرية وتحسين دخول المعتمدين عليها، وتأمين مصادر دخل ثابتة واستثمار الأراضي الهامشية. وتعمل الدولة على توفير الاستقرار للبدو الرحل عن طريق وضع برامج تنموية تساعد على توفير دخول ثابتة. ويتم تقديم المعونات الغذائية عن طريق الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية.

2 - 3 - 4 الجهود في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:

ينتج عن البيئة المحيطة بالغذاء أنواعاً عديدة من العناصر الملوثة التي قد تصل إلى الغذاء في مختلف مراحل تداوله. فعلى سبيل المثال فقد تغيرت الخصائص الطبيعية للكثير من أنواع الأغذية نتيجة للاستعمال غير المقنن للمبيدات الكيمائية والتسابق نحو استعمال الأسمدة الكيمائية واستعمال المضافات الغذائية كالمواد الملونة ومواد الحفظ وغيرها. كما قادت اتفاقيات التجارة الدولية إلى زيادة تنافس الدول على الأسواق، وإلى سهولة تبادل السلع بين كافة دول العالم، وتحول بذلك المستهلك من مستهلك محلي إلى مستهلك عالمي يحصل على السلع الغذائية من أسواق مفتوحة ويختار منها ما يتناسب مع متطلباته واحتياجاته وقدراته الشرائية.

ويتعرض المستهلك للكثير من المخاطر الناتجة عن تعرض المنتجات الغذائية إلى التلوث بأنواعه المختلفة والتي تشمل التلوث الحيوي، والتلوث الكيمائي، والتلوث بالإشعاع، والتلوث بالسميات الفطرية. ومن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها المستهلك تلك الناتجة عن الغش التجاري والتدليس، خاصة فيما يتصل بمطابقة المواصفات والجودة والوزن والمكونات.

وتعتبر الرقابة على الأغذية من أهم الوسائل التي تحقق سلامة الغذاء وتضمن حماية المستهلك. وتتمثل المقومات الأساسية للرقابة الغذائية في القوانين والتشريعات والمواصفات القياسية، والأجهزة الفنية القائمة على التفتيش وأجهزة المختبرات والتوعية والرقابة الشعبية.

ويزداد اهتمام الدول العربية بحماية المستهلك وتسعى لتطوير النظم والأجهزة المتصلة بذلك، وتولى اهتماماً خاصاً بالرقابة على الأغذية والتوعية الغذائية. وتبذل جهوداً متصلة في هذا الصدد وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية. وفيما يلي استعراضاً لنماذج من بعض تلك الجهود:

في الأردن إلى جانب دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعية حماية المستهلك والتي أنشئت في الأردن منذ بداية التسعينات، تقوم وزارات الزراعة والصحة ومؤسسات المواصفات والمقاييس بتقديم برامج التوعية الغذائية للمستهلك عبر مختلف وسائل الإعلام،

كما تقوم وزارة الصحة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء بتطبيق القواعد الفنية وتدابير الصحة على الغذاء وفحص الأغذية وتقييم مطابقتها للمواصفات القياسية والقواعد الفنية ومنع تداول أي غذاء أو إدخاله للدولة للمملكة قبل فحصه وثبوت صلاحيته للاستهلاك البشري ومطابقته للشروط المعتمدة لسلامة الغذاء. هذا بالإضافة للرقابة على الغذاء من حيث نوعيته وصلاحيته.

وتوجد في الأردن جمعية لحماية المستهلك تعمل على دراسة مشاكل المستهلك وتحديدها، والعمل مع الجهات الرسمية والأهلية والمؤسسات العلمية للتغلب عليها، وتنمية الوعي العام لدى الجمهور بكافة الوسائل في التعامل مع المواد والسلع الاستهلاكية بأنواعها من حيث الكم والنوع، ومحاربة الغش في النوعية والتلاعب في الأسعار ومحاربة الغلاء والاحتكار.

وفي الإمارات تمثل وزارة الزراعة والثروة السمكية والأمانة العامة للبلديات الجهات الرقابية الرسمية التي تقوم بفحص ومراقبة جميع السلع الغذائية المستوردة عبر المنافذ الرسمية المخصصة لذلك. وتوجد بالبلديات العديد من المختبرات الحديثة والمجهزة بأحدث الأجهزة لفحص المواد الغذائية وتحديد صلاحيتها. تصدر وزارة الزراعة كلما دعت الحاجة العديد من القرارات والتشريعات التي تمنع استيراد بعض المواد الغذائية غير المصنعة من الدول التي تظهر بها بعض الأمراض والأوبئة حسب توصيات المنظمات الدولية. وهناك مراقبة دائمة ومستمرة على السلع الموجودة والمعروضة للمستهلك من ناحية التخزين وطرق العرض وصلاحية المنشأة لممارسة النشاط وتاريخ الصلاحية.

ومن أجل المحافظة على صحة الأفراد هناك توجه كبير نحو التقليل من استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية واستبدالها بالمكافحة الحيوية والأسمدة العضوية في قطاع الزراعة بالدولة.

وعلى صعيد الجهود الشعبية توجد جمعية الإمارات لحماية المستهلك وتقوم بنشر الثقافة الاستهلاكية ونشر الوعي حول التعامل مع السلع والخدمات وترشيد الاستهلاك، حيث تقوم في هذا الصدد بتنظيم برنامج للتوعية والتثقيف الصحي من خلال عمل معارض للمواد الغذائية بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالدولة بغرض حماية المستهلك وتوعيته بأهم مقومات الغذاء السليم وتمكينه من التمييز بين الأغذية الصالحة وغير الصالحة للاستهلاك والحرص على اقتناء الغذاء الصحي متكامل العناصر والتعرف على الأغذية الفاسدة لتجنب شرائها واستخدامها. وكذلك تقوم الجمعية بربط الطلاب بأهداف جمعية الإمارات لحماية المستهلك وحقوق المستهلك. كما تقوم الجمعية حالياً بتحديث بيانات الأعضاء حتى يدوم التواصل والتعاون. وتوجد العديد من الجمعيات الأخرى ذات العلاقة مثل جمعية الصيادين والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهي كثيرة ومنتشرة على مستوى الدولة وتقوم بتقديم خدماتها لأعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع.

وتقوم الدولة ممثلة في وزارة الصحة والبلديات بعمل العديد من برامج الوعي التغذوي والثقافة الغذائية من خلال الندوات التي تعقدها والمؤتمرات وكذلك من خلال المنشورات والصحف والمجلات والإعلانات بالتلفزيون والإذاعة والملصقات وغيرها.

وفي تونس تواصل الحكومة تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين مستويات التغذية والأمن الغذائي الأسري والتوعية التغذوية من خلال برامج التغذية القائمة على المشاركة والتجمعات المحلية. وتم وضع خطة تهتم بمجالات المدخلات الفلاحية من بذور وشتلات ومبيدات وغيرها وإرساء نظام تثبيت ومتابعة الحالة الصحية للمنتجات الفلاحية وخاصة منها المعدة للتصدير، وإرساء شبكة لتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين في ميدان حماية ومراقبة جودة المدخلات الفلاحية، ودعم البنية الأساسية بالتجهيزات والمعدات اللازمة ودعم الرصيد البشري بالإضافة إلى تطوير التشريعات.

وفي الجزائر تولى الدولة أهمية كبيرة بالرقابة الغذائية والتوعية الصحية والغذائية للمواطن. ويتم تنفيذ برامج عديدة عبر أجهزة الإعلام والمتلقيات العلمية التي تهدف إلى تحسين الخدمات العامة ورفع المستوى الصحي والحماية ضد الغش التجاري وضمان جودة السلع الغذائية. وقد تم إنشاء إدارة للرقابة على الأغذية وتقوية المؤسسات المتخصصة وتطوير إمكانيات البحث والتحليل في هذا المجال.

وفي السودان تم وضع استراتيجية خاصة بالتوعية التغذوية وحماية المستهلك تتضمن عدة جوانب منها الجانب التثقيفي الغذائي والجانب التدريبي والجانب الرقابي. ونظام الرقابة الغذائية في السودان نظام متعدد الجهات تشارك فيه ست جهات رئيسية هي وزارة الزراعة والغابات، وزارة الصحة، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة العلوم والتقانة، وزارة العدل، هيئة المواصفات والمقاييس، إدارة الجمارك، بالإضافة إلى جمعية حماية المستهلك السودانية.

وفي سوريا تقوم بإجراءات الرقابة على الأغذية كل من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة والهيئة العامة للموصفات والمقاييس. وتتضمن مهام مديرية الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة والتوعية والترويج للأنماط التغذوية الصحيحة. كما تقوم التنظيمات الشعبية بدور مهم في التوعية الغذائية وحماية المستهلك. هذا إلى جانب الدور المهم الذي تقوم به مختلف أجهزة الإعلام في الدولة. وتقوم وزارة التربية بتضمين مقررات التلاميذ في جميع فصول مرحلة الأساس موضوعات حول التوعية الغذائية. وتقوم الوزارات الأخرى ذات العلاقة بدورها في نشر الوعي التغذوي والرقابة الغذائية. وتم مؤخراً تقديم مشروع قانون الغذاء في سوريا ويهدف إلى ضمان سلامة الغذاء المنتج والمتداول.

وفي سلطنة عمان تقوم بإجراءات الرقابة على سلامة الأغذية كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية (المحاجر الزراعية والمحاجر البيطرية)، ووزارة التجارة والصناعة (المديرية العامة للمواصفات والمقاييس)، ودائرة حماية المستهلك. وتلعب البلديات المنتشرة بجميع ولايات السلطنة دوراً كبيراً في الرقابة على المواد الغذائية المستوردة والمنتجة محلياً حيث توجد بهذه البلديات أقسام للتفتيش وسلامة الأغذية تقوم بالتفتيش على الأسواق ومحلات بيع المواد الغذائية. وتوجد بالسلطنة الجمعية العمانية لحماية المستهلك ولها فروع نشطة بمحافظات ومناطق السلطنة المختلفة، تعمل على نشر الوعي الغذائي والاستهلاكي لدى المواطن ودراسة المشاكل التي تواجه المستهلك.

وفي قطر تقوم بإجراءات الرقابة على سلامة الأغذية كل من وزارة الصحة العامة، ووزارة الشؤون البلدية والزراعة، والهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس. ويتم فحص ومراقبة الأغذية والمواد الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي الواردة إلى الدولة، إضافة للكشف عن الإرساليات الزراعية الصادرة، وإعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية القطرية للسلع والمنتجات

وطرق التشغيل والفحص ومتابعة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة، التوعية بأنشطة المواصفات والمقاييس لدى جميع الجهات المعنية والإعلام عمّا يجري بشأنها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي لبنان تختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن رقابة الأغذية في لبنان بحسب السلع وتشمل وزارة الاقتصاد والتجارة (مصلحة حماية المستهلك)، وزارة الزراعة (المراكز الحدودية)، ووزارة الصحة (المياه). ويجري العمل حالياً على تحديث قانون حماية المستهلك، كما تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بمراقبة الأسواق الاستهلاكية وتقوم بنشر الوعي لدى المواطنين حول الغذاء والتغذية. وتقوم البلديات بالرقابة على الأغذية لاسيما المؤسسات المصنعة ومراقبة المصالح وغيرها.

وفي جمهورية مصر العربية تبذل الدولة جهوداً كبيرة للقيام بحملات التوعية والإرشاد الغذائي والرقابة على الأغذية، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بدمج برامج الثقافة السكانية في برامج الإرشاد الزراعي مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الريفية. كما تقوم وزارة التجارة والتموين بتنفيذ برنامج إعلامي لزيادة الوعي الاستهلاكي. هذا إلى جانب برامج الدولة الخاصة بالرقابة على الأغذية وحماية المستهلك، والأدوار الهامة التي تقوم بها التنظيمات الشعبية في البلاد في هذا الصدد. ويزداد الاهتمام بتعزيز الأنشطة الرقابية والتشريعية في مجالات صحة الإنسان والحيوان والنبات. وتمشياً مع الاتجاه العالمي نحو الزراعة النظيفة يتم في مصر إنتاج المخصبات ذات التأثير الحيوي للتربة والتقليل من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية. وتتم الرقابة على الأغذية بواسطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة العامة للخدمات البيطرية ووزارة الصحة وهيئة الطاقة الذرية، هذا بجانب جمعيات حماية المستهلك والعديد من التنظيمات الشعبية.

وفي المغرب وضعت الدولة آليات مؤسساتية وانتهجت عدة سياسات في مجال حماية وسلامة الغذاء ومراقبة الجودة. وقد أسندت مهمة الرقابة على الأغذية إلى مصالح وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وخاصة مديرية وقاية النباتات والمراقبات التقنية وزجر الغش التي تقوم ضمن مهامها بتطبيق السياسة العمومية في مجال حماية السلامة الغذائية وزجر كل المخالفات التي تضبط في هذا المجال، كما أنها تعمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وكذلك المقتضيات الخاصة بالصحة الحيوانية والصحة النباتية والحجر الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة، والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة. وتم إنشاء عدة جمعيات وطنية ومحلية تهتم بالسلامة الغذائية وحماية المستهلك، من بينها الجمعيات المغربية لحماية المستهلك.

وفي موريتانيا تتوزع مهام الرقابة على سلامة الغذاء مصالح البيطرة التابعة لوزارة التنمية الريفية والبيئة والتي تتولى رقابة اللحوم على مستوى المجازر، ومصلحة الرقابة الصحية التي تهتم بمراقبة سلامة المواد الغذائية. وفي مجال التوعية والتثقيف الغذائي تنظم مراكز الترقية النسوية التابعة لكتابة الدولة لشؤون المرأة دورات تدريبية خاصة حول التغذية وسلامة الغذاء ويقوم الهلال الأحمر الموريتاني، بالتعاون مع بعض المنظمات الخيرية ومراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ومفوضية الأمن الغذائي بإنشاء مراكز لتغذية الأطفال المتأثرين بأعراض سوء التغذية وإرشاد الأمهات حول قواعد التغذية السليمة للأطفال.

وفي اليمن تولي الحكومة اهتماماً خاصاً بالرقابة على الأغذية لضمان جودتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الملوثات، إضافة إلى اهتمامها بالمرأة الريفية وتوعيتها وتثقيفها في مجال الغذاء والتغذية. كما تقوم جمعية حماية المستهلك بتقديم برامج توعية تغذوية عبر أجهزة الإعلام. ومن ضمن الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية هي الرقابة على المواصفات والجودة للمواد الغذائية ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وإصدار التشريعات والقوانين مثل قانون المواصفات والمقاييس الذي تم إصداره حديثاً. وتوجد جمعية حماية المستهلك التي تقوم بإرشاد المستهلكين حول الغذاء والتغذية واستهلاك السلع الغذائية. ومن الأجهزة الفنية المؤسسية القائمة على الرقابة على سلامة الغذاء في اليمن هناك الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والإدارة العامة للثروة الحيوانية ووزارة الصحة والبيئة.